

سلسلة مداخلات
وأوراق نقدية

مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية



المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف

زياد أبو عمرو

نقاش: علي الجرباوي عزمي بشارة

المجتمع المدني
والتحول الديمقراطي
في فلسطين

تأليف

زياد أبو عمرو

نقاش: علي الجرباوي عزمي بشارة

٨٣

التحول الديمقراطي

٨٨

- منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

٩١

- الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي

٩٤

- الانتفاضة والتحول الديمقراطي

٩٧

- السلطة الفلسطينية والتحول الديمقراطي

١٠٢

- فرضيات واستنتاجات حول الديمقراطية والتعددية

١١٣

خاتمة

النقاش:

١١٧

- المجتمع المدني في فلسطين - علي الجرباوي

١٣٣

- أي مجتمع مدني؟ - عزمي بشارة

١٣٧

أولاً: نظرياً

١٤٥

ثانياً: عربياً

١٤٩

ثالثاً: فلسطينياً

تمهيد

هذه الدراسة التي نضعها بين يدي القارئ هي دراسة حالة (case study) للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. وهي لذلك لا تخوض في معالجة نظرية تفصيلية لمفهوم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، بل تستند في اطارها النظري الى التعاريف والادبيات النظرية المتداولة. ومن المتأمل أن تؤدي هذه الدراسة الى التوصل إلى استنتاجات نظرية خاصة بالحالة الفلسطينية. وتنطلق هذه الدراسة من الاعتقاد بوجود مجتمع مدني فلسطيني، وذلك على الرغم مما يقال عن مدى "مدنية" المجتمع الفلسطيني، فقد يكون هذا المجتمع المدني ضعيفاً، ولا يقارن بالمجتمعات المدنية الأخرى، ولكن هناك ما يكفي من المؤشرات على وجوده.

كما أن الدراسة لا تخوض في معالجة نظرية لموضوع العلاقة بين المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، إذ إن هناك من يعتقد بأن وجود مجتمع مدني هو مقدمة أساسية لعملية التحول الديمقراطي، وهناك من يعتقد بأن عملية التحول الديمقراطي غير مشروطة بوجود مسبق للمجتمع المدني.

أود أن أتوجه بالشكر لمؤسسة مواطن -المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية على اتاحتها الفرصة لي لعرض هذه الدراسة في ندوة على مجموعة من المهتمين، ومن ثم على قيامها بنشر هذه الدراسة في كتاب. كما أود أن أتوجه بالشكر لكل من د. علي الجرباوي، ود. عزمي بشارة على قيامهما بالتعقيب على هذه الدراسة، وكذلك لكل من شارك في الندوة المذكورة واسهم في اغناء الحوار حول المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.

المؤلف

مقدمة

يعتبر مفهوم "المجتمع المدني" في السياق الفلسطيني، ومثلما هو الحال في السياق العربي، مفهوما حديثا بدأ تداوله ودراسته بشكل منهجي ومنتظم في أعوام الثمانينيات^١. ويدور مفهوم المجتمع المدني بشكل عام حول تفسير عملية المشاركة الجماعية الطوعية المكتسبة والمنظمة في المجال العام. وبالرغم من تعدد وتباين تعريفات المجتمع المدني، فإنه يتكون اجمالا، وطبقا لعالم الاجتماع المصري، سعدالدين ابراهيم، من "عناصر أو تنظيمات غير حكومية، كالأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط"^٢. ولا يشتمل المجتمع المدني طبقا لابراهيم على التنظيمات الارثية التقليدية في المجتمع، والتي يولد فيها الفرد أو يرثها وتكون عضويته فيها اجبارية، كالقبيلة، والعشيرة، والأسرة، كما أنه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على الدين أو الطائفة أو العرق^٣.

اما عالم الاجتماع السوري، برهان غليون، فيضمن مفهوم المجتمع المدني تلك التنظيمات الارثية التي يستثنى ابراهيم من تعريفه للمجتمع المدني. وطبقا

^١ من المشروعات الدراسية الهامة في موضوع المجتمع المدني في العالم العربي يمكن الاشارة الى المشروع الشامل الذي يقوم به مركز ابن خلدون للدراسات الانثامية في دراسات المجتمعات المدنية في الاقطار العربية المختلفة. وكذلك الى دراستين شاملتين الأولى صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢ بعنوان: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، والثانية بعنوان: *Civil Society in the Middle East* وصادرة في هولندا عن E.J. Brill Publishers وهي من تحرير Augustus Richard Norton في العامين ١٩٩٤، ١٩٩٥ على التوالي..

^٢ سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانثامية، ١٩٩٣، ص ١.

^٣ المجتمع المدني، العدد ١ (يناير ١٩٩٢)، ص ٣.

لغليون، فإن "الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية والثقافية والاخلاق والعادات والتقاليد كلها من ميدان المجتمع المدني"^٤

وطبقا لكاتب آخر، وهو A.R. Norton، فإن المجتمع المدني يعني، من بين أشياء أخرى، حالة من "المدنية" (civility) يتكون المجتمع في غيابها من فئات متصارعة. وتحمل كلمة "المدنية" هذه في طياتها قيمة "التحمل"، أي استعداد الأفراد لتحمل وجهات نظر سياسية ومواقف اجتماعية متباينة، وبذلك يصبح المجتمع المدني حالة ذهنية واستعداد للعيش واحترام حق الآخرين فيه^٥.

ويرجع عدد كبير من الدارسين للمجتمع المدني هذا المفهوم الى المفكر الإيطالي "انطونيو جرامشي"، الذي يميز بين مفهوم "المجتمع المدني" و "المجتمع السياسي". فالمجتمع المدني طبقا لجرامشي له وظيفة "الهيمنة" التي يقوم بها "المتقنون" بطريقة غير مباشرة، بينما يوجد للمجتمع السياسي وظيفة أخرى هي "السيطرة المباشرة" التي تجري ممارستها من خلال الدولة والسلطة القضائية. وطبقا للويس ألتويسر، تقوم الدولة باحكام سيطرتها من خلال "الأجهزة الأيديولوجية للدولة" التي يتحقق من خلالها "الهيمنة"، ومن خلال "أجهزة الدولة" ذاتها التي توفر "السيطرة المباشرة"^٦.

^٤ برهان غليون، "بناء المجتمع العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، المستقبل العربي، العدد ١٥٨، (نيسان ١٩٩٢)، ص ١٠٩.

^٥ Augustus Richard Norton, "The Future of Civil Society in the Middle East", *The Middle East Journal* (Spring 1993), p. 214

^٦ سعيد بنسعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث"، في سعيد بنسعيد العلوي (وآخرون)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٦٣، ٦٤.

ويؤكد أكثر من كاتب على العلاقة الوطيدة، وشبه العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية. فطبقاً لسعد الدين ابراهيم، تشكل تنظيمات المجتمع المدني "قنوات وشرائين الديمقراطية، وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام من خلال تنظيمات فئوية. وهذه بدورها تحد، ولو قليلاً، من سطوة وجفوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها، وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة"^٧. ويعتقد ابراهيم أن الأنظمة التسلطية ربما تحرص لهذه الأسباب على "منع تكوين تنظيمات المجتمع المدني، وتحاصر الموجود منها بالفعل أو تحاول السيطرة عليه حتى تفقده استقلاله النسبي أو تحوله الى امتدادات باهته لأجهزة النظام الحاكم"^٨.

أما المفكر المغربي، محمد عابد الجابري، فيرى ان المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ... المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. إنه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث لـ "المؤسسة": البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات ... الخ"^٩.

^٧ المجتمع المدني، العدد ١ (يناير ١٩٩٢)، ص ٣.

^٨ نفس المصدر السابق.

^٩ محمد عابد الجابري، "اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٩٧، (كانون الثاني ١٩٩٣)، ص ٥. ويعرف الجابري الديمقراطية على أنها "ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب، القائم اليوم في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من

ويشير أستاذ الفلسفة الفلسطيني، "جورج حقمان"، الى وقوع البعض في الخلط بين مفهومي المجتمع المدني، والديمقراطية، مفسراً ذلك بكون "المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة. وبالتالي، بينما تقع النقابات والجمعيات والأحزاب ضمن نطاق هذا الحيز، يشكل البرلمان والقضاء المستقل عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني، ولمنع اقصائه من قبل الدولة، او هيمنة الدولة عليه، أي انهما ليسا من عناصر المجتمع المدني وانما من مقومات وجوده وشروط ديمومته"^{١٠}.

ويتعرض مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي إلى مجموعة من الانتقادات، التي تشكك في أصالة هذا المفهوم عربياً، ومدى صلاحيته، أو جدواه لدراسة الواقع العربي، وآفاق تحوله الديمقراطي. وتشير هذه الانتقادات إلى ان المثقفين العرب تعاملوا مع هذا المفهوم بتصرف، وانهم قاموا بتطويعه واسقطوا عليه ايديولوجيات سياسية عربية متضاربة^{١١}.

وعلى هذه الأرضية، تثار الشكوك أيضاً حول امكانية استخدام مفهوم المجتمع المدني كمدخل لاستشراف التحول الديمقراطي في العالم العربي. وتبرز في هذا السياق الدعوة للبحث عن مدخل آخر "لا يستلزم تغييراً جوهرياً مسبقاً في

خلال التنافس الحزبي في اطار احترام حقوق المواطنين السياسية منها بالخصوص". نفس المصدر السابق، ص ٤.

^{١٠} جورج حقمان، "المجتمع المدني والسلطة" في موسى البديرية (وآخرون) الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، ١٩٩٥. ص ١٠٨.

^{١١} انظر على سبيل المثال لا الحصر: دلال البرزي، غرامشي في الديوانية: في محل "المجتمع المدني" من الاعراب، بيروت: دار الجديد، (١٩٩٤)، ووحيد عبد المجيد، "تعظيم أهمية المجتمع المدني" يعطي صورة قائمة للعالم العربي، الحياة، ١٥/١٠/١٩٩٥، ص ١٦.

كيب الاجتماعي والثقافة السياسية السائدة" لتحقيق نمط ديمقراطي لا يقوم
المشاركة السياسية الواسعة، بل على التنافس النخبوي^{١٢}.



خلفية

ان أية محاولة لدراسة المجتمع المدني الفلسطيني ستواجه بمجموعة من الصعوبات المنهجية والمفهومية. فبالمقارنة بالمجتمعات العربية، والمجتمعات الأخرى عموماً، لا يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً اعتيادياً. وليس من المبالغة اعتباره حالة استثنائية بسبب ما يحمله من خصائص مميزة يتفرد بها من بين المجتمعات العربية. كما يحمل هذا المجتمع بعض السمات التي قد يشترك فيها مع غيره من المجتمعات الأخرى. ان هذه الوضعية الخاصة تسحب نفسها على المجتمع المدني الفلسطيني، ولذلك لا بد من استعراض موجز لعناصر الوضع الفلسطيني الخاص داخل فلسطين وخارجها حتى يتسنى لنا فهم السياق الشمولي الذي نشأ وترعرع فيه المجتمع المدني الفلسطيني.

الشتات الفلسطيني:

تسببت حرب عام ١٩٤٨ في تدمير الكيان الفلسطيني الذي كان خاضعاً الى ذلك الحين للانتداب البريطاني. فقد قامت دولة اسرائيل بعد هذه الحرب على الجزء الأكبر (٧٨ بالمئة) من أرض فلسطين، وخضع ما تبقى من الوطن الفلسطيني للسيطرة العربية، حيث ضمت الضفة الغربية عام ١٩٥٠ للمملكة الأردنية الهاشمية، بينما خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، الى ان قامت اسرائيل باحتلال هاتين المنطقتين في أعقاب حرب عام ١٩٦٧.

ومن الناحية الديموغرافية اسفرت حرب عام ١٩٤٨ عن تدمير بنية المجتمع الفلسطيني وتشتيت سكانه. فقد اقتلعت الحرب اغلبية الشعب الفلسطيني وحولته الى تجمعات من اللاجئين تقبع في ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع

غزة) أو في الدول العربية المجاورة. وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيدا في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ حيث اضيف مئات الآلاف من اللاجئين الجدد، الذين نزحوا عن الضفة والقطاع بسبب الحرب وفي أعقابها، الى اللاجئين القدامى. ولا تزال حالة التشرذم الديموغرافي هذه، وما يترتب عليها من تشرذم سياسي واجتماعي واقتصادي، قائمة حتى يومنا هذا.

وفي تجمعات الشتات، حافظ الفلسطينيون على درجة من التماسك الاجتماعي وعلى هويتهم الوطنية لان اغليبتهم عاشت في معازل خاصة بهم (مخيمات اللاجئين). وحتى تلك الشرائح التي اندمجت في المجتمعات المضيفة ظلت تحافظ على تماسكها بالهوية الفلسطينية. وقد ساعد الفلسطينيون في الحفاظ على هويتهم الوطنية سياسات الدول العربية التي لم تسهل عليهم عملية الاندماج في هذه المجتمعات.

قام الفلسطينيون في الضفة والقطاع وفي بعض اماكن الشتات، بعد حرب عام ١٩٤٨ بسنوات قليلة، بمحاولات اولية لتنظيم أنفسهم سياسيا واجتماعيا، حيث انخرطوا في أحزاب وتنظيمات سياسية، وأسسوا الاتحادات الطلابية والعمالية والنسوية وغيرها. وقد أدى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وقيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٦٧، الى اتساع وارتفاع وتيرة حالة التنظيم السياسي والاجتماعي في التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، والى المزيد من بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية.

واليوم لا يزال اكثر من نصف الشعب الفلسطيني يقبع في الشتات بانتظار حل نهائي ودائم لمشكلته. ويقيم النصف الآخر داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي مليوني فلسطيني) وداخل اسرائيل نفسها (٨٠٠ ألف نسمة). لقد أدى تشتت الشعب الفلسطيني داخل فلسطين (الضفة، القطاع، اسرائيل) وخارجها

(وخاصة في الأردن ولبنان وسوريا) الى نشوء "مجتمعات" فلسطينية تتفاوت في خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي علاقاتها المجتمعية أيضا. ولكن هذه "المجتمعات" واصلت نضالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة التي شكلت قاسما مشتركا لهذه التجمعات الفلسطينية. وعلى مثل هذه الأرضية جاء تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تلبية وتجسيدا للتطلعات الوطنية الفلسطينية، ولتوفر اطارا جامعا لنضالات الفلسطينيين، "ولتجسر الفجوات التي تحققت بين الخصوصيات الفلسطينية ووقف تناميها في المواقع المختلفة"^{١٣}. خضعت التجمعات الفلسطينية في الشتات لترتيبات قانونية وسياسية متباينة. ففي الأردن مثلا تحول الفلسطينيون إلى مواطنين أردنيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. أما في لبنان فقد عزلوا وعوملوا معاملة اللاجئين وحرموا من أية حقوق سياسية. وفي سوريا حافظ الفلسطينيون على هويتهم الفلسطينية، ولكنهم تمتعوا قانونيا وسياسيا بنفس الحقوق التي تمتع بها السوريون.

وعلى الرغم من حالة التنظيم السياسي والاجتماعي التي قامت في صفوف الفلسطينيين في الشتات، وعلى الرغم من وجود أغلبية منهم في تجمعات بشرية فلسطينية (كمخيمات اللاجئين)، إلا أن فلسطينيي الشتات لم يشكلوا مجتمعات مدنية خاصة بهم. ولذلك، فمن الأحرى النظر اليهم، ورغم التفاوت النسبي في درجة اندماجهم في المجتمعات المضيفة، على أنهم جزء من المجتمعات المدنية في تلك الدول التي يعيشون فيها، إذ إنه لم يكن لدى الفلسطينيين في الشتات حيز سياسي أو جغرافي خاص بهم. وعلى الرغم من

^{١٣} ابراهيم الدقاق، "مدخل الى دراسة المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة"، في سعيد بنسعيد العلوي (وآخرون)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٩٢، ص ٦٢٠.

أن الفلسطينيين حافظوا في أماكن تواجدهم المختلفة على هويتهم الوطنية وانخرطوا في منظمات ونشاطات خاصة بهم، فانهم شكلوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المدنية التي عاشوا فيها. فهم لم يشكلوا تكوينات اجتماعية-اقتصادية خاصة بهم. ورغم هذه الازدواجية، ظل الفلسطينيون مسؤولين أمام السلطة السياسية القائمة في الدول التي مكثوا فيها. ويجب عدم الخلط بين هذا الواقع وبين حالات استثنائية ومؤقتة تجاهل فيها الفلسطينيون "الدولة" أو السلطة الشرعية القائمة، وتمردوا عليها بشكل غير قانوني، كما حدث في الأردن عام ١٩٧٠/١٩٧١ عندما دخلت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في صراع دموي مع النظام الملكي، أو في حالة الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥/١٩٧٦. وفي كلتا الحالتين باءت بالفشل المحاولات المدركة أو غير المدركة لإقامة "دولة داخل دولة" لتصبح مصدراً لسلطة فلسطينية وموضعا لولاء الفلسطينيين.

وهكذا فإن انشاء دولة اسرائيل ادى الى "تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وتشتيته في مواقع جغرافية متباعدة. واصبحت الصلة بين التجمعات الفلسطينية الجديدة غير متيسرة بالضرورة... واخذت المواجهة والصراع الذي ميز مسيرة المجتمع الفلسطيني منحى جديداً، وبرزت خصوصيات فلسطينية اقتصادية واجتماعية في مجتمعات الشتات"^{١٤}. اما من تبقى من الفلسطينيين في اسرائيل، فقد تحول هؤلاء الى اقلية بعد ان كانوا جزءاً من الاغلبية العظمى للسكان. وعمدت اسرائيل الى "احداث ثلاثة معازل فلسطينية رئيسية منفصلة بعضها عن بعض داخل حدودها: المجتمع البدوي في الجنوب، ومجموعة قرى المثلى، والوجود الفلسطيني في الجليل؛ وجعلت من التفاعل

^{١٤} الدقاق، نفس المصدر السابق، ص ٦٢٦.

بين هذه المعازل وكذلك من مكوناتها من القرى والتجمعات السكانية الأخرى أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن. وميزت في تعاملها مع الفلسطينيين بين الدروز والبدو واخوانهم الآخرين، وميزت كذلك بين المسلمين والمسيحيين، وبين منطقة جغرافية معينة ومنطقة جغرافية أخرى^{١٥}.

الضفة الغربية وقطاع غزة:

خضع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يزال لاحتلال اسرائيلي مديد بدأ منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم. يستثنى من ذلك قطاع غزة ومدينة أريحا اللتان امتدت اليهما منذ أيار (مايو) ١٩٩٤ سلطة حكم ذاتي فلسطيني، وذلك طبقا لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣^{١٦}. وفي ظل هذا الاحتلال الاسرائيلي المديد تعرض المجتمع الفلسطيني لمؤثرات، ومتغيرات، وتحولات، كان من أبرز نتائجها اخضاع الجوانب المختلفة لهذا المجتمع لعلاقة تناقضية بين سلطات الاحتلال، والشعب الخاضع للاحتلال.

يمتلك المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من سمات المجتمعات الحديثة، ولكنه يتميز ببعض الخصوصيات التقليدية أيضا التي لا تزال فاعلة في تحديد الهوية السياسية والاجتماعية لهذا المجتمع. ومن هذه الخصوصيات ما يلي:

^{١٥} الدفاق، نفس المصدر السابق، ص ٦٢٧.

^{١٦} لمعرفة المزيد عن اتفاق اعلان المبادئ المذكور انظر: زياد ابو عمرو (وآخرون)، قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

١. الولاءات الجهوية:

ينزع ابناء المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع للتضامن الجهوي او المناطقي. فليس من غير المعتاد قيام علاقات من الدعم والتأييد بين ابناء جهة او منطقة معينة ليس لسبب سوى الانتماء الى نفس الجهة او المنطقة. وقد عزز هذا الولاء الجهوي او المناطقي عدم تحقيق درجة كافية من الاندماج الوطني، ديمغرافيا وجغرافيا وسياسيا وثقافيا ونفسيا، وذلك لأسباب موضوعية وذاتية. وعلى الرغم من ان الانتماءات الحزبية والفصائلية اخترقت الى حد كبير الولاءات الجهوية، وعلى الرغم أيضا من ان تجارب وطنية مشتركة واحداثا عظاما خلقت قدرا من وحدة الحال بين ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع (كالانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية - على الأقل قبل بروز حركة حماس كقوة موازية واطار بديل للتمثيل - او المشاركة الواسعة في الانتفاضة)، فان الولاءات الجهوية ظلت ولا تزال قائمة بدرجات متفاوتة وتلعب دورا في تحديد الخيارات او المواقف السياسية.

٢. الولاءات العائلية:

لا تزال العلاقات العمودية المتمثلة في البنية والولاءات القبلية والعشائرية والحمائلية قائمة وفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية. تؤثر مثل هذه الولاءات في عمليتي تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك فقد أسهمت العلاقات التقليدية العمودية ايجابيا في ظروف معينة، مثلما كانت الحال أثناء الانتفاضة الفلسطينية عندما غابت الهياكل السلطوية والمؤسساتية المتينة التي يوكل اليها في العادة ادارة المجتمع وتنظيم علاقاته بشكل فعال. لقد اسهمت هذه العلاقات العمودية في المحافظة

على درجة من المدنية (civility)، وشكلت رادعا للتجاوزات الخطيرة في المجتمع، ولعبت دورا في فض النزاعات المجتمعية، وأسهمت في حماية المجتمع الفلسطيني، وفي الحيولة دون وقوع انهيارات في النظام الاجتماعي. ويلاحظ ان قوى غير تقليدية تقوم في الأساس على العلاقات الأفقية، كالأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية، لجأت إلى استخدام العلاقات العمودية والمفاهيم والآليات التقليدية (كلجان الإصلاح الاجتماعي المكونة من الفصائل السياسية والشخصيات الوطنية العامة) للمحافظة على تماسك النظام الاجتماعي.

٣. الولاءات الفئوية:

برزت الفئوية الحزبية بشكل واضح في الساحة الفلسطينية منذ نشأة الفصائل الفلسطينية المشاركة في حركة المقاومة الفلسطينية، وبعد ذلك في منظمة التحرير الفلسطينية. وتجلت الاعتبارات الفئوية في الكيفية التي تم بها تحديد التمثيل السياسي في أطر المنظمة. ولكن الولاءات الفئوية التي وضعت في أحيان كثيرة مصلحة الحزب أو الفصيل فوق مصلحة المجتمع أصبحت مستشرية في السنوات الأخيرة وفي ظل تراجع الانتفاضة. وعلى الرغم من أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية عمقت الانتماء الأفقي في المجتمع في مواجهة الانتماء العمودي التقليدي، وبذلك لعبت دورا ايجابيا في الحد من الولاءات العائلية والجهوية، إلا أن الانتماء السياسي الفئوي كان له سلبياته الخاصة به. فطغيان هذا الولاء أعمى أصحابه (الذين تحكّموا في تشكيلة القيادات السياسية في أطر م.ت.ف أو مؤسساتها، أو في أطر ومؤسسات مجتمعية أخرى) عن التفكير الجاد في الاشراك والاستفادة من شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني ليست منضوية في تنظيمات أو أحزاب سياسية، وبالتالي فقدت، من وجهة

النظر الفئوية، تأهيلها للمشاركة السياسية الفاعلة. وانطبق الأمر نفسه على أصحاب الخبرات والكفاءات من المستقلين الفلسطينيين الذين حال عدم انتمائهم الى تنظيمات أو أحزاب دون تبوئهم المكانة اللائقة بهم في النظام السياسي القائم على اعتبارات لا تعير الخبرة والكفاءة ما يكفي من الاهتمام. وكان لذلك أثره في عدم الاستفادة الكافية من منظمات المجتمع المدني الذي ينضوي مثل هؤلاء في اطارها، وبالنتيجة في عرقلة عملية تطور المجتمع المدني الفلسطيني.

٤. الولاءات الدينية:

يتكون المجتمع الفلسطيني في غالبته من المسلمين، بينما يشكل المسيحيون الفلسطينيون فيه أقلية عديدا ذات نفوذ واسع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورغم وجود ولاءات دينية موروثية يظل الولاء الوطني طاغيا لدى أغلبية من المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين. ويوجد في المجتمع الفلسطيني اليوم اتجاه فكري علماني قوي يأتي اتباعه من بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء، واتجاه إسلامي يأتي اتباعه من المتدينين المسلمين. وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني قد قطع شوطا لا بأس به في تجاوز الولاءات الدينية، فقد يكون هذا الأمر أكثر انطباقا على مستوى النخبة، وليس على مستوى الجمهور، وخاصة في تلك المدن والمناطق المنعزلة في القرية أو المخيم، حيث لا يقيم ابناء الأقلية المسيحية الفلسطينية، وبالتالي لم يتسن لهم الاندماج مع بقية أفراد المجتمع في هذه الأماكن. من ناحية أخرى، ساعد الانخراط المشترك في الفصائل والأطر والمؤسسات الوطنية في تعميق الثقافة واللغة ومجموعة القيم الاجتماعية والوطنية والسياسية المشتركة بين الفلسطيني المسلم والفلسطيني المسيحي.

٥. التركيبة الطبقيّة:

نما المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين نموا شبه عشوائى، وغابت عنه الملامح الطبقيّة الواضحة والأصيلة، وذلك بسبب تشوّه وتشرذم الوضع الاجتماعى والاقتصادى للشعب الفلسطينى فى أعقاب النكبة وضياع فلسطين، وغياب الكيان والسلطة الوطنىة على الأرض. ولم يشكل الفلسطينيون فى الشتات طبقات اجتماعية خاصة بهم، وإنما اندمج البعض منهم فى الطبقات الموجودة فى الدول المضيفة، وظلت أغلبية سكان المخيمات تقىم فى معازل خاصة بهم توفر مصدرا للأيدى العاملة الرخيصة فى أسواق العمل.

من ناحية أخرى، طغت مقتضيات النضال من أجل التحرر الوطنى على أشكال النضال الأخرى، وخاصة النضال الطبقي أو الاجتماعى. ومع ذلك فقد طرأ تغيير على البنية والعلاقات الطبقيّة القائمة فى المجتمع الفلسطينى، تلك البنية والعلاقات التى اتسمت بالتداخل. تمثل ذلك فى تراجع دور ونفوذ الطبقة العليا التقليدية لصالح طبقة وسطى متنامية، وطبقة عمالية يعمل معظم أفرادها لدى مستخدمين فى سوق العمل الإسرائيلىة. ان التغيير فى موازين القوى الاجتماعىة جاء مصاحبا ونتيجة لانخراط قوى اجتماعية جديدة فى عملية التحرر الوطنى التى عبأت وافرزت مثل هذه القوى.

ولكن فجوة كبيرة لا تزال قائمة فى اقتسام الموارد السياسية والاقتصادية. ان الفلاحين والعمال مثلا، الذين يشكلون شريحة كبرى من المجتمع، لا يحظون بتمثيل أو نفوذ سياسى كاف فى دوائر القيادة أو صناعة القرار، أكان ذلك فى اطار التنظيمات والأحزاب السياسية، أو هياكل السلطة داخل م.ت.ف، وحتى داخل السلطة الوطنىة الفلسطينىة التى قامت اثر اتفاق القاهرة واتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى-الإسرائيلى فى أوسلو.

٦. التقسيمات السكانية:

ان نمطا من التقسيم السكاني ظل قائما في المجتمع الفلسطيني وارتبط به توزيع غير متكافئ للموارد والسلطة. كان من أهم أسباب ذلك عدم تحقق ما يكفي من الاندماج الوطني، والمرتبط اصلا بدرجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة للخصوصية السياسية والقانونية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات تشرف عليها وكالة تشغيل وغوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بالاضافة الى وضع الفلسطينيين المتباين في الشتات، وعوامل أخرى. يلاحظ مثلا ان سكان المركز (في القدس والمدن الكبرى الأخرى) يحظون بنصيب الأسد في مواجهة سكان الأطراف (في المدن الصغرى والقرى والمخيمات). تذهب معظم الموارد المتوفرة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية مثلا لسكان المركز. كما ان هؤلاء يستحوذون على الجزء الأكبر من السلطة السياسية. يلاحظ أيضا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ان السلطة الوطنية الفلسطينية المشكلة لادارة الحكم الذاتي لا تضم أيا من سكان المخيمات الفلسطينية الذين يشكلون أكثر من نصف سكان قطاع غزة. من ناحية أخرى، فان نصيب الشتات الفلسطيني من الموارد والسلطة، وعلى قلته وخاصة في المخيمات، هو في تناقص مستمر.

٧. المرأة:

رغم الشوط الذي قطعه المرأة الفلسطينية في مجال التحرر الاجتماعي والانخراط في العمل الوطني والسياسي، ورغم ما قدمته من توضيحات فعلية في هذا المجال، وفي الحفاظ على الأسرة والمجتمع في ظل ظروف قاسية عانى ويعانى منها المجتمع الفلسطيني في مراحل نضاله الوطني المختلفة، فانه

لا تزال هناك فجوة حقيقية بين ما يقال نظريا عن حقوق المرأة وبين نيلها الفعلي لهذه الحقوق. وليس هناك شك في أن ما تحظى به المرأة من حقوق في الوقت الحاضر لا يتناسب والحد الأدنى من تضحياتها أو استحقاقاتها. فالمرأة لا تشارك الرجل فقط في المجالات المختلفة للعمل المنتج التي ينخرط فيها، أكان ذلك في الريف أو في المدينة، بل انها تنفرد في معظم الأحيان بالقيام بالعمل البيتي وتربية الأبناء، بالإضافة الى الانجاب.

ان الأوضاع الراهنة ومجموعة القيم السائدة في المجتمع الفلسطيني لا توفر أسباب المساواة بين الرجل والمرأة، أو تزيل أسس ومظاهر التمييز ضد المرأة. وبالإضافة الى ذلك تتعرض المرأة لعمليات الاستثناء التي تأخذ أحيانا شكلا او طابعا ديمقراطيا كالمشاركة في انتخابات لا تفوز فيها المرأة بمقاعد، او تفوز بمقاعد محدودة لا تتناسب وكون المرأة تشكل نصف المجتمع. ولا تبدي التنظيمات والأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية في المجتمع الفلسطيني ما يكفي من الاهتمام لتوفير الدعم الكافي للمرأة لتمكينها من تعزيز مكانتها ونيل حقوقها المتساوية، اذ لا يزال التركيز منصبا في هذه الأطر على دور الرجل الذي يقوم بتحديد جدول أعمال الرجل والمرأة على حد سواء. وليس هناك من ضمانات في المجتمع الفلسطيني بأن وضع المرأة لن يتعرض لانتكاسات في اعقاب مرحلة التحرر الوطني، كما حدث في بعض البلدان الأخرى، حيث شاركت المرأة في النضال من أجل التحرر الوطني وحظيت بقدر من التحرر الاجتماعي اثناء تلك المرحلة، ولكنها ما لبثت ان فقدت معظم ما انجزته في اعقاب تحقيق الاستقلال.

المجتمع المدني الفلسطيني*

إذا كانت هناك صعوبة في التوصل إلى رأي موحد بشأن مفهوم المجتمع المدني عموماً، وفي المجتمعات العربية خصوصاً، فإن هذه الصعوبة تصبح مضاعفة إذا ما تعلق الأمر بإيجاد تعريف للمجتمع المدني الفلسطيني، وذلك بسبب الخصوصيات الفلسطينية العديدة التي جرت الإشارة إليها مسبقاً. فقد عاش الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ منعزلين بعضهم عن بعض جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وفي ظل حكم لدولتين مختلفتين هما الأردن ومصر على التوالي. ورغم أن الفصل القسري بين هاتين المنطقتين قد زال في أعقاب احتلالهما من قبل القوات الإسرائيلية في حرب عام ١٩٦٧، ورغم خضوعهما للسلطة الاحتلالية، إلا أنهما ظلتا متميزتين بعضهما عن بعض واخضعتا لمعاملة إسرائيلية متباينة. وحالت السياسات الإسرائيلية المتبعة في المنطقتين دون تحقيق قدر كاف من الاندماج الوطني بينهما، مما تسبب في عدم تبلور مجتمع مدني واحد واضح المعالم فيهما.

إن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية توجد وتعمل بشكل منفصل ومستقل عن نظيراتها في قطاع غزة. ورغم ما يوجد من بعض أوجه التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني في هاتين المنطقتين، إلا أن عملية بناء

* تركز هذه الدراسة في الأساس على المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجري التعرض للتجمعات الفلسطينية في الشتات وإسرائيل بمقدار ما يحس ذلك دراسة الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

مجتمع مدني واحد فيهما تسير ببطء وبشكل تدريجي. ورغم هشاشة المجتمع المدني في هاتين المنطقتين، فإنه يمتلك، ومن الناحية الشكلية على الأقل، معظم خصائص المجتمع المدني. ويعتبر المجتمع المدني في الضفة والقطاع هو المجتمع المدني الفلسطيني الوحيد، إذ ان الفلسطينيين في الشتات لا يشكلون مجتمعا مدنيا واحدا، أو مجتمعات مدنية خاصة بهم، وذلك رغم حالة التنظيم التي عرفتها التجمعات الفلسطينية والتي تمثلت في تشكيل أحزاب أو تنظيمات سياسية أو الانخراط فيها، أو نقابات عمالية، أو جمعيات مهنية، أو عدد آخر من المنظمات التي تنضوي في العادة في اطار المجتمع المدني.

هناك سمتان رئيسيتان تميزان المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. السمة الأولى هي ان هذا المجتمع المدني يتميز عن غيره من المجتمعات الغربية في انه نشأ وتطور ومارس نشاطاته بعد عام ١٩٦٧ في ظل غياب بنية أو سلطة لدولة وطنية أو كيان مستقل. وفي ظل غياب سلطة الدولة الوطنية في المجتمع، كان هناك ثلاثة مصادر للسلطة تفاعلت أو تصارعت في ما بينها من ناحية، ومع المجتمع المدني من ناحية أخرى، وتركت أثرا واضحا في تحديد ماهية هذا المجتمع واتجاه مساره أو تطوره. وهذه المصادر الثلاثة هي: (١) الحكم العسكري الإسرائيلي، (٢) التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية المتواجدة في الضفة والقطاع، (٣) قيادة م.ت.ف وهيئاتها ومؤسساتها المتواجدة في الخارج.

لقد تنافست سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي مع مصدري السلطة الآخرين للسيطرة على المجتمع الفلسطيني في جوانبه المختلفة بهدف احتواء أو اجهاض النشاطات والامكانيات التي يمكن ان تؤدي الى تحقيق التحرر الوطني وبناء الكيان المستقل. اما التنظيمات والأحزاب السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللحركة الاسلامية فقد حظيت بنفوذ معنوي ومادي في

عملها كهيئات وطنية تمثيلية شكلت مرجعية سياسية ليس فقط لاتباعها، ولكن أيضا لشرائح أوسع من المجتمع الفلسطيني. استجابت هذه الشرائح وبشكل طوعي في أغلب الاحيان للتوجيهات الوطنية الصادرة عن هذه التنظيمات، على الرغم من عدم امتلاك هذه التنظيمات لآليات المحاسبة العامة. كما توجهت اعداد من المواطنين لهذه التنظيمات لفض النزاعات والمشاكل المجتمعية. لكن قيادة م.ت.ف شكلت في حقيقة الأمر المرجعية السلطوية المعنوية العليا للفلسطينيين في الأرض المحتلة، حيث ان هذه القيادة قامت بتحديد الأهداف الوطنية ورسم السياسات العامة، وذلك على الرغم من عدم قدرتها على الاشراف على تنفيذ هذه السياسات. ان التنظيمات السياسية المحلية التابعة للمنظمة قامت في هذا السياق بدور الوسيط بين قيادة المنفى والمجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة. ومع تصاعد نفوذ الحركة الاسلامية، وخاصة في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عام ١٩٨٧، أصبحت قيادة هذه الحركة، خارج فلسطين وداخلها، تنافس قيادة م.ت.ف على المكانة المرجعية للشعب الفلسطيني.

ومن بين مصادر السلطة الثلاثة التي جاءت لتحل محل سلطة الدولة الوطنية الغائبة في المجتمع الفلسطيني، تمتع الاحتلال العسكري الاسرائيلي بنفوذ فعلي واسع وعميق وتحكم الى حد بعيد، وبدرجات متفاوتة، في منظمات المجتمع المدني المختلفة، وأخضع هذه المنظمات لنوع من الانتقائية في سياسة التضييق عليها. فقد احتكر هذا الاحتلال بمفرده مقدرات العنف الواسعة التي يمكن ان تطل المجتمع بأسره (الجيش، والشرطة، واجهزة الأمن)، وتحكم بشكل مباشر في النشاطات السياسية والاقتصادية والقانونية والادارية، مؤثرا بذلك في جميع اوجه الحياة الفلسطينية. بهذا المعنى كان الاحتلال الاسرائيلي اقرب ما يكون

الى "سلطة دولة" من حيث تدخله الواسع والمباشر والمتعدد الجوانب في المجتمع.

أما السمة الثانية التي ميزت المجتمع المدني الفلسطيني فهي حالة الاختلاط النظري الناجمة عن عدم القدرة على التمييز بين اشكال النضال الوطني التحرري والسعي لبناء الدولة الوطنية من ناحية، وعمليات واشكال التنظيم الذاتي المرتبط بنشاطات وخصائص منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى. وبينما حاول الفلسطينيون اقامة علاقة وطيدة بين عملية بناء المجتمع المدني وعملية التحرر الوطني، يلاحظ ان الاولويات السياسية والوطنية طغت على دور المجتمع المدني بمنظّماته المختلفة^{١٧}. وربما يكون هذا الوضع قد اثر سلبا على عملية التحرر الوطني ذاتها، اذ ان هذه العملية حرمت من اسهام أرقى وأعمق لمجتمع مدني قوي.

^{١٧} يصف إبراهيم الدقاق هذه الحالة بـ "هيمنة البيعة السياسية بمفاهيمها وادواتها المبالغ في اخضاع الواقع المجتمعي لخدمة مقتضياتها". الدقاق، مصدر سابق، ص ٦٢٠.

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:

يتشكل المجتمع المدني الفلسطيني، كغيره من المجتمعات المدنية في الوطن العربي، من عدد من المنظمات كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الطوعية، والمنظمات الإرثية. وسوف نستعرض في ما يلي كل من هذه المنظمات التابعة للمجتمع المدني على حدة.

أولاً: الأحزاب السياسية

تعتبر التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية أهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قاطبة، وذلك لأن هذه التنظيمات والأحزاب هي المنظمات الأقدم أو الأكبر والأكثر نفوذاً في المجتمع، وهي التي أيضاً بادرت بتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها. وتأتي هذه الخصوصية للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بسبب مرحلة التحرر الوطني التي تحملت هذه التنظيمات مهامها وأعباءها.

إن الفصائل والتنظيمات المتواجدة على الساحة الفلسطينية هي في حقيقة الأمر أحزاب سياسية ليس إلا. وبعض هذه الفصائل تطلق على نفسها اسم حزب - كحزب الشعب الفلسطيني وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). أما الفصائل الأخرى فهي بمثابة أحزاب من حيث البنية التنظيمية والهرمية وامتلاك الأيديولوجية أو البرنامج السياسي، أو المنطق الداخلي للحزب السياسي المتمثل في كون الحزب يعبر عن مصلحة جماعة فقط من المجتمع وليس المجتمع بأسره، رغم الخطاب السياسي أو الوطني المغاير لذلك. وسيكون من السهل جداً على الفصائل والتنظيمات الفلسطينية القائمة التحول

بدون عناء الى أحزاب سياسية في المستقبل ان هي شاءت ذلك. ان الذي حال دون تحول هذه الفصائل والتنظيمات الى أحزاب في الماضي هو مهام التحرر الوطني التي أوكلتها الفصائل والتنظيمات لنفسها كأطراف في حركة المقاومة أو الحركة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك فان أكثر من فصيل من هذه الفصائل يصف نفسه بالحزب. ان أدبيات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، وأدبيات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بقيادة نايف حواتمة، تصف هاتين الجبهتين بأنهما حزبان. وتتصرف الفصائل الفلسطينية بمجملها كأحزاب سياسية تدافع عن مصالحها. فهي تقيم وزنا كبيرا لمعايير الربح والخسارة. كما انها تساوم وتعد الصفقات الحزبية في ما بينها وبين أطراف أخرى انطلاقا من مصالحها الحزبية.

تنضوي التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن اتجاهين رئيسيين احدهما وطني والآخر اسلامي. يتكون الاتجاه الوطني أساسا من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). اما الاتجاه الاسلامي فيتشكل من مجموعات ثلاث هي: حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الاسلامي، وحزب التحرير الاسلامي. وبينما تسعى أطراف الاتجاه الوطني الى اقامة دولة فلسطينية علمانية، تسعى أطراف الاتجاه الاسلامي الى اقامة مجتمع ودولة اسلاميين.

تتميز العلاقة بين الاتجاهين الوطني والاسلامي، وخاصة بين حركتي فتح وحماس، بالتناقض الشديد الذي وصل في مناسبات معينة الى مستوى المواجهة. ويجري هذا التناقض على تحديد هوية المجتمع الفلسطيني وقيادته. وعلى الرغم من تصاعد نفوذ الاتجاه الاسلامي في مواجهة الاتجاه الوطني في اعقاب اندلاع

الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، إلا أن الاتجاه الوطني لا يزال مسيطرا وذلك بسبب سجله الوطني والبنى التنظيمية والمؤسساتية التابعة لأطرافه. ولكن موازين القوى بين الاتجاهين ليست ثابتة وتخضع للظروف المتحولة والمتغيرات المستجدة. ومن أهم الأسباب التي أدت الى تضعف مكانة م.ت.ف وفصائلها وزيادة نفوذ الاتجاه الاسلامي، وخاصة حركة حماس، في مواجهة الاتجاه الوطني ما يلي^{١٨} :

١. تعثر البرنامج الوطني الفلسطيني الذي تتبناه م.ت.ف وفصائلها، وفشل المنظمة حتى الوقت الراهن في تحقيق أهدافها الوطنية المعلنة والمتمثلة في ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولا يبدو تحقيق هذين الهدفين أمرا مؤكدا بعد انخراط م.ت.ف في العملية السلمية وقبولها بالاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي الداعي الى اقامة حكم ذاتي محدود في غزة وأريحا، ليمتد بعد ذلك الى بقية مناطق الضفة الغربية.

٢. عجز م.ت.ف وفصائلها عن الارتقاء بالانتفاضة والسير بها نحو تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وبرزت القوى الاسلامية كقوة فاعلة ومؤثرة في هذه الانتفاضة وفي استمرارها. وقد استفادت الحركة الاسلامية من تمركز وجودها، قيادة واتباعا، داخل الأرض المحتلة مما مكنها من سد الفراغ الناشئ عن وجود جزء هام من قيادة م.ت.ف خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استفادت الحركة الاسلامية من هذه النقطة بالذات عندما تعاضم دور واهمية "الداخل" في مواجهة "الخارج" الفلسطيني.

^{١٨} لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع بالذات، انظر: زياد ابو عمرو، اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٢).

٣. تحول قيادة م.ت.ف وفصائلها من خطها الثوري الى ممارسة الواقعية والبراغماتية السياسية. لقد نجم عن مثل هذا التحول فراغ ايديولوجي كان بمقدور الحركة الاسلامية المسلحة بعقيدة مألوفة الاستفاداة منه، اذ انه في ظل تراجع الايديولوجيات الأخرى كانت العقيدة الاسلامية هي الأيديولوجيا الوحيدة الموجودة والمؤهلة لملء هذا الفراغ. من ناحية أخرى، أدى التحول في أشكال وأساليب النضال والممارسة السياسية من قبل الفصائل الوطنية الى توفير مداخل جديدة للحركة الاسلامية التي تبنت العمل المسلح بعد ان تخلت عنه الفصائل الأخرى. وكان الكفاح المسلح قد شكل مصدر الشرعية الاساسي لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. كما ان الحركة الاسلامية تثبتت بالاهداف الوطنية الكبرى (تحرير كامل التراب الفلسطيني) بعد ان تخلت عنها التنظيمات الوطنية.

٤. حرب الخليج ونتائجها السلبية التي كان لها كبير الاثر في ضعفة الأوضاع السياسية والمالية لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وفي أماكن الشتات. فقد أدى انشغال م.ت.ف في التعامل مع الحصار السياسي والمالي المضروب عليها عربيا ودوليا نتيجة لموقفها من أزمة الخليج، ومحاولة القيادة الفلسطينية احتواء اثار هذا الحصار، الى تدني الجهد المبذول للعناية بالاوضاع المختلفة للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. كما أدى وقف المساعدات المالية الآتية من مصادر مختلفة من دول الخليج الى تعميق الضائقة المالية لدى المنظمة التي تتكفل برعاية قطاعات واسعة من الفلسطينيين ومؤسساتهم داخل فلسطين وخارجها. وربما تسبب عجز م.ت.ف عن تقديم الدعم المالي لاتباعها في تقلص قاعدة الدعم الجماهيري الذي كانت تحظى به المنظمة. وبالمقابل، كان الوضع المالي للحركة الاسلامية، ذات المصادر المالية الداخلية والخارجية المتعددة، أفضل نسبيًا منه لدى م.ت.ف. وقد وفر

ذلك وسائل الدعم للحركة الاسلامية وسد احتياجات مؤسساتها المختلفة،
بالاضافة الى تقديم الدعم لأنصارها.

٥. دخول م.ت.ف العملية السلمية على خلفية خلاف وانقسام في صفوفها وبين
فصائلها، اذ ان بعض الفصائل الرئيسية اعترضت على المشاركة في مؤتمر
مدريد ومفاوضات واشنطن واتفق الحكم الذاتي في أوسلو، ولا تزال ترفض
المشاركة في سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. وكان من نتائج هذا الخلاف
حدوث الانقسامات والاستقطابات داخل الفصائل الوطنية، وبالتالي اضعاف
مواقفها وموقف م.ت.ف في مواجهة الحركة الاسلامية. ونتيجة للازمات
المتكررة التي واجهتها م.ت.ف فقد تعرضت مواقفها وآراؤها للنقد المتزايد من
قبل شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني.

يتبنى الاتجاهان الوطني والاسلامي موقفين متباينين من موضوع المجتمع
المدني. فرغم عدم وجود تناقض معرفي مع فكرة المجتمع المدني لدى أطراف
الاتجاه الوطني، إلا ان هذه الأطراف، وبحكم طريقة تنظيمها، ورغم اختلاف
ايدولوجياتها، اعتمدت النموذج اللينيني في تنظيمها وفي علاقاتها الداخلية. من
ناحية أخرى، نظرت اطراف الاتجاه الوطني الى فكرتي المجتمع المدني
والديمقراطية الليبرالية، والى عهد قريب، على انهما ادوات للاختراق
الايديولوجي الغربي للحركة الوطنية الفلسطينية. ولم تتغير مثل هذه النظرة الا
بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي، حيث اصبحت جميع
التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية تتداول وبدون حرج فكرتي
الديمقراطية والمجتمع المدني وفكرة الانتخابات الديمقراطية.

اما الاتجاه الاسلامي فينظر الى فكرة المجتمع المدني نظرة رافضة ملؤها الشك
والارتياب، حيث جرى اعتبار هذه الفكرة جزءا من التفكير العلماني الغربي

الهادف الى اختراق المجتمعات الاسلامية ايدولوجيا وسياسيا وثقافيا. ويتناقض مفهوم المجتمع المدني مع النظرة الاسلامية للمجتمع والدولة، إذ انه يفترض وجود فصل بين الاثنين، بينما لا ترى النظرة الاسلامية مثل هذا الفصل.

ومع ذلك، يلاحظ ان كلا من الاتجاهين الوطني والاسلامي ينشطان في اطار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وبينما تحاول اطراف الاتجاه الاسلامي، وخاصة حركة حماس، اقامة بنى مجتمعية موازية او بديلة خاصة بها، تواصل هذه الحركة تنافسها مع اطراف الاتجاه الوطني للسيطرة على منظمات المجتمع المدني القائمة. ولذلك تخوض حماس، وكذلك حركة الجهاد الاسلامي، الانتخابات التي تجرى بشكل دوري في الجمعيات المهنية والاتحادات الطلابية والغرف التجارية والنقابات وما شابه.

الاتجاه الوطني:

١. حركة فتح: تعتبر حركة فتح كبرى الفصائل الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأكثرها نفوذا من حيث القدرات وعدد الاعضاء والاتباع والشعبية. وكما هو معروف فقد تأسست هذه الحركة في بداية الستينيات^{١٩}، ومنذ ذلك الحين ظلت الفصيل المسيطر في الساحة الفلسطينية بسبب تاريخها الوطني الذي أسسته على ممارسة الكفاح المسلح، وقدراتها المالية، وشبكة العلاقات الواسعة التي نسجتها مع اطراف عديدة داخل فلسطين

^{١٩} المعرفة المزيد عن تاريخ حركة فتح انظر: زياد ابو عمرو، اصول الحركات السياسية في قطاع غزة (عكا: دار الاسوار، ١٩٨٧)، وكذلك: صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية (الكويت: شركة كاظمة، بدون تاريخ). وايضا: هيلينا كوبان، المنظمة تحت المظلة (لندن، منشورات هاي لايت، ١٩٨٤).

وخارجها. وتميزت حركة فتح عن غيرها من الفصائل الفلسطينية بتبنيها خطأ
أيديولوجيا وطنيا عاما مما جلب لها المؤيدين من الشرائح الاجتماعية المختلفة
في المجتمع الفلسطيني. وقد عزز مكانة فتح في الساحة الفلسطينية استيلاؤها
على قيادة م.ت.ف منذ عام ١٩٦٩.

تكونت قيادة حركة فتح داخل الارض المحتلة، وحتى قدوم السلطة الوطنية الى
غزة وأريحا، من أفراد جاءوا من خلفيات اجتماعية-اقتصادية متباينة. كما ان
هذه القيادة ضمت افرادا ذوي خلفيات مهنية مختلفة. وجاء بعض افرادها من
بين المناضلين الذي امضوا فترات طويلة داخل السجون الاسرائيلية ٢٠.
وشأنها في ذلك شأن الفصائل الوطنية الأخرى، احتلت قيادة فتح المحلية مكانة
تابعة للقيادة التي كانت تقيم في المنفى. وبعكس الفصائل الأخرى، اعتمدت
حركة فتح داخل الضفة الغربية وقطاع غزة على مجموعة من الشخصيات
العامة والمتقنين المستقلين الذين أوكلت اليهم الحركة القيام بادوار محددة. وقد
جرى استيعاب بعض هؤلاء تنظيميا للحركة في ما بعد. وبعد انتقال معظم
قيادة حركة فتح الى غزة وأريحا في أعقاب اتفاق أوسلو، تجري الآن عملية
دمج للأطر الداخلية مع الأطر القيادية القادمة من الخارج، ويبرز بشكل واضح
دور القيادات الشابة التي أمضت فترات طويلة في السجون الإسرائيلية، أو
شاركت في قيادة الانتفاضة التي بدأت عام ١٩٨٧.

وعلى الرغم من تعدد الاستقطابات والولاءات داخل حركة فتح، تظل هذه
الحركة اليوم التنظيم السياسي الأهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ تشير

٢٠ لمعرفة المزيد عن قيادات التنظيمات الوطنية والاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: علي
الجرابوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية
(بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)، وكذلك: بسام الصالح، الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة:
واقعا وتطورها ١٩٦٧-١٩٩١ (القدس: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

استطلاعات الرأي المتكررة ان تأييد الحركة يتراوح بين ٤٠-٤٥ بالمئة في الشارع الفلسطيني^{٢١}. وتسيطر حركة فتح على معظم المؤسسات الوطنية والجمعيات المهنية والنقابات والاتحادات الطلابية والأطر النسوية. وتظل حركة فتح هي محددة الاتجاه الوطني والسياسي العام في الساحة الفلسطينية. ومن المؤشرات على قوة ونفوذ حركة فتح القرار الفلسطيني بالمشاركة في المفاوضات مع اسرائيل والتوصل معها الى اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو، وأخيرا اقامة السلطة الفلسطينية لتنفيذ لبنود هذا الاتفاق، وذلك رغم معارضة معظم التنظيمات والأحزاب السياسية الوطنية والاسلامية على حد سواء.

٢. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:** تأسست هذه الجبهة عام ١٩٦٧ بقيادة د. جورج حبش كتنظيم ماركسي فلسطيني. ويسود الاعتقاد، وتوضح الدلائل والمؤشرات المعتمدة، بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي ثاني أكبر فصائل م.ت.ف في الأرض المحتلة. ولكن لم يتسن للجبهة الشعبية مناقسة حركة فتح على المرتبة الأولى داخل الصف الوطني، رغم اعتقاد الجبهة في وقت من الأوقات ان بمقدورها ان تصبح الفصيل الأقوى. ومن أسباب تعثر جهود الجبهة في هذا السياق ما يلي:

- عدم قدرة الجبهة على الارتقاء بالشعارات التي طرحتها الى مستوى الممارسة الفعلية، وقد يكون ذلك نتيجة لتشابك في الظروف الموضوعية المعقدة وقصور في العامل الذاتي. كما ان انهيار المعسكر الاشتراكي الذي

^{٢١} انظر استطلاعات الرأي الشهرية التي اصدرها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس بالضفة الغربية منذ شهر أيلول سبتمبر ١٩٩٣ وحتى الوقت الحاضر.

استوحيت الجبهة منه ايديولوجيتها الماركسية-اللينينية شكل اضطرابا فكريا لدى الجبهة لا تزال تعاني منه.

• تركيز الجبهة على الطابع النوعي لاتباعها وفي بنائها التنظيمي، وحرصها على التربية الحزبية الصارمة والتجانس الايديولوجي في صفوفها، بالمقارنة مع التنظيمات الوطنية الأخرى كحركة فتح مثلا مما تسبب في تقلص قاعدتها الجماهيرية.

• الالتزام الثابت بالمواقف الوطنية، وتشدد الجبهة في تمسكها بهذه المواقف بالقياس مع فصائل اخرى داخل الاتجاه الوطني العلماني. مثل هذا الأمر، جعل من الصعب على الجبهة تغيير مواقفها لتتكيف بسهولة وبدون تبعات سلبية مع معطيات واطروحات جديدة، وتغيير أساليب نضالها لمواءمة هذه المعطيات والأطروحات.

• عدم كون معارضة الجبهة الشعبية للعملية السلمية معارضة متميزة او قاطعة، اذ ان هذه المعارضة ارتبطت في الازهان بانها معارضة للشروط وليس للمبدأ، ولذلك فان النتائج السلبية للعملية طالت، بشكل او بآخر، موقف ومصداقية الجبهة رغم رفضها للشروط. يضاف الى ذلك ان الجبهة لم تتمكن من طرح بدائل عملية للخط الذي تسير فيه قيادة م.ت.ف برئاسة ياسر عرفات.

• بروز بعض الخلافات السياسية والايديولوجية داخل الجبهة مؤخرا، وتبلور اتجاهان احدهما "متشدد" والآخر "معتدل" في المواقف تجاه عدد من القضايا الجوهرية المطروحة كالموقف من العملية السلمية والسلطة الفلسطينية والانتخابات وما شابه، الأمر الذي اضعف وحدة الجبهة.

٣. حزب الشعب الفلسطيني: هو الحزب الشيوعي الفلسطيني (سابقا) الذي كان قد تأسس عام ١٩٨٢. وقد غير الحزب اسمه في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي. تنافس هذا الحزب في الماضي مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على المرتبة الثالثة من حيث القوة والنفوذ. وقد حسم هذا التنافس لصالح الحزب بعد الانقسام الذي وقع داخل الجبهة والذي أدى الى قيام حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). ومع ذلك، فقد تراجعت قوة حزب الشعب الفلسطيني نسبيا رغم حفاظ الحزب على مكانته داخل الصف الوطني وذلك لعدة اسباب منها:

- انتقال الحزب من صفوف المعارضة الى المشاركة في اجهزة م.ت.ف دون القدرة على ممارسة معارضة فاعلة متميزة من داخل المؤسسة. كانت تلك المعارضة هي التي اكسبت الحزب شرعية وشعبية بين الجماهير. وبدلا من الحفاظ على دوره المعارض المميز، تعرض دور الحزب للاحتواء في معظم الاحيان.
- فقدان الحزب لوضعه واشكال نضاله المتميزة بعد دخول فصائل وطنية اخرى ميدان العمل الجماهيري داخل الأرض المحتلة بعد عام ١٩٨٢، وانتقال التركيز في عمل هذه الفصائل، وخاصة حركة فتح، الى الأرض المحتلة.
- التحول السريع في موقف الحزب من المشاركة في العملية السلمية. فرغم معارضته الشديدة لشروط المشاركة، استجاب الحزب للضغوط او الاغراءات وشارك في المفاوضات مقدما غطاء هاما لحركة فتح. وقد افقد هذا الموقف الحزب بعض مصداقيته بين الجماهير، وادى الى اتهامه

بالانتهازية والتذيل وذلك على الرغم من ايمان الحزب التاريخي بالتسوية السياسية للصراع العربي-الاسرائيلي.

• انهيار المعسكر الاشتراكي الذي شكل مصدر دعم للحزب على الصعيدين السياسي والايديولوجي. فمن الناحية السياسية، فقد الحزب اهميته كجسر للحركة الفلسطينية مع حليفها الاستراتيجي السابق. اما من الناحية الايديولوجية، فقد اعقب انهيار الاتحاد السوفياتي تخلي الحزب عن بعض الركائز الايديولوجية التي شكلت مبررا لوجوده. وحتى هذه اللحظة، لم يضع الحزب ايديولوجية جديدة تميزه بشكل واضح عما هو موجود على الساحة الفلسطينية مثلما كانت الحال في الماضي.

٤. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تأسست هذه الجبهة عام ١٩٦٩ كجناح منشق بقيادة نايف حواتمة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لم يجر النظر الى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنذ نشأتها، على أنها تشكل تنظيما سياسيا وايديولوجيا اصيلا وتميزا عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي شكلت التنظيم الام للجبهة الديمقراطية. وكان من الصعب على جماهير الأرض المحتلة التعرف بشكل واضح على ما يميز الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية من حيث الاطروحات او الممارسة. يضاف الى ذلك ان الجبهة الشعبية عرفت بأنها الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في فلسطين، تلك الحركة التي تمتعت برصيد تاريخي وبتعاطف جماهيري. وكان من الصعب ايضا على الجبهة الديمقراطية ابراز تميزها الايديولوجي في الماضي كتنظيم ماركسي-لينيني في ظل وجود حزب شيوعي فلسطيني له تاريخ طويل في فلسطين. وتعاني الجبهة الديمقراطية اليوم، شأنها في ذلك شأن بقية التنظيمات اليسارية الفلسطينية، من ازمة التكيف مع الواقع الجديد الناجم عن انهيار

المعسكر الاشتراكي، ومن عدم القدرة على معارضة الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي بشكل فعال.

٥. حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا): تشكل هذا الحزب في أعقاب انشقاق جناح يقوده ياسر عبد ربه عام ١٩٩٠ عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ومن السابق لاوانه تقييم اداء حزب (فدا) الذي يقوده ياسر عبد ربه بسبب قصر عمر هذا الحزب. ومنذ الاعلان عن تشكيله، سجل الحزب الجديد حضورا جماهيريا ملحوظا. وتوضح بعض استطلاعات الرأي ان نفوذ (فدا) قد يوازي او حتى يفوق النفوذ الذي تحظى به الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مناطق عدة من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الانطباع السائد هو ان هذا الحزب وقيادته ينشأ ويتزعرع في ظل رعاية ودعم من السيد ياسر عرفات. وقد عزز هذا الانطباع مشاركة زعيم الحزب، ياسر عبد ربه، في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية بدون اي تحفظ كبير، ودعمه لاتفاقي أوسلو والقاهرة، والمشاركة في سلطة الحكم الذاتي، الامر الذي يفقد هذا الحزب الاستقلالية الجديدة او اي تميز حقيقي في المواقف او السياسات التي تتبناها السلطة الفلسطينية.

الاتجاه الإسلامي:

ليس هناك خلاف داخل الاتجاه الوطني العلماني او داخل الاتجاه الإسلامي بأن جماعة الأخوان المسلمين، التي يشار إليها في غالب الاحيان باسم جناحها المقاوم، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تشكل كبرى الحركات الاسلامية في الأرض المحتلة. وتأتي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في المرتبة

التالية بعد حماس ٢٢. وتعتبر حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين الحركة الرئيسية بالمقارنة مع حركات جهادية أخرى أصغر حجما كحركة الجهاد الإسلامي - بيت المقدس التي يرأسها الشيخ أسعد بيوض التميمي، وحركة الجهاد الاسلامي - كتائب الأقصى التي يرأسها ابراهيم سربل، وحزب الله في فلسطين الذي يقوده احمد مهنا، وحركة أخرى صغيرة يقودها فايز الأسود ٢٣. اما حزب التحرير الإسلامي، فقد جمد نشاطه منذ عام ١٩٦٧، ولم يعاوده إلا منذ سنوات قليلة، وبشكل غير ملحوظ. واقتصر هذا النشاط على الأوساط الطلابية داخل الجامعات الفلسطينية. أما أسباب توزع موازين القوى بين تنظيمات الحركة الإسلامية على هذا النحو فهي تكمن في مايلي:

١. ان جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم الحركات الإسلامية في فلسطين. وقد احتفظت الجماعة بوجود ونشاط متواصلين منذ نشأتها، ولو بوتائر مختلفة. كما تمتعت الجماعة حتى عام ١٩٦٧ بوجود قانوني في الضفة الغربية. وقد تمكنت الجماعة من اقامة بنية تحتية لها ارتكزت عليها منذ مباشرتها للعمل السياسي. ومنذ أواخر السبعينيات، انخرطت الجماعة في العمل السياسي النشط، وحدث التحول الأكبر لديها بمشاركتها في الانتفاضة عام ١٩٨٧،

٢٢ لمعرفة المزيد عن نشأة وتطور الحركات الإسلامية في فلسطين انظر:

Ziad Abu-Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: The Muslim Brotherhood and the Islamic Jihad* (Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1994).

وكذلك: اياد البرغوثي، *الاسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة* (القدس: مركز الزهراء للدراسات والاجمات، ١٩٩٠).

٢٣ يشاع ان حزب الله في فلسطين قد حل نفسه مؤخرا، ولكن لا يتوفر من الوثائق ما يؤكد ذلك. اما فيما يتعلق بالحركة التي يقودها فايز الأسود فهي مجموعة انشقت عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وقد اعطى الأسود، الذي يقيم في قطاع غزة ويلقى الرعاية والدعم من السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، دعمه لاتفاق اوسلو والسلطة الفلسطينية في غزة وأريحا.

وممارستها لأشكال المقاومة المختلفة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وتقارن قدرات ومكانة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) داخل الاتجاه الإسلامي بقدرات وبمكانة حركة فتح داخل الاتجاه الوطني. تتكون قيادة حماس من رموز اخوانية سابقة، بالإضافة الى عناصر شابة أصبحت تلعب الدور الأساسي في قيادة الحركة. ويأتي قادة حماس من خلفيات اجتماعية ومهنية مختلفة، وكذلك هي الحال بالنسبة لاتباع الحركة ومؤيديها الذين يتواجدون في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحظى حركة حماس بوجود تنظيمي وجماهيري واسع لها في دول عربية واجنبية، كما انها تحظى بدعم وتأييد الحركات الإسلامية في هذه الدول.

وبعد قيام حركة حماس، أصبحت هذه الحركة تشكل القطب الرئيسي الثاني في الساحة الفلسطينية. ولكن بروز حركة حماس كقطب رئيسي لم يحل دون استمرار قدرة حركة فتح على تحديد المسار السياسي العام في الساحة الفلسطينية. من ناحية أخرى، فإن المتتبع لنشوء وتطور حركة حماس يلمس تشابها بينها وبين حركة فتح من حيث النشأة (انبثاق الحركتين عن جماعة الأخوان المسلمين مع فارق ان فتح قطعت منذ نشأتها علاقتها التنظيمية بالجماعة، واتجهت وجهة ايدولوجية وسياسية مغايرة، بينما حافظت حماس على نفسها كجناح من اجنحة الجماعة)، ومن حيث الأهداف الأولى (تحرير فلسطين)، وأسلوب العمل (الكفاح المسلح)، والتحول في المواقف السياسية (الحل المرحلي المشروط)، والتحالفات (التي لا تقوم على أساس ايدولوجي)، والنزعة الواقعية او البراجماتية، وغير ذلك.

٢. اما فيما يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، فقد تأسست هذه الحركة في أوائل الثمانينيات عندما انشقت مجموعة من الأعضاء الشبان عن جماعة الأخوان المسلمين احتجاجا على نهج الجماعة الاصلاحية، وعدم ايلانها

ما يكفي من الاهتمام للقضية الفلسطينية التي تعتبرها حركة الجهاد قضية مركزية. وعلى عكس قيادة حركة حماس، تشكلت قيادة حركة الجهاد الإسلامي من شبان في منتصف العمر، ويتمتعون بدرجة عالية من الوعي والانفتاح على الآراء الأخرى. ويأتي اتباع الحركة من بين الشبان المتحمسين من ذوي الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية المتواضعة. وعلى الرغم من أن حركة الجهاد بدأت نشاطاتها المسلحة في قطاع غزة، إلا أنها ما لبثت أن امتدت في السنوات اللاحقة إلى الضفة الغربية. وتعتمد حركة الجهاد الإسلامي في تمويلها على مصادر إسلامية خارجية. وتقدم إيران الدعم المادي والمعنوي للحركة.

ولكن انطلاقة نوعية وكمية كانت متوقعة للحركة لم تحدث. وقد جاء توقع مثل هذه الانطلاقة على خلفية الظروف المحيطة بنشأة الحركة (احتجاجا على مواقف وأسلوب عمل جماعة الأخوان المسلمين)، واطروحاتها (اعتبار فلسطين القضية المركزية للحركة)، وأسلوب عملها (الكفاح المسلح). وقد يعود عدم حدوث هذه الانطلاقة إلى العوامل التالية: (١) التحول الأساسي الذي حدث داخل جماعة الأخوان المسلمين، وتشكيل حركة حماس وانخراطها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بشكل فعال، مما أفقد حركة الجهاد تميزها من حيث نظرتها إلى فلسطين وأسلوب عملها، (٢) الانقسامات المتعددة التي تعرضت لها حركة الجهاد، (٣) إبعاد مؤسسي وقادة الحركة إلى خارج فلسطين في مرحلة مبكرة، مما أجهض أو أضعف إمكانات بناء الحركة بناء متينا من خلال الاستفادة من خبرات وقدرات المؤسسين والقادة، وقدرتهم على استخدام نفوذهم في استقطاب المزيد من الانتصار، (٤) الضربات القاصمة التي تلقتها الحركة على يد السلطات الإسرائيلية، (٥) عدم قدرة أو قيام حركة الجهاد بتأسيس بنية تحتية تشكل رديفا بشريا وماديا للحركة.

٣. اما بالنسبة لحزب التحرير الإسلامي، فعلى الرغم من ان هذا الحزب هو ثاني اقدم حزب إسلامي في فلسطين (تأسس عام ١٩٥٣)، فإنه يعاني من حالة من الغياب على صعيد الممارسة العملية، الأمر الذي يضع الحزب في أدنى مكانة من حيث النفوذ على خارطة القوى الإسلامية الفاعلة في فلسطين. ومن أسباب ضعف حزب التحرير تركيزه المفرط على جوانب العقيدة واستكافه عن الممارسة. ولأسباب عقيدية أيضا، ابتعد الحزب عن انشاء بنية تحتية خاصة به مما اسهم في ضعفه. ولكن ربما كان موقف الحزب من القضية الفلسطينية من أهم عوامل ضعفه، فهو لا يولي هذه القضية اهتماما خاصا إلا في حدود ايديولوجيته الإسلامية العامة. ويعتقد الحزب بأن حل القضية الفلسطينية سيتم بعد قيام دولة الخلافة الإسلامية، وبواسطة المسلمين خارج فلسطين. ولذلك، لم يشارك الحزب في مقاومة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، كما انه لم يشارك في الانتفاضة.

بعض الخصائص العامة للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية:

على الرغم مما يوجد من اختلافات وتباينات بين الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، فإن هذه الأحزاب والتنظيمات تشترك في ما بينها في مجموعة من الخصائص العامة تتمثل في ما يلي:

١. ان هذه التنظيمات نشأت في سياق تاريخي ووطني وسياسي وجغرافي متشابه نسبيا. شكلت النكبة ونتائجها نقطة الانطلاق لهذه التنظيمات التي ارادت استرجاع فلسطين. وفيما بعد قبلت هذه التنظيمات في ما عدا تنظيمات الحركة الإسلامية، بدولة فلسطينية مستقلة على جزء من فلسطين. اما من الناحية الاجتماعية فقد استقطبت التنظيمات، على اختلاف انواعها وايديولوجياتها

وبرامجها السياسية، أعضاء من كافة الشرائح الاجتماعية والأصول والمهن وأماكن السكن (المخيم والقرية والمدينة). ومن الناحية الجغرافية تواجدت هذه التنظيمات داخل فلسطين وخارجها. وطغى البعد الوطني وهدف التحرر الوطني لدى هذه التنظيمات على كل اعتبار آخر. يلاحظ مثلاً تهميش فكرة الصراع الطبقي عند الفصائل الماركسية، والتركيز على القضية الوطنية على حساب أسلمة المجتمع لدى الحركات الإسلامية. ويبدو أن الأيديولوجية لم تكن تشكل العمود الفقري أو نقطة الارتكاز لدى هذه الفصائل (فيما عدا الإسلامية منها). يلاحظ مثلاً أنه عندما تحولت بعض هذه التنظيمات عن أيديولوجياتها السابقة، والتي شكلت القاسم المشترك ومركز الاستقطاب لدى أعضاء التنظيم، بقيت هذه التنظيمات متمسكة. وعلى الرغم من تبني التنظيمات لمفاهيم سياسية عصرية، إلا أن القيم والروابط الفلسطينية التقليدية عكست نفسها على تركيبة هذه التنظيمات وسياساتها وبنيتها الهرمية والتنظيمية. يلاحظ مثلاً أن الروابط الشخصية والعائلية والحمائلية والعشائرية والجهوية ظلت فاعلة داخل هذه التنظيمات وشكلت في أحيان كثيرة ركيزة من ركائز الولاء منافسة بذلك الولاء للحزب أو التنظيم السياسي.

٢. أن الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية لا تعتبر منظمات اعتيادية من منظمات المجتمع المدني. فبالإضافة إلى كونها منظمات في المجتمع المدني، يتجمع أفرادها حول أهداف معينة، وتتشكل بطريقة طوعية، إلا أنها في نفس الوقت تعتبر جزءاً من هياكل سلطة. ففي غياب سلطة الدولة، والتي أن قامت سلطة الحكم الذاتي، مارست هذه التنظيمات نوعاً من السلطة في المجتمع. فهذه التنظيمات حددت جدول الأعمال الوطني والسياسي لشرائح مختلفة في المجتمع وقامت بفرض النزاعات المجتمعية ومعاقبة من يعتدون على حقوق الشعب أو

المجتمع كالمتعاونين مع العدو وللصوص وتجار المخدرات واصحاب السلوك المشين.

٣. ومن الخصائص المشتركة التي ميزت الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية عنصر السرية. لقد لجأت هذه الأحزاب والتنظيمات للسرية لحماية نفسها من سلطات الاحتلال التي حظرت النشاط السياسي الفلسطيني واعتبرت التنظيمات المنخرطة فيه غير قانونية. وتختلف درجة الالتزام بالسرية بين التنظيمات، ولكن الملاحظ ان الحركات الاسلامية هي أكثر الفصائل الفلسطينية ميلا والتزاما بالسرية. ويلاحظ أيضا ان الفصائل الوطنية بدأت منذ بداية العملية السياسية بالابتعاد التدريجي وبشكل متفاوت عن السرية. ان طابع السرية الذي ميز عمل الفصائل المختلفة، والذي جرى اللجوء اليه لأسباب موضوعية، كان له أثر سلبي على الحياة الديمقراطية داخل هذه الفصائل وفي علاقاتها مع المجتمع. كما ان الشعب لا يعرف الا القليل من المعلومات الدقيقة عن هذه الفصائل من حيث عدد اعضائها وقياداتها والحياة الداخلية فيها ووسائل تمويلها.

٤. نتيجة لعدد من العوامل الخارجية والداخلية كانهيار النظام الثنائي القطبية وحرب الخليج وتراجع الانتفاضة واتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في منطقتي غزة وأريحا، تمر التنظيمات الفلسطينية بمرحلة من التغيير او التحول. ويبدو ذلك جليا من خلال التغييرات البنوية والايديولوجية والسياسية التي جرت وتجري داخل هذه التنظيمات. هناك من الفصائل من تحول الى حزب (جناح ياسر عبد ربه الذي انشق عن الجبهة الديمقراطية)، او من يناقش الفكرة (حركة فتح)، وهناك من يقوم بمراجعات ايديولوجية أو سياسية للتكيف مع المرحلة الجديدة كحركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تفكران في تأسيس

حزب سياسي لكل منهما للتعاطي مع متغيرات المرحلة ٢٤. وهناك من التنظيمات الفلسطينية من كيف او كيف اطروحاته لاجراز البعد الوطني في برامجه ونشاطاته (مثلما فعلت حماس عندما اصدرت ميثاقا يبرز القضية الوطنية). ويلاحظ في هذا السياق ازدواجية الخطاب السياسي لدى هذه التنظيمات التي لا يزال بعضها يراوح بين مرحلتين متداخلتين هما مرحلة التحرر الوطني ومرحلة بناء الكيان او الدولة.

٥. بالاضافة الى عملية التحول الجارية داخل التنظيمات، هناك أيضا عملية تمايز داخلي تجرى على المستويات الايديولوجية والسياسية والجغرافية وعلى مستوى المجموعات العمرية. وتؤدي عملية التمايز هذه، بالاضافة الى الخلافات الشخصية على المستوى القيادي، الى نشوء حالات استقطاب داخل التنظيم الواحد، وربما الى انقسامات. والتجربة السابقة تشير الى ان ايا من التنظيمات لم ينجح من عملية انشقاق او انقسام. ويشكل غياب الديمقراطية وعدم احترام التعددية الفكرية داخل التنظيم الواحد سببا من أسباب الاستقطاب او الانقسام ٢٥.

٢٤ يجري في اوساط حركتي حماس والجهاد الإسلامي جدل فعلي حول فكرة تأسيس حزب أو إطار سياسي تابع لكل حركة، توكل اليه مهام لا يستطيع التنظيم الام القيام بها، ولكن لم تتمكن اي من الحركتين من البت في هذا الأمر بشكل نهائي حتى الآن. ومع ذلك فمن المتوقع ان تعلن حماس عن قيام حزب خاص بها في المستقبل. القدس ٥/٦/١٩٩٤، ٨/٦/١٩٩٤، ٢٢/٧/١٩٩٤، ٨/٩/١٩٩٤.

٢٥ يوجد الآن تيارات متنافسة داخل أكثر من تنظيم من التنظيمات الفلسطينية، ولكن عملية التنافس الحاد لم تصل حتى اللحظة الى حالة الانقسام الفعلي، ومن غير المستبعد وقوع انقسامات في ظل الازمات المختلفة التي تعاني منها التنظيمات، وكذلك في ظل غياب حد ادنى من الاجماع الوطني في الساحة الفلسطينية. لالقاء بعض الضوء على الأسباب الكامنة لوقوع انقسامات في التنظيمات الفلسطينية انظر: علي الجرباوي (وآخرون)، المعارضة الفلسطينية... الى أين؟ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤).

٦. ومن أهم السمات السلبية المشتركة لدى التنظيمات الفلسطينية ما يطلق عليه بظاهرة الفتوية السياسية، حيث يتعمق الولاء للتنظيم بحيث يفوق الولاء للوطن والقضية. إن هذه المشكلة أضحت معروفة وملموسة لدى أغلبية من الفلسطينيين^{٢٦}. إن غياب الانتخابات الوطنية العامة جعل التنظيمات السياسية أقل حساسية لرأي الشارع، وأصبحت هذه التنظيمات، شأنها في ذلك شأن القيادة السياسية، بعيدة عن المحاسبة إلا في اضيق الحدود، وذلك عندما تخوض في انتخابات قطاعية كانتخابات المؤسسات والجمعيات المهنية والنقابات ومجالس الطلبة والغرف التجارية وما شابه.

٧. يلاحظ أن جميع التنظيمات السياسية الفلسطينية أصبحت تعاني بشكل متفاوت من الضعف العام في أعقاب تراجع النضال الوطني. إن ضعف التنظيمات أفسح المجال لعودة بروز العلاقات التقليدية (العشائرية والعائلية والجهوية)، وأصبحت الرموز التقليدية بهذا المعنى تحظى بدور أهم في العمل السياسي. وقد تجلّى هذا البعد في تشكيلات سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا حيث غلبت الاعتبارات العشائرية في حالات واضحة مثلاً على اعتبارات الكفاءة.

٨. برز في أوساط بعض التنظيمات والأحزاب الفلسطينية ظاهرة "المجموعات التكنوقراطية"، والتي تبلورت وتوسعت مهامها وأفاقها بشكل خاص من خلال

^{٢٦} تعكس المقالات العديدة التي تنشر في الصحف والادبيات الأخرى الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة قدراً من التذمر من ظاهرة الفتوية. انظر على سبيل المثال: حيدر عبد الشافي، "هل هي سلبيات الانتفاضة أم أنها أزمة الحركة الوطنية"، القدس ١٩٩٢/٥/٢٩، وغازي أبو حجاب، "تأملات في واقع الانتفاضة الراهن"، القدس ١٩٩٢/٥/١٠، وزياد أبو عمرو، اتجاهات جديدة في التفكير والممارسة السياسية الاستراتيجية في الساحة الفلسطينية، مصدر سابق، وعلي الجبراري، "تكلس الحياة السياسية الفلسطينية"، القدس ١٩٩٤/٤/١٤.

عمليات التمويل التنموي لمشاريع ومكاتب ومؤسسات لا علاقة لها بالأطر والنشاطات التعبوية التقليدية لهذه التنظيمات والأحزاب. وقد أبعد هذا التحول المجموعات النخبوية عن قاعدتها الحزبية وأدى الى قيام ما أصبح يسمى بـ "الدكاكين المؤسساتية" ٢٧.

٩. يمكن القول ان جميع التنظيمات والأحزاب السياسية وقعت في خطأ بدرجات متفاوتة، إذ إنها لم تدرك أو تستوعب التغييرات الهامة التي أحدثتها الانتفاضة في المجتمع الفلسطيني، ولم تفلح في التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في نضالاتها، وتركت النظرة السياسية الضيقة تفرض نفسها على مجمل عملية النضال الوطني وعلى عمل المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيا: النقابات العمالية:

تشكلت النقابات العمالية الأولى في فلسطين في العشرينيات من هذا القرن من قبل منظمين شيوعيين. وشكلت النقابات العمالية إحدى آليات التعبئة والتنظيم الجماهيري في عهد الائتداب البريطاني. ولكن نكبة عام ١٩٤٨، أدت إلى شردمة الحركة العمالية في فلسطين وتدمير بنيتها. وانتقل مركز ثقل هذه الحركة الى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد انتظم العمال في هاتين المنطقتين في نقابات عمالية لم تحظ بهامش كبير من الحرية والاستقلالية في ظل السلطة الأردنية في الضفة والإدارة المصرية في القطاع. وفي أعقاب

٢٧ سليم نماري، "الجماهير والسلطة: بين الخطاب الديمقراطي والممارسة النخبوية"، في عزت عبد الهادي (وآخرون)، المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٤)، ص ٧٤.

الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حاولت الحركة العمالية اعادة تنظيم نفسها، ولكن جهودها في هذا السياق اصطدمت بالسياسات الإسرائيلية التي قمعت الحركة النقابية وقامت بابعاد عدد من قادتها الى خارج فلسطين. ورغم ذلك، تمكنت الحركة النقابية من تنظيم نفسها مستفيدة في ذلك من نضالاتها ومن التوسع في عدد الطبقة العاملة الفلسطينية التي وجدت أسواق عمل جديدة لها داخل اسرائيل.

بعد ان ادرك الفلسطينيون في السبعينيات بأن الاحتلال الإسرائيلي سيطول، توجه هؤلاء بجهودهم نحو اقامة المؤسسات الجماهيرية التي سعت الى تعويض المجتمع عن النقص في توفير الخدمات الناشئة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي. كان من بين هذه المؤسسات ذات الطابع الجماهيري النقابات العمالية. ولعب الشيوعيون الفلسطينيون في هذه الفترة دورا هاما في اعادة تفعيل الاتحاد العام لنقابات العمال. وفي السبعينيات انفصل هذا الاتحاد عن قيادته الموجودة في الأردن وتحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية استجابة لتعاطفات اعضائه الوطنية.

بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية السبعينيات حوالي ٢٣٠ ألف عامل. ولم يكن مسجلا منهم في نقابات عمالية سوى ٢٠ بالمئة من العدد الاجمالي. ومنذ اوائل الثمانينيات، كان هناك حوالي ١٠٠ نقابة عمالية في الأرض المحتلة تضم اكثر من ٤٠ ألف عضو^{٢٨}. وفي السنوات اللاحقة تزايد عدد العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة ليصل الى ٣٩٠ الف عامل، عمل حوالي الثلث منهم داخل اسرائيل،

^{٢٨} Moshe Ma'oz, "Democratization Among West Bank Palestinians and Palestinian-Israeli Relations" in Edy Kaufman, Shukri B. Abed, and Robert L. Rothstein (eds.), *Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian conflict* (Boulder & London: Lynne Rienner Publishers,

بينما عمل في الضفة الغربية ٩١ الف عامل، وعملت بقيتهم في قطاع غزة ٢٩. وتتمايز أوضاع العمال الفلسطينيين من منطقة الى اخرى بسبب تباين الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسات الاسرائيلية في هذه المناطق.

فبينما يعاني العمال في الضفة والقطاع من البطالة وعدم استقرار سوق العمالة وتردي الأوضاع الاقتصادية ومن الاجراءات الاسرائيلية التي عرقلت أوجه الحياة المختلفة لفترات طويلة ومتكررة من الوقت، يعاني العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل من انقطاع عن العمل استمر لفترات طويلة، وذلك بسبب اغلاق الحدود بين الضفة وغزة من ناحية، واسرائيل من ناحية أخرى. ويتعرض العمال الفلسطينيون الذين يتمكنون من الوصول الى اماكن عملهم في اسرائيل لمختلف أنواع الاضطهاد والاستغلال. وتخضع مدخولاتهم لعدد من الاقتطاعات دون ان يستفيدوا بالمقابل من أية خدمات من قبل المستخدمين الإسرائيليين او الحكومة الاسرائيلية^{٣٠}.

ينضوي العمال الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في نقابات. ويجيز قانون العمل الأردني المعمول به في الضفة الغربية لكل ٢١ شخصا اقامة نقابة عمالية. واسفر ذلك حتى الآن عن تسجيل ١٦١ نقابة عمالية بشكل رسمي في الضفة الغربية. وطبقاً للأمين العام للاتحاد العام للنقابات العمالية، فإن ٩٠ بالمئة من هذه النقابات هي نقابات اسمية، بالإضافة الى ان عددا منها مقفل ولا يمارس اية نشاطات نقابية^{٣١}. وتتنمي النقابات العمالية الفلسطينية الى ٤

^{٢٩} شامر سعد، النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٩.

^{٣٠} سعد، نفس المصدر السابق، ص ١٠.

^{٣١} سعد، نفس المصدر السابق، ص ١١.

اتحادات عمالية رئيسية يرتبط كل واحد منها باحد الفصائل الوطنية الرئيسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والعاملة في الأرض المحتلة: حركة فتح، وحزب الشعب الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ولم يقم حزب (فدا) بعد بتأسيس اتحاد عمالي تابع له. ومن الملاحظ ان التنظيمات الإسلامية الفلسطينية العاملة لم تشرع في اقامة اتحادات نقابية تابعة لها. لا يمثل الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة الغربية العمال في قطاع غزة، اذ يوجد لهؤلاء اتحاد خاص بهم، يعمل بموجب قانون العمل المصري، بعكس الاتحاد في الضفة الغربية الذي يتبع نظام العمل الأردني ٣٢.

عملت معظم النقابات العمالية في الأراضي المحتلة، في ما عدا تلك التي تأسست اثناء الحكم الأردني للضفة الغربية، بشكل غير قانوني. وبعد تأسيس السلطة الوطنية في غزة وأريحا، خضعت النقابات المتواجدة في هاتين المنطقتين لهذه السلطة. ومع ذلك، وحتى عام ١٩٨١، حافظت النقابات على بنية داخلية منظمة وقامت باجراء الانتخابات الدورية التي كفلت للاعضاء حقوق الترشيح والانتخاب للهيئات القيادية.

ولاسباب سياسية وفتوية، تعرض الاتحاد العام للنقابات العمالية للانقسامات، وتعطلت نتيجة لذلك ومنذ عام ١٩٨١ عملية اجراء الانتخابات فيه، وفي النقابات العمالية نفسها إلا في عدد قليل منها. وتعطلت كذلك الحياة الديمقراطية

^{٣٢} على الرغم من ان ثمانية تعديلات قد جرت على نظام العمل الأردني في الأردن، إلا أن النظام القديم المعمول به في الضفة الغربية بقي على حاله. كما انه لا توجد هناك اية رابطة قانونية للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة مع الاتحاد في الأردن، اذ ان الاثنين انفصلا كل عن الآخر فعليا عام ١٩٦٩. عزت عبد الهادي، "اشكاليات الانتخابات في المؤسسات الوطنية ومتطلبات التغيير"، في عزت عبد الهادي (وآخرون)، المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة، مصدر سابق، ص ٢٠.

داخل الاتحاد. ومنذ ذلك الوقت، تشكلت الهيئة التنفيذية للاتحاد على أرضية الائتلاف السياسي بين التنظيمات الفلسطينية. وعانت الحركة النقابية من الفئوية السياسية، إذ عكس التنافس بين التنظيمات السياسية المختلفة نفسه على النقابات العمالية. وفي كثير من الأحيان جرى إخضاع جدول الأعمال النقابي لجدول أعمال سياسية تتبناها التنظيمات السياسية.

كان انخراط النقابات العمالية في النضال النقابي محدودا وهامشيا. فقد عمل أكثر من نصف العمال الفلسطينيين في إسرائيل بعيدا عن حماية أو تأييد النقابات التي انتموا إليها، وبعيدا عن أي نفوذ سياسي أو تحكم في ظروف العمل. لقد جرى استخدام هؤلاء العمال كأفراد من قبل مستخدمين إسرائيليين في سياق عمل خارجي هو سوق العمل الإسرائيلية، حيث لا تمتلك النقابات العمالية الفلسطينية أية صلاحيات للدفاع عن العمال الفلسطينيين أو عن حقوقهم داخل إسرائيل. ولا يسمح أيضا لأي محام توكله النقابة بالدفاع عن قضايا لهؤلاء العمال. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد لجأ العمال أحيانا فقط إلى استخدام بعض الأساليب الاحتجاجية كتعطيل العمل والاضرابات المحدودة للتعبير عن احتجاجهم ضد أصحاب العمل الفلسطينيين. ولم يلجأ العمال الفلسطينيون إلى الصراع الطبقي بأشكاله المعهودة وذلك لادراكهم بأنهم وأصحاب العمل الفلسطينيين يتعرضون للاضطهاد الوطني من قبل محتل خارجي، ولأنهم جميعا عانوا، ولو بدرجات متفاوتة من صعوبات ناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي المديد. لذلك، ورغم بعض الخلافات، اتسمت العلاقات بين العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين في غالب الأحيان بالتفاهم والتعاون.

شاركت الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، شأنها في ذلك شأن بقية المنظمات الجماهيرية، وخاصة في

مراحل الانتفاضة الأولى حيث امتنعت شرائح واسعة من الطبقة العاملة عن العمل في سوق العمل الاسرائيلية. وشارك العمال في المظاهرات والفعاليات المختلفة للانتفاضة والتزموا بأيام الاضرابات الوطنية. كانت دوافع المشاركة في الانتفاضة دوافع وطنية وليست نقابية، وقد شارك العمال في فعاليتها كأفراد وليس كنقابات. ولذلك كان دور النقابات في الانتفاضة كأطر عمالية محدودا. وعندما تراجعت الانتفاضة، ونتيجة لسوء الاحوال الاقتصادية اضطر العمال لاستئناف عملهم في سوق العمل الاسرائيلية. ونتيجة لطغيان البيئة السياسية والنضال الوطني في فلسطين، والتنافس بين التنظيمات السياسية على كسب النفوذ، ونتيجة لسياسات سلطات الاحتلال التي قامت باغلاق عدد من مكاتب النقابات العمالية، لم تتمكن النقابات العمالية من بلورة برامج نقابية تستطيع الاستجابة لاحتياجات العمال الحياتية واليومية.

لا يزال الوقت مبكرا لتقييم وضع النقابات العمالية الفلسطينية بعد اقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا. فالحركة النقابية لا تزال مجزأة يخضع جزء منها لسيطرة السلطة الفلسطينية، بينما لا يزال الجزء الآخر يخضع رسميا وقانونيا لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في بقية مناطق الضفة الغربية. ان وضع النقابات العمالية سيتأثر بالتطورات السياسية والكيفية التي سيتم بها تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي. كما سيتأثر حاضرا ومستقبلا الحركة النقابية بطبيعة النظام السياسي الذي سينشأ في الكيان الفلسطيني المستقبلي.

ثالثا: الاتحادات الطلابية

ينتظم الطلاب الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في كتل طلابية ترتبط بالتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية العاملة في الأرض

الفلسطينية. فهناك مثلا حركة الشبيبة التابعة لحركة فتح، وجبهة العمل الطلابية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتلة الاتحاد التابعة لحزب الشعب الفلسطيني، وكتلة الوحدة الطلابية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والكتلة الإسلامية التابعة لحركة حماس، والجماعة الإسلامية التابعة لحركة الجهاد الإسلامي.

وتتنافس هذه الكتل في ما بينها وتعتد التحالفات من أجل السيطرة على الاتحادات او المجالس الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس الفلسطينية في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعتبر حركة الشبيبة الطلابية والكتلة الإسلامية أقوى الكتل الطلابية اذا انهما تتناوبان رئاسة المجالس والاتحادات الطلابية في العديد من الجامعات والمعاهد والمدارس الفلسطينية. وترصد الكتل الطلابية في العادة التنظيمات والأحزاب السياسية التي تنتمي اليها بالقيادات والكوادر، وتوفر لها عناصر شبابية نشطة.

وتتميز الحركة الطلابية الفلسطينية بدرجة عالية من التسييس، كما انها تعرف بالدور الهام الذي لعبته في النضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد برز هذا الدور بشكل واضح ومكثف اثناء الانتفاضة، حيث شكل الطلبة، بما يتميزون به من وعي وتنظيم، الشريحة القيادية بين جماهير الانتفاضة. وقد تسبب اغلاق السلطات الاسرائيلية للجامعات والمعاهد والمدارس الفلسطينية لفترات طويلة في مكوث جماهير الطلبة في اماكن سكناهم في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين حيث شاركوا في فعاليات الانتفاضة من مواقع ريادية واسهموا في استمرارها وتنظيم السكان في احيائهم. وقد تحمل الطلبة نتيجة لذلك تضحيات كبيرة حيث قتل وجرح العديد منهم، كما ابعدت اسرائيل العديد من العناصر القيادية من بينهم وسجنت الآلاف منهم.

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ٨ جامعات يدرس فيها أكثر من ٢٠ ألف طالب. كما يدرس بضعة آلاف من الطلبة في كليات ومعاهد متوسطة. ويلتحق بالمدارس الثانوية حوالي ٥٠ ألف طالب. وتعتبر هذه الشريحة من المجتمع الفلسطيني الأكثر وعياً وتنظيماً وتهيؤاً للممارسة الديمقراطية. ففي الانتخابات السنوية الدورية التي تجري لانتخاب مجالس الطلبة يتم في العادة تدوير السلطة بشكل سلمي وديمقراطي.

تقوم الكتل الطلابية المختلفة أو الاتحادات أو المجالس التي تنضوي في إطارها بنشاطات متعددة داخل المؤسسات التعليمية وفي المجتمع بشكل عام. ففي داخل الجامعة أو المعهد أو المدرسة تقوم هذه الهيئات بالنشاطات التثقيفية والوطنية والسياسية والتعبوية، وتشرف على إقامة المعارض الفنية والندوات. وتعين المجالس الطلابية لجاناً تقوم بالعمل لدى إدارات الجامعات من أجل انتزاع الامتيازات لصالح الطلبة وذلك في ما يتعلق بشروط القبول في الجامعة وكذلك في مجال تحديد الرسوم الدراسية. وخارج أسوار الجامعة تقوم الاتحادات والمجالس بالأعمال والنشاطات التطوعية كقطف الزيتون وزراعة الأشجار، وتنظيف الشوارع في المدن، والتدريس في صفوف محو الأمية. وتشجع بعض الجامعات مثل هذه النشاطات التطوعية. فجامعة بيرزيت مثلاً تطلب من كل طالب أداء ١٢٠ ساعة من العمل التطوعي كأحد شروط التخرج من الجامعة.

ومثلما هي الحال في بقية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فإن الاتحادات والمجالس الطلابية تعكس العلاقات المتغيرة بين التنظيمات والأحزاب السياسية، أكان ذلك على صعيد الاتفاقات أم الخلافات السياسية أو الأيديولوجية. وتحاول كل كتلة طلابية كسب الانصار والمؤيدين لمواقفها، ويصل التنافس السياسي والنقابي بين الكتل الى حد المواجهة والعنف أحياناً. لقد انخفضت وتيرة هذا التنافس أثناء الانتفاضة حيث انشغلت جميع الكتل الطلابية

في مواجهة الاحتلال، كما ظلت لفترة طويلة من الوقت محرومة من التواجد والعمل في الحرم الجامعي.

ومن اللافت للانتباه ان الكتل الطلابية كانت دوما اكثر تشددا وعنفا في مواقفها وممارساتها من التنظيمات او الأحزاب السياسية التي تنتمي اليها. وفي مواقف عدة استطاعت الكتل الطلابية في الأرض المحتلة فرض مواقف معينة على القادة والساسة المحليين، وعلى ادارات الجامعات والمعاهد واجبار هؤلاء على اخذ وجهات نظر الطلبة بعين الاعتبار.

وتتبدل التحالفات التي تعقدها الكتل الطلابية في ما بينها بتبدل الأوضاع السياسية الفلسطينية. فالى ان دخلت م.ت.ف في العملية السلمية، لم يسبق لأي من الكتل الوطنية التحالف مع كتل طلابية اسلامية. ولكن بعد التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الاسرائيلي، تحالفت الكتل الطلابية الموالية للجهتين الشعبية والديمقراطية المعارضين للاتفاق مع الكتلة الاسلامية التابعة لحركة حماس في أكثر من موقع في الضفة والقطاع. واستطاع هذا التحالف مثلا الفوز بمجلس طلبة جامعة بيرزيت في مواجهة حركة الشبيبة الطلابية التابعة لحركة فتح وحلفائها في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.

ونتيجة لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، وبعد قيام السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، انتقلت قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين من الخارج الى الداخل. ولكن حالة الانقسام والاستقطاب السياسي التي تسيطر على المجتمع الفلسطيني بسبب تأييد أو معارضة الاتفاق مع اسرائيل حالت دون تحقيق وحدة الحركة الطلابية في اطار هذا الاتحاد. ولا يمكن التنبؤ بمستقبل الحركة الطلابية الفلسطينية في ظل الأوضاع السياسية المتحولة والمنغيرة في

الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لا يمكن التنبؤ بعلاقة هذه الحركة المستقبلية،
ممنظمة من منظمات المجتمع المدني، مع السلطة الفلسطينية.

رابعاً: المنظمات النسائية:

يعود تأسيس المنظمات النسائية في فلسطين الى بداية هذا القرن عندما قامت مجموعات من النساء الفلسطينيات أغلبهن مسيحيات وينتمين الى الطبقتين العليا والوسطى بتأسيس أول منظمة نسائية فلسطينية. قامت هذه المنظمة أساساً بأعمال خيرية كتقديم الخدمات للنساء والأسر الفقيرة. ولم يكن لهذه المنظمة بناء تنظيمي محدد. وكانت هذه هي الحال من حيث النشاطات والتنظيم بالنسبة للمنظمات النسائية التي تأسست في فلسطين في ما بعد وحتى أعوام السبعينيات^{٣٣}.

لكن نكبة عام ١٩٤٨ وما نجم عنها من تشريد للشعب الفلسطيني دفع اعداداً متزايدة من النساء لدخول حقل العمل الوطني والحزبي والسياسي. وانتمت هذه المجموعة من النساء الناشطات الى الطبقات العليا، وممن عمل اقرباؤهن في مجالات العمل الوطني. كما شملت هذه الشريحة من النساء الناشطات عدداً من الطالبات. ومع ذلك فقد استمر جدول أعمال المرأة الفلسطينية في ذلك الحين منصباً في الأساس على نشاطات التحرر الوطني وليس على قضايا التحرر الاجتماعي.

Isiah Jad, "From Salons to the Popular Committees: Palestinian Women",^{٣٣}
1919-1989, in Jamal R. Nasar and Roger Heacock (eds.), *Intifada: Palestine at the Crossroads* (New York: Praeger Publishers and Birzeit University, 1991), p. 126

وفي عام ١٩٦٥ تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كأحدى المؤسسات التي اقيمت في أعقاب تأسيس م.ت.ف عام ١٩٦٤، وذلك من أجل افساح المجال لمشاركة نسائية أوسع في قضية التحرر الوطني. ولكن اتساع مشاركة النساء في العمل الوطني لم يغير بشكل جذري المكانة والدور التقليدي الذي لعبته المرأة. ومع ذلك فقد اكتسبت العديد من النسوة خبرة في النشاطات العامة.

وحتى عام ١٩٦٧ كان هناك ما يقرب من ٦٨ منظمة نسائية فلسطينية تركزت نشاطاتها على الأعمال الخيرية. وتحاشت هذه المنظمات بشكل مدرك الخوض في قضايا اجتماعية. ولم يفلح الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، شأنه في ذلك شأن م.ت.ف نفسها، في بلورة جدول أعمال واضح للتعامل مع القضايا التي تهم المرأة الفلسطينية. وجرى تحاشي الخوض في مثل هذه القضايا من خلال طرح شعارات تقول بأن المرأة سوف تتحرر عندما يتحرر المجتمع^{٣٤}. وفي مقابل عدم تحقيق تقدم ملموس في مجال النضال الاجتماعي للمرأة، كان هناك صعود واضح في النضال الوطني التحرري. يلاحظ مثلا ان عدد النساء الفلسطينيات اللاتي ادخلن السجون والمعتقلات الاسرائيلية عام ١٩٦٨ لم يزد عن ١٠٠ امرأة، بينما ارتفع هذا العدد ليصل الى ٣ آلاف امرأة عند العام ١٩٧٩^{٣٥}.

ولكن دور المرأة في المجتمع الفلسطيني اثناء الاحتلال الإسرائيلي لم يقتصر على مواجهة هذا الاحتلال بشكل مباشر فقط من خلال أعمال المقاومة، ولكنه تعدى ذلك ليشمل الحفاظ على الأسرة والمجتمع الفلسطيني بجوانبه المختلفة. فقد تحملت المرأة اعباء اضافية، الى جانب العمل البيتي والعناية بالاطفال، اذ

^{٣٤} جاد، نفس المصدر السابق، ص ١٢٩.

^{٣٥} جاد، نفس المصدر السابق.

خرجت الى سوق العمل بنفسها فاشتغلت في أعمال الزراعة وفي المصانع والمشاغل، بالإضافة الى الأعمال المعتادة في مجالات التعليم والصحة والعمل الوظيفي الإداري وما شابه. وقد تضاعفت مسؤوليات المرأة مرارا عندما كان يقتل رب الأسرة او يبعد أو يعتقل، فتصبح المرأة في مثل هذه الحالات المعيل الرئيسي للأسرة.

وفي أواخر السبعينيات طرأ تطور نوعي آخر على حجم انخراط المرأة في النضال الوطني والاجتماعي وذلك نتيجة طبيعية لعملية التسييس العامة التي كان يمر بها المجتمع الفلسطيني. وفي هذه الاثناء منحت المرأة حق الانتخاب مما اثر في نتائج الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٧٦، حيث نجح في هذه الانتخابات مرشحون وطنيون وتقدميون في مواجهة المرشحين التقليديين. كما ان اعوام السبعينيات شهدت افتتاح عدد من الجامعات والكليات المتوسطة في الأرض المحتلة، الأمر الذي أدى الى افساح المجال لعدد كبير من النساء للالتحاق بهذه الجامعات والكليات.

أسفرت عمليات التعبئة والتنظيم وبناء المؤسسات في المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة، والتي اعقبت بشكل خاص اخراج قوات المقاومة من بيروت عام ١٩٨٢، عن استقطاب آلاف النسوة اللاتي جنن من المدن الصغيرة والقرى ومخيمات اللاجئين. التحقت هؤلاء النسوة بالاتحادات النسائية التابعة للفصائل الوطنية المنضوية في اطار م.ت.ف، ونشطت النساء في اطار هذه الاتحادات في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والتدريبية بهدف تهيئة النساء للانخراط في المجتمع بشكل أفضل، بالإضافة الى النشاطات الوطنية والسياسية التي وصلت أوجها اثناء الانتفاضة. جاء تأسيس الاتحادات النسائية التابعة للفصائل الوطنية ليشكل نقطة تحول في عمل المنظمات النسائية. فلم يعد هذا العمل يقتصر أو يركز على الأعمال الخيرية، او حتى على النشاطات المتعلقة

بالتحرر الوطني، بل تعدى ذلك ليمتد الى ميادين التنظيم الاجتماعي. كما حدث
تطور آخر على قدر كبير من الأهمية وهو اتساع وتنوع القاعدة الاجتماعية
للمنظمات النسائية، بحيث أصبحت العضوية في هذه المنظمات لا تقتصر على
النساء اللواتي يأتين من طبقات عليا أو متوسطة، بل تشمل نساء من أصول
اجتماعية-اقتصادية متواضعة ومن غير المتعلمات أيضا.

على الرغم من تقسيم المنظمات النسائية الفلسطينية على أسس فئوية سياسية،
بما يترتب على ذلك من تغييب لجدول الأعمال النسوي الاجتماعي، فإن هذا
النوع من الاستقطاب السياسي في صفوف المرأة الفلسطينية خلق مجالا للتنافس
بين المنظمات النسائية. وعندما كانت الظروف الموضوعية مواتية، وفي اثناء
مراحل الاستنهاض الوطني كالانتفاضة مثلا، زادت المنظمات النسائية من
فعاليتها المتعددة، كما تجلى ذلك في مشاركتها الواسعة في اللجان الشعبية.
فقبل اندلاع الانتفاضة اقتصرت مشاركة المرأة في المنظمات النسوية على ٣
بالمئة فقط من عدد النساء ٣٦. وافسح العمل الوطني المشترك في مثل هذه
الظروف المجال لتخطي الحدود الفئوية السياسية. فمثلا شاركت النساء معا
وعلى اختلاف توجهاتهن الايديولوجية في المظاهرات والفعاليات الأخرى في
مواجهة الاحتلال، تجلت روح العمل المشترك بينهن أيضا في اطار اللجان
الشعبية اثناء الانتفاضة، تلك اللجان التي عملت في الميادين الاجتماعية المختلفة
في الاحياء والقرى والمخيمات.

ومنذ بداية الانتفاضة، لم تشارك النساء في فعاليتها المختلفة فحسب، بل لعبن
دورا رئيسيا في تمكين الانتفاضة من الاستمرار. فقد قامت النساء بتعليم
الاطفال اثناء اغلاق المدارس، وانتجت المأكولات في البيوت لدعم مقاطعة

٣٦ جاد، نفس المصدر السابق، ص ١٣٢.

المنتجات الإسرائيلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. بالإضافة الى ذلك، احتلت النساء الصفوف الامامية في المظاهرات ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي وذلك لتوفير الحماية للشبان والرجال من الضرب والاعتقال. ورغم مشاركتها الواسعة والهامة في الانتفاضة، ليس هناك من مؤشرات تدل على أن المرأة لعبت دورا قياديا فيها. فقد اكتفت البيانات الصادرة عن الانتفاضة بالاشارة الى النساء بأنهن امهات أو أخوات أبطال الانتفاضة، أو مصانع الرجال^{٣٧}. ولكن طبيعة دور المرأة في الانتفاضة لم يخرج كثيرا عن اطار دورها التقليدي في المجتمع، اذ انها ظلت منشغلة في مجالات التعليم وتقديم الخدمات. وعلى الرغم من اتساع مشاركتها وزيادة تضحياتها، لم يتسن لها الاقتراب كثيرا من مواقع صنع القرار في المجتمع. فالعلاقات التقليدية التي تضع المرأة، مهما ارتقت، في مرتبة تالية للرجل ظلت طاغية، ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى عدد قليل جدا من النساء.

ظلت المنظمات النسائية الفلسطينية التابعة للفصائل السياسية خاضعة في نشاطاتها لجدول الأعمال الذي وضعه قادة هذه الفصائل من الرجال. ولم يول هؤلاء القادة بالطبع، بحجة الانشغال في قضايا النضال التحرري، أية أهمية تذكر للقضايا النسوية المتعلقة بحقوق المرأة وتحررها من العلاقات التقليدية ومساواتها مع الرجل. وربما كان حظ المرأة في التحرر أوفر لو أن عملية التحرر الوطني - كما تجسدت في الانتفاضة - اخذت مداها في النضوج بشكل يضعف أسس العلاقات الاجتماعية القديمة ويفسح المجال لبروز علاقات من نوع جديد. فبينما نالت المرأة قدرا وافرا من الحرية نتيجة لمقتضيات العمل الوطني والاجتماعي اثناء الانتفاضة، تعرضت هذه الحرية للانعكاس عندما

^{٣٧} انظر البيانات المختلفة التي أصدرتها القيادة الوطنية الموحدة، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) اثناء سنوات الانتفاضة.

تراجعت الانتفاضة بطابعها الجماهيري بحيث لم يعد هناك مبرر لخروج المرأة من بيتها دون الاستئذان من زوجها أو أبيها أو أخيها، كما كانت الحال والانتفاضة مشتعلة.

ولكن المرأة الفلسطينية كانت مسؤولة جزئيا عن بعض العوائق التي وقفت أمام تحررها الاجتماعي. ان عددا كبيرا جدا من النساء الفلسطينيات - وبالطبع فان لذلك علاقة وطيدة بدرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي ومستوى التعليم في المجتمع- حملن ادراكا اجتماعيا يعزز هيمنة الرجل في المجتمع، ولا يطالب بمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. فالرجل في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني لا يزال محور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولم تتعرض مجموعة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وخاصة في الريف الفلسطيني، لتغييرات جذرية او ثورية، رغم الأفاق التي فتحتها الانتفاضة في هذا المجال، ولكنها ما لبثت ان انسدت بعد تراجع الانتفاضة.

وقد يكون لصعود الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، وخاصة في سنوات الانتفاضة، اثر في تراجع عملية التحرر الاجتماعي بين النساء. لقد تجلت بعض مظاهر المحافظة في السلوك العام، وخاصة لدى النساء اللواتي ارتدين ملابس محافظة. ففي قطاع غزة مثلا كان من الصعب مشاهدة امرأة في الشارع او مكان عام لا تضع غطاء على رأسها. وقد كان الوضع أقل محافظة في الضفة الغربية التي تعرف قدرا أكبر من التعددية الاجتماعية والثقافية والدينية، وذات الظروف الاقتصادية الأفضل. وبعد قدوم السلطة الفلسطينية الى غزة وأريحا تغير الوضع بشكل ملحوظ، اذ نشطت الحياة الاجتماعية التي كانت غائبة، واصبح عدد أكبر من النساء يخرجن الى الشوارع سافرات. وربما كان سبب هذا التحول هو تغير الوضع النفسي وزوال الخوف من اذانة او استنكار الحركة الإسلامية.

ان فشل البرنامج الوطني للفصائل الفلسطينية العلمانية وبروز البديل الإسلامي ثنى شرائح اجتماعية واسعة، بما في ذلك المنظمات النسوية، عن الاستمرار في النضال الاجتماعي المنظم نتيجة لحالة من الاحباط. ولم تقف الفصائل الوطنية العلمانية وقفة جادة الى جانب المرأة في سعيها للتحرر، ولا تتوقع المنظمات النسائية موقفا أفضل من الحركة الإسلامية ذات النظرة المحافظة تجاه المرأة.

تصدر قيادة المنظمات النسائية الفلسطينية نساء ناشطات ينتمين الى التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، ويتمتعن بمناصب قيادية فيها. وكان لذلك آثاره السلبية، اذ إنه لم يكن من السهل دوما التوفيق بين جدول الأعمال التنظيمي أو الحزبي (الذي يطغى عليه البعد الوطني والسياسي) وجدول الأعمال النقابي أو الاجتماعي الذي يعالج القضايا الحياتية والمطلبية اليومية والمهنية لجماهير النساء.

وقد أثر تقسيم الحركة النسائية الفلسطينية الى اتحادات منفصلة تابعة لفصائل على العلاقات الديمقراطية داخل المنظمات النسائية. ففي ما جرى من انتخابات كان الفوز في غالب الاحيان للقيادات النسوية الحزبية والتنظيمية. ولذلك فقد عانت المنظمات النسوية من الفتوية السياسية، بحيث لم تستطع الاتحادات المختلفة تحقيق أي اندماج حقيقي في اتحاد واحد هو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. فهذا الاتحاد، وبسبب النزاعات السياسية بين الأطر المنضوية في اطاره، يعاني من الضعف. وبسبب القيود المفروضة والمتجسدة في انظمته الداخلية لا يستطيع استيعاب المزيد من العضوات الجديديات اللواتي يرغبن في الانضمام اليه، أكان ذلك على صعيد الأفراد او الأطر النسائية الجديدة.

ونتيجة لذلك، بدأت تطفو الى السطح اصوات نسائية مستقلة تركز بشكل أكبر، ورغم الاهتمام بالسياسة، على قضايا المرأة. قامت هذه المجموعة من النساء بتأسيس مراكز للنشاطات والدراسات النسوية في انحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من ان هذه المراكز تحاول نشر اراء مستتيرة عن المرأة، وتحاول أيضا تعبئة النساء وتوعيتهن لحقوقهن المهضومة، الا ان طغيان الفتوية السياسية في المجتمع، والطابع النخبوي لهذه الشريحة من العناصر النسائية، حالت دون وصولهن الى قاعدة واسعة من النساء في المجتمع، ودون مأسسة عمل نسوي جماهيري ذي طابع جديد.

خامسا: الجمعيات المهنية:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة عدد من الجمعيات المهنية التي تأسس بعضها قبل عام ١٩٦٧، بينما تأسس البعض الآخر بعد هذا التاريخ. ولكن توسعا ملحوظا في عدد هذه الجمعيات وحجمها ونشاطاتها طرأ خلال الثمانينيات، عندما بدأ اهتمام م.ت.ف وفصائلها يتجه نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب الخروج من بيروت عام ١٩٨٢. أصبح التركيز الفلسطيني منذ ذلك الحين ينصب على العمل الجماهيري المنظم وبناء المؤسسات الوطنية. وضمن هذا المنظور، كان للجمعيات المهنية التي انتظم في اطارها الاطباء، والمهنيون، والمحامون، والكتاب، والصحفيون وغيرهم مكانة ودور خاصين، وذلك لان أعضاء هذه الجمعيات يشكلون عنصرا أساسا وجزءا هاما من النخبة السياسية المتنفذة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة الى دور هذه الجمعيات في المجالات التخصصية التي تنفرد بها في خدمة المجتمع من ناحية، وسعيها للمحافظة على مصالحها من ناحية أخرى.

وشأنها في ذلك شأن بقية منظمات المجتمع المدني، سيطر جدول الأعمال الوطني والسياسي، وكذلك الولاءات الفئوية السياسية على عمل ونشاطات الجمعيات المهنية. ولكن هذه الجمعيات، وبحكم خلفية ونوعية أعضائها، التزمت أكثر من غيرها من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بمراعاة الأساليب والممارسة الديمقراطية، إذ إن هذه الجمعيات تقوم بإجراء انتخابات دورية أكثر ديمقراطية من غيرها من المؤسسات لانتقاء قياداتها. ومن الملاحظ أن قدرا من المحاسبة يجري في صفوف هذه الجمعيات، كما تدل على ذلك عملية تدوير السلطة التي تتم عبر الانتخابات.

ولكن هذه الجمعيات تعرضت أيضا للتدخلات الخارجية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الوطنية الأخرى، التي ارتبطت بعلاقات قوية وغير متكافئة و "أوامرية" بالقيادة السياسية والمؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما إن بعض هذه الجمعيات ظل مرتبطا، بل شكل فروعاً للجمعيات النقابية الأم في الأردن. واستمر هذا الارتباط إلى ما بعد قرار فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية عام ١٩٨٨، وذلك بسبب الامتيازات التي كانت تحظى بها الجمعيات المهنية الفلسطينية كالضمان الاجتماعي والحصول على التقاعد.

شكلت الجمعيات المهنية الفلسطينية مخزنا للكفاءات العلمية والعملية. فبينما اتسمت نشاطات المنظمات العمالية والطلابية والنسائية والتنظيمات السياسية نفسها بالعمل والتعبئة والمشاركة الجماهيرية في إطار النضال الوطني، تميز عمل الجمعيات المهنية ذات العضوية المحدودة بالمشاركة النوعية المتمثلة في الاسهامات الفكرية والقيادية لمنظمات المجتمع المدني وللعمل السياسي والوطني بشكل عام. وقد وفرت الجمعيات المهنية مخازن للخبرات اعتمدت عليها التنظيمات السياسية والمؤسسات الوطنية. وبعد قيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في غزة وأريحا، جرى انتقال عدد كبير من أعضاء هذه الجمعيات

الى دوائر السلطة المختلفة. وبسبب أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية، هناك عملية تنافسية جادة بين التنظيمات والأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية الأخرى لاستقطاب عناصر هذه الجمعيات، واخضاعها لسيطرتها.

هناك في هذا السياق من يعتقد بأن تدخلات الفصائل الوطنية تحول دون قيام الجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني بكشل عام، بدورها المتوخى، وتعرقل بالنتيجة تطور المجتمع المدني الفلسطيني. يقول د. علي الجرياي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: "تشكل المؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة كامتدادات فصائلية تنبطن تحت وظائفها التخصصية أهداف تعبوية واهتمامات سياسية. ونتيجة لهذا التوجه تقل الفاعلية التخصصية لهذه المؤسسات، فالشخص المناسب لا يوضع بالضرورة في المكان المناسب، والخبرة تتحدد أمام ضمان الولاء. وبالتالي، يظهر المجتمع عن بعد وكأنه مأسس، يعمل وفقا لنظم وأسس تكفل فيه النجاعة والانتاج، وتقلص التداخلات مقابل تعزيز ايجاد التوازنات، مما جعل البعض يظن بانبثاق المجتمع المدني نتيجة نمو هذه المؤسسات. ولكن النظرة الثاقبة تبين ان عملية المؤسسة الحالية ما هي الا قناع يظهر المجتمع وكأنه فعال، ولكنه يخفي تحت مظهره تعزيزا لمسببات التخلف وتمييطا للفساد" ٣٨.

^{٣٨} علي الجرياي، وقفة نقدية مع تجربة "النمية" الفلسطينية (رام الله: مشروع الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ٤٨.

سادسا: المنظمات الطوعية:

تنقسم المنظمات الطوعية العاملة في المجتمع الفلسطيني الى مجموعتين، تتكون الأولى من منظمات وطنية فلسطينية، بينما تتكون الأخرى من هيئات اجنبية تعمل في المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات أو العون المادي أو المهني. ان المنظمات الطوعية الاجنبية لا تندرج في اطار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ولكنها تؤثر فيها. وسيتم التعرض لها لاحقا للتعرف على دورها وتأثيرها في منظمات المجتمع المدني والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

تشكلت المنظمات الطوعية الوطنية الفلسطينية من جمعيات نشطت في المجالات الصحية والزراعية والاجتماعية في انحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت بنشاطاتها وخدماتها الى شرائح كبيرة من المجتمع وخاصة في القرى والمخيمات الفلسطينية. واعتمدت هذه المنظمات في توفير مواردها أساسا على مصادر الدعم والتمويل الخارجي. ويمكن القول ان هذه المنظمات سدت ثغرة كبيرة نجمت عن عدم اكتراث سلطات الاحتلال بتوفير الخدمات اللازمة للشعب الفلسطيني، وخاصة في الأماكن النائية.

شكلت المنظمات الطوعية الوطنية في معظم الأحوال امتدادا للتنظيمات أو الأحزاب السياسية التي أنشأتها كأطر تقدم الدعم والخدمات للمجتمع، ولكن لتوفر في نفس الوقت قاعدة دعم وقوة للتنظيم أو الحزب السياسي الذي تنتمي اليه أو تتعاطف معه. لذلك، وعلى الرغم مما قدمته هذه المنظمات الطوعية من خدمات، فان عملها اتسم بالفئوية السياسية، وتركز اهتمامها الأساسي في النشاطات التي تعود بالنفع على التنظيم السياسي التي تنتمي اليه. كما اتسمت نشاطات المنظمات الطوعية الفلسطينية بالتنافس الفئوي الشديد في ما بينها، فكثيرا ما كان يوجد في قرية فلسطينية صغيرة عدد من العيادات الطبية بعدد

التنظيمات السياسية العاملة في الأرض المحتلة، في وقت لا تكون هناك حاجة فعلية الى لعيادة طبية واحدة.

ان عدم قدرة المنظمات الطوعية في الاعتماد على نفسها ماليا جعل نشاطاتها وبرامج عملها، وربما جداول اعمالها عرضة لتأثير مصادر التمويل الخارجي، واحيانا رهينة لهذه المصادر. كما ان تدفق الأموال الخارجية عليها، وبدون عناء، اضعف روح العمل الطوعي فيها، ذلك النوع من العمل الذي شكل مبررا لوجودها.

اما في ما يتعلق بالمنظمات الطوعية الاجنبية، فقد مارست هذه المنظمات تأثير مباشر وغير مباشر على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. وبالطبع لا يمكن القيام بتعميم مطلق على هذه المنظمات وعملها. فهناك مثلا بعض الفوارق بين المنظمات الطوعية الأمريكية ونظيراتها الأوروبية. كما ان هناك فارقا بين المنظمات الطوعية الاجنبية التي تتلقى دعما ماليا من الحكومة الأمريكية وتلك التي تعمل بدون الاعتماد على هذه الأموال. ولكن الأمر الذي ميز عمل المنظمات الطوعية الاجنبية جميعها هو أنها تعمل بوحى جداول أعمال سياسية محددة هدفها تشكيل بيئة سياسية تتوافق والمنظور القيمي والاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الأمريكي أو الأوروبي الداعم لفكرة وجود اسرائيل كحقيقة واقعة وضرورة التعايش السلمي معها.

من ناحية أخرى، وسيرا في هذا الاتجاه، انتقت المنظمات الطوعية الاجنبية افرادا وجماعات ومؤسسات تقبل، لدوافع مختلفة، بالتعامل مع المنظمات الطوعية الاجنبية وفقا لمنظور الأخيرة. وقد اعتقدت الأطراف الفلسطينية المستفيدة بقدرتها على استخدام ما يقدم لها من وسائل الدعم المختلفة في خدمة الاهداف التي حددتها هذه الأطراف لنفسها.

وفي فترة من الفترات، نشطت المنظمات الطوعية الأجنبية من أجل تحقيق تفاهم أو تعاون من خلال التنسيق بين الأطراف الفلسطينية والاسرائيلية. وفي أحيان أخرى، راعت هذه المنظمات المصالح الأردنية في الضفة الغربية. ولا شك أن م.ت.ف كانت على وعي بأهداف المنظمات الطوعية الأجنبية وجداول أعمالها. ولكن المنظمة كانت معنية بإقامة علاقة مع هذه المنظمات، أما بسبب الحاجة للمساعدات التي تقدمها هذه المنظمات الأجنبية، أو لأن م.ت.ف كانت حريصة على فتح قنوات من خلال هذه المنظمات مع الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية، في وقت كانت هذه الدول أو بعضها ترفض فيه الاعتراف بالمنظمة أو التعامل الرسمي معها.

ومن الجوانب السلبية الأخرى التي ميزت عمل المنظمات الطوعية الأجنبية هو أن جزءا كبيرا (حوالي ٣٠ بالمئة) من أموال هذه المنظمات كان ينفق على هذه المنظمات نفسها والعاملين فيها من موظفين أجانب ومحليين. كما أن المشاريع التي كانت تدعمها هذه المنظمات، وعلى أهمية بعضها وحاجة المجتمع الفلسطيني الموضوعية إليها، كانت تهدف إلى تحقيق اختراقات سياسية. ولذلك، وجدت هذه المنظمات نفسها تتعامل مع من قبل التعامل معها من الأطراف الفلسطينية، وتساهلت في أحيان كثيرة في شروط تقديم الدعم المادي والمحاسبية، مما أدى إلى بروز حالات من الفساد والمحسوبية، وذلك في سياق السعي لاستدراج الجهات التي أبدت مقاومة للتعامل مع هذه المنظمات الأجنبية.

لم تخضع علاقات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الماضي بالمنظمات الطوعية الأجنبية لسياسة وطنية فلسطينية عامة أو لأية مقاييس واضحة يلتزم بها الطرفان. وبعد قيام السلطة الفلسطينية، وفي ظل المساعدات الموعودة من الدول المانحة، من المتوقع أن يتعاظم دور المنظمات الطوعية الأجنبية. ومع

ان هناك حاجة ماسة لتنسيق العمل بين هذه المنظمات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الفلسطينية في اطار خطة وطنية مدروسة وشاملة، فانه قد لا يكون بمقدور السلطة التدخل والتحكم في عمل المنظمات الطوعية الاجنبية بالشكل المقترح، وذلك لغياب وجود تصور لدى السلطة حول كيفية التعامل مع هذه المنظمات من ناحية، ولخشية السلطة من ناحية أخرى من ردة فعل سلبية من الدول والمؤسسات الاجنبية التي تقدم الدعم للفلسطينيين، واتخاذ هذه الدول والمؤسسات موقفا سلبيا من السلطة.

سابعاً: الجمعيات الارثية:

يوجد في المجتمع الفلسطيني جمعيات تقوم على أسس دينية أو عرقية أو لغوية او تقوم على قرابة الدم، وهي ما يطلق عليها في العادة "الجمعيات الارثية"، حيث ان العضوية فيها لا تكتسب اكتسابا بل تأتي بالتوارث. وبينما يوجد عدد من الجمعيات لاقليات دينية من بعض الطوائف المسيحية الفلسطينية او عرقية لغوية كالاقلية الأرمنية مثلا، تعتبر الجمعيات الارثية القائمة على صلة القرابة بالدم كالعائلة الممتدة أو الحمولة أو العشيرة هي الأكثر انتشارا في المجتمع الفلسطيني. ولا يزال هذا النوع الأخير من الجمعيات الارثية يشكل موقعا للولاء في مجتمع لا تزال العلاقات التقليدية فيه قائمة وفاعلة.

ولكن الولاءات العائلية او العشائرية في المجتمع الفلسطيني، وعلى قوتها واهميتها، لا تشكل الولاءات الوحيدة لاصحابها، اذ ان هناك تداخلا في الولاءات لدى الفرد الواحد. فمن المعتاد جدا ان يدين الفرد بالولاء للتنظيم او الحزب السياسي الذي ينتمي اليه وكذلك للعائلة او العشيرة التي يجيء منها. وليس هناك نمط واحد لتحديد أولوية الولاء. فعند البعض قد تكون العائلة او

العشيرة هي موضع الولاء الأول، ان كان هناك ضرورة للاختيار، بينما قد يكون التنظيم او الحزب السياسي هو موضع الولاء الأول عن شخص آخر.

وليس هناك من شك في ان مجمل العلاقات الاقضية التي نشأت وتطورت في المجتمع الفلسطيني على مدى عقود من الزمن، ونتيجة لعمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي والنضال الوطني التحرري، قد اضعفت الى حد بعيد قوة وتماسك العلاقات العمودية، بما في ذلك الولاء للجمعيات الارثية كالعائلة والعشيرة. ومع ذلك فان تراجع عملية التحول الاجتماعي وعملية التحرر الوطني كان يعزز دور الولاءات التقليدية بشكل عام.

وبعكس النظرة الشائعة التي تعتبر الجمعيات الارثية آليات تعزز العلاقات التقليدية في المجتمع، والتي تهدف عملية التحديث الى تجاوزها من أجل بناء مجتمع مدني عصري، فان هذه الجمعيات لعبت دورا ايجابيا في ظل الخصوصيات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. فقد اسهمت هذه الجمعيات بطريقة ما في المحافظة على درجة من "مدنية" المجتمع الفلسطيني في وقت غابت فيه السلطة الفعلية او هياكلها أو أدواتها في المجتمع، كما كانت الحال اثناء الانتفاضة. ان مراعاة العائلات والحمايل والعشائر للعادات والاعراف والتقاليد شكل رادعا متبادلا لكي لا تقع التجاوزات على حقوق الآخرين.

من ناحية أخرى، استخدمت كل عائلة او حمولة بناءها العمودي والسلطة الأبوية فيها في ضبط العلاقات الداخلية، وفي ثني ابنائها عن الانجرار للمشاركة في النزاعات الحزبية. ويلاحظ مثلا ان مناطق الضفة والقطاع التي تمتعت فيها العائلات والحمايل بنفوذ قوي كانت اقل عرضة لامتداد النزاعات التنظيمية والحزبية السياسية اليها، وخاصة النزاعات العنيفة منها. ولعبت العلاقات التقليدية في المجتمع الفلسطيني والجمعيات الارثية دورا ايجابيا آخر

في تعزيز علاقات التضامن والتكافل الاجتماعي وخاصة في ظل الظروف القاهرة التي سادت في ظل الاحتلال الإسرائيلي. كما قامت العائلات والحمايل بتوفير الدعم لابنائها عندما كانوا بحاجة الى مثل هذا الدعم في الظروف الطارئة.

ويلاحظ أيضا ان الجمعيات الارثية في المجتمع الفلسطيني تنشط كغيرها من منظمات المجتمع المدني، وان كان ذلك بدرجات أدنى، في المجال العام. يتجلى ذلك في سعي اعضاء هذه الجمعيات الى انتزاع المكاسب لافرادها، كمساعدتهم في الفوز في انتخابات بحشد الاصوات لهم، او تقديم الدعم المادي والمعنوي. ولكن، وان كان ظروف استثنائية هي التي افسحت المجال للجمعيات الارثية لكي تلعب دورا ايجابيا في المجتمع الفلسطيني، فان وجود هذه الجمعيات وتزايد نفوذها قد يعرقل تطور المجتمع الفلسطيني الى مجتمع عصري، ويعرقل عملية التحول الديمقراطي فيه. لذلك لا بد من التعامل مع الجمعيات الارثية بشكل خلاق بحيث يتم استيعابها في اطار عملية التحول الى المجتمع المدني الحديث، وعدم تعزيز مثل هذه الجمعيات وما تقوم عليه من علاقات تقليدية من خلال تجنيد آليات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي لخدمتها. فليس من المستبعد مثلا، وبسبب طغيان العلاقات التقليدية في المجتمع، من تسخير آلية ديمقراطية حديثة كالانتخابات لتحويل زعامات تقليدية عائلية او عشائرية كالوجهاء والمخاتير ورؤساء العشائر الى زعامات سياسية منتخبة، فيستمر بذلك، ورغم ضوابط العملية الديمقراطية، استبداد الولاء العائلي أو العشائري في المجتمع.

السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني:

تشكل الاتفاقات المعقودة بين م.ت.ف واسرائيل في أوسلو والقاهرة عبئا على تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. فهذه الاتفاقات تفرض قيودا سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني بشكل عام. ان شروط الاتفاقات لا تمكن السلطة الفلسطينية من الاستجابة لعملية التطور الطبيعي للمجتمع المدني الفلسطيني، وتفرض على هذه السلطة كبح جوانب مختلفة لعملية التحول الديمقراطي. فاتفاقات أوسلو والقاهرة مثلا، لا تسمح للفلسطينيين في الضفة والقطاع باجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية حرة ومباشرة، بل تحدد مثل هذه الانتخابات في اطار مجلس منتخب يمارس صلاحيات تنفيذية وقضائية وتشريعية في آن واحد، وفي مجالات حيائية معينة. ولا يجري فصل السلطات في هذا المجال وهو الأمر الذي يتنافى وأسس الحياة الديمقراطية^{٣٩}. ومع ذلك لا يزال الوقت مبكرا لتقييم اثر قيام سلطة وطنية فلسطينية في غزة وأريحا على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعد مرور بضعة أشهر على قيام هذه السلطة.

كما أنه من الصعب في الوقت الراهن تحديد ماهية العلاقة التي ستنشأ بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الناشئة. فحتى الوقت الراهن لم تتدخل

^{٣٩} للاطلاع على القيود التي يفرضها اتفاق أوسلو والقاهرة على الفلسطينيين انظر: رجا شحادة، "الآثار القانونية للاتفاق"، في اعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلي: آفاق الحاضر والمستقبل (بيروت: منشورات جامعة بيروت، ١٩٩٤)، وكذلك رجا شحادة، "المضامين القانونية والعملية واتفاقية القاهرة"، السياسة الفلسطينية، (صيف وخريف ١٩٩٤)، وأيضا: زياد أبرعمرو (وآخرون) قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي "غزة وأريحا أولا"، مصدر سابق.

السلطة الجديدة بشكل صارخ في عمل منظمات المجتمع المدني^{٤٠}، ولكن هناك بوادر كافية تتم عن توجه مغاير لدى السلطة. وربما كان سبب احجام السلطة عن التدخل الصارخ هو ان هذه السلطة لا تزال في طور التكوين، وانها تعاني من الضعف السياسي والمادي والمعنوي. ومن الآثار الأولية لقيام السلطة الفلسطينية على منظمات المجتمع المدني انتقال عدد كبير من المشتغلين والناشطين في اطار هذه المنظمات للعمل في اجهزة السلطة الفلسطينية الجديدة. كان هؤلاء قد تكدسوا في منظمات المجتمع المدني نتيجة لغياب مؤسسات للدولة قادرة على استيعابهم. وقد أثر رحيل بعض هؤلاء سلبيا على المنظمات التي عملوا بها لحرمان هذه المنظمات من الخبرات والكفاءات التي تمتعوا بها. يضاف الى ذلك ان عددا من منظمات المجتمع المدني ذاتها، وخاصة من بين المنظمات غير الحكومية، اخذ يتحول بعد قيام السلطة الى منظمات حكومية او مؤسسات تابعة للسلطة، الأمر الذي اضعف منظمات المجتمع المدني بشكل عام.

وحول العلاقة المستقبلية بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني يشير أحد أبرز العاملين في مجال المنظمات غير الحكومية الى عدد من المخاطر المحتملة

^{٤٠} يمكن الإشارة في هذا السياق الى بعض الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية كاصدار التعليمات التي تطالب بأخذ اذن مسبق من السلطة لعقد الاجتماعات السياسية. انظر الرسالة رقم ق ش الصادرة عن الأمن العام الفلسطيني - مديرية الشرطة، بتاريخ ١٩٩٤/٩/٩. وكذلك التعليمات التي وجهها مدير عام شرطة غزة الى شركات الباصات بعدم نقل أية مجموعات تابعة لأية جهة سياسية بدون اذن خطي مسبق من مدير عام الشرطة. القدس، ١٠/٧/١٩٩٤.

التي تكتنف مستقبل منظمات المجتمع المدني في ظل السلطة الوطنية الناشئة. ومن هذه المخاطر ما يلي ٤١:

١. خطر الاحتواء، حيث ان هذا الخطر يمكن ان يلحق بالمنظمات مثلما يلحق بالأفراد، وقد يجد العديد من منظمات المجتمع المدني الذرائع أو المغريات للانخراط في الاتجاه العام لأجهزة السلطة.

٢. الافراط في المركزية والشمولية، وذلك تجسيدا لنزعة توحيد جميع منظمات المجتمع المدني في اتحادات مركزية تعمل تحت اشراف السلطة. لقد ساد مثل هذا النمط في الماضي عندما انخرطت النقابات العمالية والمنظمات النسائية في اتحادات عامة قامت على أسس فئوية سياسية، حيث تم تقاسم المناصب بعد الغاء الانتخابات بعد تأجيلها المتكرر، مما أدى الى تراجع في جوهر الحياة النقابية الفلسطينية وفي دور منظمات المجتمع المدني، ولم يعد أي من القيادات العمالية أو النسائية المعينة بالاتفاق والمحاصصة الفصائلية مكثرًا برأي القاعدة التي يفترض ان يمثلها، وبذلك زالت كل الحوافز للعمل والتنافس والابداع. ان وضع كهذا سوف يضيء جوا من الخمول على منظمات خلقت أساسا لاضفاء الحيوية على مجتمع بأسره.

٣. التهميش، وهو خطر قائم في العادة عند بروز سلطة جديدة في سياق مختلف، إذ قد تسعى هذه السلطة الى تهميش منظمات المجتمع المدني واحتكار السلطة والموارد لتثبيت اقدامها وفرض هيمنتها. وسيكون تحقيق مثل هذا

٤١ انظر: مصطفى البرغوثي، "منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة"، ورقة مقدمة للمؤتمر الأكاديمي الدولي المشترك المنعقد بجامعة بمرزيت بتاريخ ١٣-١٥ أيار (مايو) ١٩٩٤ بعنوان "المجتمع الفلسطيني ... الى أين؟".

الأمر سهلاً في وضع اجتماعي فلسطيني يعاني من الانقسام بسبب الخلاف القائم حول الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي الذي أفرز السلطة الجديدة.

٤. الاعتراف. قد تتعرض منظمات المجتمع المدني الى الانحراف عن أهداف عملها، وذلك لاسباب تتعلق بدوافع التمويل الخارجي، وخاصة بعد دخول ممولين رئيسيين كالبنك الدولي. لقد تعرض العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الماضي لمثل هذا التأثير بسبب تضارب جداول أعمال الممولين الخارجيين مع جداول أعمال أو احتياجات وأولويات منظمات المجتمع المدني.

٥. عدم القدرة على تحديد الأهداف، وذلك نتيجة لتداخل المراحل. ففي جزء من المجتمع الفلسطيني هناك سلطة وطنية قائمة، وفي جزء آخر لا يزال الاحتلال جاثماً. وهناك من يتعامل مع المرحلة الراهنة على انها مرحلة بناء كيان، بينما هناك من يتعامل معها كمرحلة يتواصل فيها النضال من أجل التحرر الوطني من الاحتلال. ان مثل هذا الوضع يقتضي تنسيقاً وترتيباً صحيحاً للأولويات، وعدم الوقوع في مزالق تغليب المصالح الفئوية على المصالح العامة، او التناقضات الثانوية على التناقضات الرئيسية.

وفي ما يتعلق بالعلاقة المستقبلية بين السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، هناك بعض المسؤوليات التي تقع على عاتق السلطة. فادارة المجتمع المدني تتطلب طريقة تفكير وآليات عمل مغايرة لإدارة ثورة او حركة تحرر وطني تعيش خارج سياق مجتمع مدني فلسطيني: "في حالة الثورة تمارس القيادة الفعل الكفاحي من أجل الوصول الى هدف محدد وتسمح لنفسها بالعديد من التجاوزات التي يبررها الهدف المقدس"، وقد يغفر الشعب للقيادة مثل هذه التجاوزات لأنها قد تكون خارجة عن ارادة هذه القيادة. ولكن الوضع يختلف في حالة السلطة، "فالي جانب ضرورة وجود قواعد وأسس وقوانين واضحة

ومعروفة للجميع، وإلى جانب التوقع بتكافؤ الفرص والمساواة، فإن هناك مسؤولية إيجاد التوازن بين المصالح المختلفة والتعامل الجاد مع الاحتياجات المتعددة. وستجد أية سلطة نفسها، بحكم حاجتها إلى خلق نقطة توازن في كل قرار تتخذه، في تضارب مع مصالح مجموعات وفئات مختلفة، وقد تجد نفسها منحازة إلى فئات دون غيرها" ٤٢. وفي الحالة الفلسطينية بالذات، يمكن أن يكون التناقض بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني مضاعفاً، وذلك بسبب الشروط القاسية التي يفرضها الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، تلك الشروط التي لا تتوافق دائماً ومنطق عمل وأهداف منظمات المجتمع المدني، ولا تتوافق أيضاً مع الأهداف الوطنية العامة للشعب الفلسطيني.

إن سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية القائمة في غزة وأريحا، والتي من المفترض أن تمتد بعد حين إلى بقية مناطق الضفة الغربية، لا تزال ضعيفة وفي طور البناء، ولا يزال موقفها النهائي تجاه منظمات المجتمع المدني غير واضح. وقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها مدفوعة بسبب ضعفها هذا إلى التصرف باتجاهين: فإما أن تسعى، وبسبب شعورها بالضعف، إلى محاولة السيطرة على منظمات المجتمع المدني، أو إلى محاولة استيعابها لخوف السلطة من نفوذ هذه المنظمات أو لحاجتها إلى مواردها البشرية أو المادية أو المهنية، أو أنها ستترك هذه المنظمات وشأنها، على الأقل إلى أن يقوى عود السلطة، وذلك لإدراك السلطة لعدم قدرتها على أداء الخدمات التي توفرها منظمات المجتمع المدني، أو لأن السيطرة على هذه المنظمات أو استيعابها سوف يزيد من الأعباء الملقاه على عاتق السلطة.

٤٢ الرغوثي، نفس المصدر السابق، ص ٣٤.

منظمات المجتمع المدني: ملاحظات عامة:

رغم التباين الواضح الذي ميز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعضها عن بعض من حيث طبيعة عملها وأهدافها وفعاليتها، إلا أن هذه المنظمات تحمل بعض الخصائص العامة نذكر منها ما يلي:

١. رغم ما عانتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من ضعف ومن سلبيات، كاستحكام الولاءات الفئوية السياسية، إلا أن هذه المنظمات قدمت خدمات لا يستهان بها للمجتمع الفلسطيني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد تحدثت هذه المنظمات السياسات والتشريعات الإسرائيلية الاحتلالية وهي تسعى للقيام بمهامها، وتعرض العديد من أعضائها للعقوبات الإسرائيلية من جراء ذلك.

٢. ليس كل منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني هي بالضرورة مبنية بناء "ديمقراطياً"، أو تراعى المبادئ والممارسة الديمقراطية، أو أنها تسعى بادراك لتحقيق التحول الديمقراطي. ان خصوصية الوضع الفلسطيني تسحب نفسها على عمل هذه المنظمات ونشاطاتها. فالكثير من هذه المنظمات جرى تأسيسه من قبل م.ت.ف، التي تعتبر بمثابة "دولة"، وهو أمر غير معتاد في الأحوال الطبيعية، إذ ان منظمات المجتمع المدني تتشكل بشكل طوعي للحد من سيطرة الدولة على المجتمع. كما أن الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية قامت بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني لأهداف وطنية وسياسية في غالب الأحيان، ولتعزيز مكانة الفصائل سياسياً و جماهيرياً في سياق التعبئة الوطنية أو التنافس التنظيمي والسياسي في ما بين الفصائل بعضها البعض.

٣. ان منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لا تزال هشة أو هي في طور التكوين أو التطور، ولذلك فهي لا تزال عرضة لمختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التي يمكنها ان تحرف هذه المنظمات عن أهدافها التي وجدت من أجلها. ولأن منظمات المجتمع المدني لم تترسخ كحقائق ثابتة في المجتمع الفلسطيني فان بعضها مهدد بالاندثار. وان ارتهان مصير بعض هذه المنظمات بالتنظيمات والأحزاب السياسية التي أوجدتها قد يكون عاملا في بقائها أو اضعافها أو تلاشيها، وذلك طبقا لجداول أعمال تلك التنظيمات والأحزاب. ولا تزال منظمات المجتمع المدني لا تحظى باستقلالية ذاتية، بل تخضع للسياسات العامة للتنظيمات أو الأحزاب التي تنتمي اليها وتتلقى الدعم المالي منها.

٤. عرفت بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تجربة انتخابية اصيلة. ولكن بعد انتقال تركيز التنظيمات الفلسطينية على الأرض المحتلة بعد الخروج من بيروت عام ١٩٨٢، تعرضت هذه التجربة الانتخابية للتراجع. فقد لجأت م.ت.ف وفصائلها الى نقل تجربتها "الديمقراطية" في الخارج والقائمة على نظام الكوتا السياسية او المحاصصة الى هذه الجمعيات. وأصبحت الانتخابات تجري على أساس القوائم المركزية المقررة من قبل تحالف التنظيمات السياسية، الأمر الذي وضع الكفاءة في مرتبة تالية للاعتبارات السياسية، وحرّم المرشحين المستقلين من المنافسة الديمقراطية. ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد بروز الحركة الإسلامية كقوة سياسية منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها على قيادة منظمات المجتمع المدني.

٥. ان انتقال المجتمع الفلسطيني من مرحلة التحرر الوطني الى مرحلة بناء الكيان قد يخفف من انشغال منظمات المجتمع المدني بجدول الأعمال الوطني والسياسي - وهو الأمر الذي غيب دور منظمات المجتمع المدني في مجالها الأساسي. ان هذا الانتقال قد يفتح الباب أمام هذه المنظمات لكي تتخرط في

النشاطات الاعتيادية لمنظمات المجتمع المدني، التي يتوجب عليها مواكبة التغيير الناجم عن عملية الانتقال من مرحلة الى أخرى.

التحول الديمقراطي

عرف الفلسطينيون في فلسطين وخارجها بعض سمات الحياة الديمقراطية. فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٦٤ للفلسطينيين تجربة انتخابية وتمثيلية خاصة بهم. وفرت المنظمة لهيئاتها القيادية اطارا للتمثيل الفلسطيني داخل فلسطين وفي الشتات. وقد اعتمد أسلوب التمثيل المتبع على آليات مختلفة كان من بينها أسلوب الانتخابات. فبينما حصلت فصائل م.ت.ف. على نصيبها من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية للمنظمة بطريقة المحاصصة التي اعتمدت اساسا على حجم القوات الفدائية التابعة لكل فصيل، قامت المنظمات الشعبية والنقابات والاتحادات الطلابية والمهنية بانتخاب ممثليها الى المجلس الوطني حسب نظام خاص. كما ادخل عدد من المستقلين الى عضوية المجلس على أساس الاتفاق في ما بين الفصائل الفلسطينية.

انعكست خصوصية الوضع الفلسطيني في ما يتعلق "بالسلطة" الممثلة للشعب على نمط الحياة السياسية الفلسطينية. فالفلسطينيون لم يكن لديهم كيان مستقل او دولة. ولم تكن المنظمة دولة او حكومة، لانها "لا تمتلك سلطة اي منهما، وهي من الناحية الثانية ليست مؤسسة غير حكومية بالمعنى المتعارف عليه، لانها الوعاء الجامع للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية ولكل فرد فلسطيني. وهي تملك نفوذا يكاد يرقى الى درجة السلطة. ولذلك هي هيئة محايدة ازاء مختلف قوى المجتمع الفلسطيني وتكويناته، ولا تخضع للنقد والمساءلة من قبل الفلسطينيين، ولكنها رغم ذلك اكتسبت صفة الاطار السياسي الجامع"^{٤٣}.

^{٤٣} الدقاق، نفس المصدر السابق، ص ٦٢٠.

ولكن وعلى الرغم من ان هذه المنظمة ظلت تشكل كيانا أو هيئة أو "سلطة" اعتبارية تحظى بدعم الفلسطينيين في كل مكان ٤٤، إلا أن أداء قادتها وهيئاتها القيادية ومؤسساتها خضع للنقد والمطالبة بالمحاسبة.

وتتباين وجهات النظر حول "ديمقراطية" المجتمع الفلسطيني. فهناك من يعتقد ان المجتمع المدني الفلسطيني تميز في هذا المجال عن غيره من المجتمعات المدنية في الوطن العربي، وانه يعرف حالة من الديمقراطية لا تعرفها المجتمعات العربية الأخرى. يقول الطاهر لبيب، استاذ علم الاجتماع في تونس: "هناك استثناء عربي معاصر يستحق الوقوف عنده؛ المجتمع الفلسطيني. فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضاء او فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة. ثم ان نسيجه الفكري والايديولوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو الى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل. هذا ما لم يتوفر في حركات التحرر الوطني العربي، التي كانت في الجملة ذات ثقافة موحدة في مستوى الزعامات، على الأقل" ٤٥.

ولكن جورج جقمان، أستاذ الفلسفة الفلسطيني، لا يتفق تمام الاتفاق مع اطروحة الطاهر لبيب حول ديمقراطية المجتمع الفلسطيني، ويقترح بأن التعامل الديمقراطي الذي يشير اليه لبيب "تم في مضمون محدد لم تكن فيه امكانية لاجراء انتخابات خارج نطاق الفصائل وفي غياب آليات محاسبة فعالة.

٤٤ ان الاستثناء الوحيد لذلك هو الدعوات التي انطلقت من بعض قوى المعارضة الفلسطينية في اعقاب مؤتمر مدريد والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن، واتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي في أوسلو، واتفاق القاهرة، واقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، منادبة بتشكيل اطار فلسطيني بديل للمنظمة.

٤٥ الطاهر لبيب، "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٥٨ (نيسان ١٩٩٢)، ص ١٠٣.

وقد اقتصر 'التعامل الديمقراطي' في الماضي على القبول بوجود الآخر، أي القبول بالتعددية السياسية والفكرية. عدا عن هذا، لم تكن هناك ديمقراطية سوى ما يسمى بـ 'ديمقراطية الفصائل'، والمبنية على تقاسم الحصص داخل منظمة التحرير، وما يرافق هذا من أخذ ورد، ومن مقاطعة وحرد، ومن مفاصلة وعقد صفقات. وكانت هذه هي السمة الغالبة على العمل السياسي داخل منظمة التحرير " ٤٦.

من ناحية أخرى، تشكو أطراف المعارضة الفلسطينية من غياب الديمقراطية في عمل المؤسسة الفلسطينية. يقول أحد قادة المعارضة في الضفة الغربية: "أما عن الديمقراطية في الأطار الفلسطيني، فالكثيرون يتغنون بالديمقراطية الفلسطينية، إلا أنها غير موجودة على أرض الواقع، حتى ان المجلس الوطني الفلسطيني لا يعكس الديمقراطية الفلسطينية وكذلك المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. ونلاحظ ان صيغة القرارات التي تؤخذ داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية قد جرى تركيزها، هي والشؤون المالية والإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، بيد شخص واحد، وهو ما يتناقض تماما مع مفهوم وروح الديمقراطية، وإذا ما تحدثنا بوضوح أكثر فأننا نعيش اجواء أقرب الى الديكتاتورية منها الى الديمقراطية " ٤٧.

وتبدي أوساط المثقفين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة شكوكها حول "الديمقراطية الفلسطينية"، وتشير الى أنه اذا كان المقصود بالديمقراطية هو حرية التعبير والمعارضة العلنية، فان الفلسطينيين يتمتعون بقدر وافر من ذلك.

٤٦ جورج حقمان، المجتمع المدني والسلطة، مصدر سابق، ص ١١٣.

٤٧ رياض المالكي، المعارضة الوطنية: تحليل البدائل (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،

١٩٩٣)، ص ١٥.

ولكن اذا كان المقصود بالديمقراطية هو اكثر من ذلك، كالاقتخابات الحرة الديمقراطية المباشرة والمحاسبة وتدوير السلطة في المراتب القيادية العليا، فان الفلسطينيين لا يختلفون عن نظرائهم في الاقطار العربية . ان الممارسة الديمقراطية التي عرفتها الساحة الفلسطينية في الماضي كان مردها أساسا غياب سلطة الدولة الوطنية. وتعتبر أوساط المتفقين عن مخاوفها بان الهامش الديمقراطي الفلسطيني المتداول قد يتراجع او يتلاشى في اعقاب قيام سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية^{٤٨} . ان غياب السلطة الوطنية المركزية في المجتمع الفلسطيني، ومقتضيات التحرر الوطني اجمالا، وضرورات مواجهة الاحتلال الاسرائيلي هي عوامل اسهمت في توسيع درجة التحمل المتبادل بين القوى المختلفة في المجتمع الفلسطيني، وفي تضيق هوة الخلاف وتقليص احتمالات الصدام. يلاحظ بالمقابل ان الفلسطينيين في سياق مغاير لسباق الاحتلال (لبنان مثلا) قد دخلوا في مواجهات عنيفة في ما بينهم مثلما حدث في اعقاب الانشقاق الذي وقع داخل حركة فتح عام ١٩٨٣.

من ناحية أخرى، ومثلما طغت مقتضيات التحرر الوطني على عمل منظمات المجتمع المدني، طغت هذه المقتضيات ايضا على عمل البنى والمؤسسات التي عهد اليها بتعزيز الممارسة والعلاقات والعمليات الديمقراطية. كانت الاعتبارات الوطنية والسياسية هي مبرر الوحدة الفعلي لمنظمات المجتمع المدني التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنظمة التحرير الفلسطينية او بالفصائل المكونة لها. وتلقت هذه المنظمات دعما مالي من المنظمة والفصائل.

^{٤٨} جاءت هذه الملاحظات خلال حوار اجراه الكاتب مع مجموعة من الاكاديميين والمتفقين الفلسطينيين

في الأرض المحتلة، جامعة بيرزيت، أيار (مايو) ١٩٩٤.

وعلى الرغم من الدعم الثابت والمتواصل الذي قدمته قيادة م.ت.ف في الخارج للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، إلا ان بعض الممارسات القيادية للمنظمة تسببت في عرقلة تطور الممارسة الديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كانت القيادة الفلسطينية، وبحكم وجودها في المنفى، تخشى احتمالات قيام قيادة وطنية (أو غير وطنية) بديلة تنافسها على قيادة الشعب الفلسطيني. وقد عزز مثل هذه المخاوف تشجيع السلطات الاسرائيلية اطراف عربية أخرى على قيام مثل هذه القيادة في اطار صراعها او تنافسها مع قيادة م.ت.ف. وللحيلولة دون ذلك، ولضمان الدعم والتأييد والولاء، لجأت القيادة الفلسطينية في الخارج الى أساليب ديمقراطية وغير ديمقراطية في تعاملها مع المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة، وخاصة في ظل قيام اسرائيل بعمليات الابعاد المتكررة للقيادات الوطنية الموجودة او الكوادر القيادية الواعدة الى خارج الضفة والقطاع^{٤٩}. وبسبب اعتماد "الداخل" الفلسطيني على "الخارج" الفلسطيني سياسيا وماليا، كان الداخل اكثر عرضة لنفوذ ورغبات الخارج. من ناحية أخرى، ادى مقتل عدد من القادة التاريخيين الفلسطينيين من امثال خليل الوزير (ابو جهاد) وصلاح خلف (ابو اياد) وغيرهم الى تركيز السلطة في ايدي القلة المتبقية من القيادة التاريخية للمنظمة، والى احتكار السلطة في النهاية في يد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وقد انسحب تراجع الممارسة الديمقراطية في الخارج، على قلته، على الطريقة التي تم بها التعامل مع الأرض المحتلة.

^{٤٩} تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه القيادات والكوادر التي خرجت من الأرض المحتلة حملت لواء المطالبة بالاصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف ومؤسساتها، بعد ان اكتشفت وجود حالة مقدمة من الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بالمقارنة بما هو قائم في مؤسسات م.ت.ف في الخارج.

كما ان خشية الفلسطينيين من محاولات الائتلاف على المنظمة وقيادتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني دفع الفلسطينيين، الذي أصبحوا يساؤون بين حقوقهم الوطنية وتمثيل م.ت.ف لهم، الى التفاوضي عن التجاوزات الخطيرة التي ارتكبتها قيادة المنظمة، وعن السياسات التي تبنتها هذه القيادة ، والتي كان من شأنها عرقلة الممارسة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية.

ولعبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي دورا رئيسيا في عرقلة الحياة الديمقراطية الفلسطينية واعاققت تطورها. فقد منعت هذه السلطات قيام التنظيمات السياسية الفلسطينية واعتبرت ما هو موجود منها غير قانوني وقامت بمحاربه. كما أنها اغلقت او عرقلت عمل المؤسسات الفلسطينية على اختلاف انواعها مما حال دون تعزيز قيام مجتمع مدني متطور يوفر سيقا مشجعا لتعزيز وتكريس الممارسة الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعزل رؤساء البلديات الفلسطينيين المنتخبين او رحلتهم من مدنهم الى خارج فلسطين، وقامت بتعيين بدائل عنهم. وحاولت هذه السلطات خلق قيادة بديلة، كما تمثل ذلك في "روابط القرى" التي تشكلت من عائلات قروية تقليدية تعاونت مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية^{٥٠}.

منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:

لم يكن اسهام منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني امرا ميسورا. فقد اعترضت الصعوبات والعراقيل جهود

Moshe Ma'oz, *Democratization Among West Bank*

٥٠ انظر:

Palestinians and Palestinian-Israeli Relations, ibid. , p.230.

هذه المنظمات الرامية الى تطوير ذاتها كمنظمات مجتمع مدني فاعلة. فقد انصب جل اهتمام هذه المنظمات على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدف المجتمع الفلسطيني بأسره. ومن ناحيتها، قامت الفصائل السياسية بتفعيل هذه المنظمات "كأدوات واجسام للعمل السياسي تختبئ وراءها نظرا للقيود الكثيرة والتعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حرية عمل هذه التنظيمات الوطنية"^{٥١}. وهناك من يقترح بأنه لا يجوز تقييم عمل هذه التنظيمات بمعزل عن السياق الذي نشأت وعملت فيه، والتغيرات السياسية المتكررة وأثر مثل هذه التغيرات على عمل ونشاطات منظمات المجتمع المدني. يشار في هذا السياق مثلا الى ان الأولويات الفلسطينية تركزت في فترة ما قبل الانتفاضة على العمل السياسي، وعلى ضوء ذلك جرى تحديد أهداف وأولويات منظمات المجتمع المدني التي "كانت سياسية ذات طابع مهني، ولم تكن مؤسسات مهنية ذات طابع سياسي"^{٥٢}.

وكانت هناك عوامل أخرى عرقلت الممارسة الديمقراطية لمنظمات المجتمع الفلسطيني كالتدخل المباشر أو غير المباشر من قبل سلطات الاحتلال في عمل هذه المنظمات، وحتى في الانتخابات التي كانت تجريها. فقد قامت سلطات الاحتلال احيانا باغلاق المناطق التي كان من المفترض ان تجري فيها الانتخابات او قامت باعتقال او مطاردة بعض المرشحين أو شطب اسمائهم من القوائم الانتخابية^{٥٣}.

^{٥١} عزت عبد الهادي، اشكاليات الانتخابات في المؤسسات الوطنية ومطلبات التغيير، مصدر سابق، ص ٢٦.

^{٥٢} عبد الهادي، نفس المصدر السابق.

^{٥٣} يشار في هذا السياق الى ان سلطات الاحتلال شطبت اسم احد المرشحين لانتخابات الغرفة التجارية الصناعية في رام الله ومنعت بالتالي انتخابه. عبد الهادي، نفس المصدر السابق، ص ٢٧.

وربما تكمن أسباب هذا التحول التي يوضحها الخطاب السياسي والايديولوجي لهذه التنظيمات في خيبة أملها من جراء انهيار الحليف السياسي الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية (المعسكر الاشتراكي)، واستجابة لما جرى ويجري في العالم من تحولات نحو الديمقراطية الغربية، أكان ذلك في دول أوروبا الشرقية أم في العديد من دول العالم الثالث. من ناحية أخرى، كثر الحديث عن الديمقراطية في الساحة الفلسطينية ومن قبل تنظيمات المعارضة عندما انخرطت قيادة م.ت.ف في جهود العملية السلمية دون الاستناد الى اجماع وطني. وقد نظرت التنظيمات المعارضة لهذا الأمر على أنه تفرد في القيادة الفلسطينية.

ولكن التنظيمات الفلسطينية لم تبلور حتى الوقت الحاضر أية اطروحات ديمقراطية متكاملة للتعامل مع السياق الفلسطيني، ولا يزال بعضها، وخاصة التنظيمات اليسارية، يتشبث بالاطروحات الماركسية-اللينينية او ببعضها مدعيا بأن انهيار الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي لا يعني فشل الفكر الماركسي. وعلى الرغم من ان جميع البرامج السياسية للتنظيمات المنضوية في اطار م.ت.ف تؤكد على أهمية الممارسة الديمقراطية، إلا ان هذه البرامج لا تحدد الأسس النظرية لهذه الممارسة او آلياتها. وعلى الرغم من ان جميع هذه التنظيمات أيضا تدعو الى مراعاة الأساليب الديمقراطية في علاقاتها الداخلية وفي عملية صنع القرار، إلا انها فشلت في معظم الأحيان، وبدرجات متفاوتة بين تنظيم وآخر، في ممارسة الأسلوب الديمقراطي. فقد لعبت الولاءات والعلاقات الشخصية والعائلية والجهوية، ولا تزال تلعب دورا هاما في تحديد العلاقات الداخلية في اطار كل تنظيم سياسي. وتقر التنظيمات

الفلسطينية نفسها بغياب الحياة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات ^{٥٤}. وبسبب عنصر السرية الذي يميز العلاقات الداخلية لدى التنظيمات الفلسطينية يصبح من الصعب التقرير في أي من هذه التنظيمات هو أكثر مراعاة للممارسة الديمقراطية .

اما في ما يتعلق بالاسلاميين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلا يوجد لدى هؤلاء فقهاء أو منظرون أو مجتهدون بارزون يقومون بصياغة أو بلورة مواقف نظرية خاصة بهم تجاه موضوع الديمقراطية أو غيره من الاطروحات النظرية. يستلهم الإسلاميون الفلسطينيون موقفهم في هذا الشأن، كما هي الحال في شؤون أخرى، من مواقف الحركات الإسلامية الأخرى، وخاصة في الأردن ومصر والسودان وتونس.

وترفض حركة حماس التي تستلهم مواقفها الفقهية من جماعة الأخوان المسلمين في الأردن ومصر مفهوم الديمقراطية الغربية من حيث الشكل والمضمون. وتأتي هذه المعارضة على أساس أن الديمقراطية هي مفهوم غربي علماني يستند التشريع فيه على البشر، وهو لذلك لا يتوافق مع الإسلام الذي يستند التشريع فيه الى كتاب الله.

وانطلاقاً من موقف سياسي واضح يقبل الإسلاميون بمبدأ الديمقراطية، وكذلك التعددية، قبل قيام الحكم الإسلامي، لأن ذلك يوفر لهم امكانيات العمل والحركة ونشر الدعوة. ولكن الإسلاميين ملزمون بتطبيق حكم الشريعة اذا ما وصلوا إلى الحكم، وعندها سيسمحون بتعددية حزبية في الاطار الاسلامي فقط ^{٥٥}.

^{٥٤} انظر على سبيل المثال: رياض المالكي، المعارضة الوطنية: تحليل البدائل، مصدر سابق، ص ١٥.

^{٥٥} لمعرفة المزيد عن موقف الإسلاميين الفلسطينيين من موضوع الديمقراطية، انظر: زياد أبو عمرو، "الإسلاميون الفلسطينيون: التعددية والديمقراطية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (حريف ١٩٩٢).

لم تضع التنظيمات الإسلامية الفلسطينية مسألة الديمقراطية على جدول أعمالها الا حديثا، وقد جرى ذلك بشكل عرضي وفي محاولة من هذه التنظيمات للتعامل مع المتغيرات على الاتهامات التي توجه الى هذه التنظيمات بأنها متزمتة، وأصولية، ومتطرفة، وغير ديمقراطية. ولكن قد يكون هناك أسباب أخرى لاهتمام الاسلاميين بموضوع الديمقراطية، فلا يستبعد مثلا ان يكون بينهم من يعتقد جادا بإمكانية التوفيق بين الديمقراطية والاسلام. وبينما تتعامل حركتا حماس والجهاد الإسلامي مع مفهوم الديمقراطية بنوع من المرونة، لاسباب تكتيكية على الأقل. يرفض حزب التحرير الإسلامي هذا المفهوم رفضا تاما ويعتبر الديمقراطية "نظام كفر" ويحرم على المسلمين اخذها او تطبيقها او الدعوة اليها^{٥٦}. ومن الواضح ان العلاقات الداخلية لدى التنظيمات السياسية الإسلامية لا تقوم على أي أسس ديمقراطية. كما ان هذه التنظيمات لا تروج من قريب او بعيد لاقامة نظام حكم ديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لانها تريد اقامة نظام حكم إسلامي.

الانتفاضة والتحول الديمقراطي:

ومثلما هي الحال في مرحلة ما قبل الانتفاضة، اختلفت الآراء حول اذا ما كانت الانتفاضة ظاهرة تعزز الممارسة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية أم تعرقلها. فمن ناحية افسحت الانتفاضة المجال لمشاركة جماهيرية واسعة في المواجهات اليومية بين ابناء الشعب وسلطات الاحتلال، حيث انخرطت ولأول مرة شرائح

^{٥٦} لمعرفة المزيد حول موقف حزب التحرير الإسلامي من موضوع الديمقراطية، انظر: عبد القديم زلوم، الديمقراطية نظام كفر، من منشورات حزب التحرير الإسلامي، بدون تاريخ.

متعددة من الطلاب والمهنيين والمتقنين والعمال والتجار وربات البيوت في العمل النضالي الجماهيري والسياسي. وبرزت في هذه الاثناء حالة متقدمة من التنظيم الاجتماعي تمثلت في تشكيل اللجان الشعبية في الاحياء التي قامت بالعمل الجماعي في الميادين التعليمية والصحية والزراعية والاجتماعية. وكانت نتيجة ذلك كله "اعادة صياغة وتوسيع آفاق المجتمع المدني في فلسطين" ٥٧. واثناء الانتفاضة اكتسبت المؤسسات والحركات الجماهيرية والمنظمات الشبابية التي اسستها الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية في اوائل الثمانينيات طابعا جماهيريا على صعيد الممارسة وليس فقط على الصعيد النظري وطرح الشعارات كما كان الحال في الماضي.

ومن حيث أثر الانتفاضة على عملية التحول الديمقراطي، اكتسبت المنظمات الجماهيرية، التي خضعت قبل الانتفاضة لرعاية مباشرة من التنظيمات والأحزاب السياسية، نوعا من الاستقلالية الذاتية

التي ميزتها عن الأحزاب التابعة لها، وذلك من حيث غياب المركزية، وبروز البعد الطوعي في العمل، وقيام علاقات داخلية غير هرمية، والعمل العلني في مقابل العمل السري الذي التزمت به التنظيمات السياسية الأم. كما احدثت الانتفاضة تحولات في المنظمات الجماهيرية من نوع آخر على صعيد البنية التنظيمية لهذه التنظيمات حيث أصبحت تجرى الانتخابات الديمقراطية العلنية، وكذلك على صعيد البرامج، إذ انها تبنت اثناء الانتفاضة اهدافا عملية قصيرة الامد وقابلة للتحقيق ٥٨.

٥٧ سليم نمري، "الجماهير والسلطة: بين الخطاب الديمقراطي والممارسة النخبوية"، في عزت عبد الهادي (وآخرون)، المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.

٥٨ نفس المصدر السابق، ص ٧٢.

من ناحية أخرى، أسهمت الانتفاضة في تعميق عملية التسييس السائدة في المجتمع الفلسطيني، هذه العملية التي طالت الأفراد والجماعات والمؤسسات على حد سواء. فقد كانت الانتفاضة سببا في اندفاع اعداد كبيرة من الأفراد للانخراط في الأحزاب والتنظيمات السياسية أو الأطر والمنظمات الجماهيرية الأخرى التابعة لها. وبالطبع لا يمكن التحقق من الدوافع الحقيقية للالتحاق بهذه الأحزاب والتنظيمات، إذ لا يستثنى من ذلك السعي لتحقيق "الانتفاع المادي والمعنوي أو ... الاندفاع الحماسي أو كليهما"^{٥٩}. أدى الاندفاع الجماهيري للانخراط في الانتفاضة الى بروز مجموعات طوعية فاعلة ساعدت في توسع المؤسسات الوطنية القائمة. وأدى اتساع المشاركة الشعبية وطبيعتها الطوعية الى "افشال قدرة الأحزاب ذات التركيب التقليدي على السيطرة على جماهيرها ... لان زعامة الشارع اصبحت في يد مجموعة شبابية مقاتلة تحدد القيادة الحزبية التقليدية في مصداقيتها وشرعيتها لتوجيه المجموعات الميدانية"^{٦٠}.

وهناك رأي آخر يؤكد على الأثر الايجابي الذي أحدثته الانتفاضة في عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، إذ ان الانتفاضة، وطبقا لهذا الرأي، أسهمت في تقليص النزعات السلطوية في السياسة الفلسطينية، حيث رفض الشبان الغاضبون المسيسون بدرجة عالية البنى القيادية التقليدية. واكتسب هؤلاء الشبان عادة المشاركة في الحياة السياسية، والامساك بالسلطة واتخاذ القرارات دون الالتزام دائما بأوامر م.ت.ف القابعة في تونس^{٦١}. ويلقى مثل هذا الرأي التحفظ من قبل أكاديميين ونشطاء فلسطينيين عايشوا

^{٥٩} نفس المصدر السابق، ص ٧٤.

^{٦٠} نفس المصدر السابق.

^{٦١} William Quandt, "The Urge for Democracy", *Foreign Affairs*, (July/August 1994), p.3

الانتفاضة أو لعبوا دورا في قيادتها. يقول د. علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: "ان تحليلا فاحصا وتمعنا في ثنايا الانتفاضة يجد بذورا للسلطوية زرعت جنبا الى جنب مع البذور الداعمة للديمقراطية. فمع ان "الشباب" ضمنوا انتفاضتهم على الاحتلال "انتفاضة" داخلية على الانماط التقليدية التي حكمت المجتمع، إلا أن نفس "الشباب" اصبحوا بعد ان ذوت الانتفاضة وتحولت الى مرحلة الانكفاء على الذات قوة ذات نزعات سلطوية داخل المجتمع. ولغياب السلطة، وفي مرحلة الفوضى التي تعقب الثورة، وجدت هذه النزعات لها منافذ في ترسخ عصبويات ذات مستويات متعددة. وأدت هذه العصبويات بطغيانها الى حدوث نكوص وتراجعات في الممارسة الديمقراطية داخل المجتمع ٦٢".

السلطة الفلسطينية والتحول الديمقراطي:

يرى وليام كوانت، الخبير الأمريكي بشؤون الشرق الأوسط، أن الفلسطينيين سيتمكنون من اقامة دولة خاصة بهم بشكل تدريجي، ويعتقد ان هذه الدولة سوف تسودها الديمقراطية. ويصل كوانت الى هذا الاستنتاج من قراءته لاستطلاعات الرأي التي تجري في الضفة الغربية وقطاع غزة وتشير الى ان اغلبية فلسطينية (٧٥ بالمئة) تطالب باعتماد الانتخابات كوسيلة لاختيار قيادة الشعب الفلسطيني. ويدعم كوانت هذا الرأي بعدة أسباب هي: (١) خبرة الفلسطينيين بانظمة الحكم العربية السلطوية، والمعاملة السيئة التي لقيها

٦٢ علي الجرباوي، "حول المستقبل الفلسطيني: قراءة في مداخلات"، السياسة الفلسطينية، (صيف وعريف ١٩٩٤).

الوطني. ان اثر المعارضة هذا، ورغم تعدد مصادرها، لم يبد واضحا عند اتخاذ القرار بالمشاركة في عملية السلام اثناء المفاوضات مع اسرائيل وما تبعها. وقد كانت هناك وجهات نظر معارضة لمبدأ أو شروط عملية السلام داخل اطار الاطراف المؤيدة لهذه العملية. وكانت هناك أيضا معارضة من قبل فصائل بأكملها كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبعض دوائر المستقلين. بالإضافة الى ذلك، ابدت الأطراف الإسلامية كحركتي حماس والجهاد الإسلامي معارضة مبدئية للعملية السلمية. ومع ذلك، فان كل هذه المواقف المعارضة لم تغير شيئا في موقف القيادة الفلسطينية، ولم تؤثر على التزامها بالاطار المرجعي للمفاوضات او بشروط المشاركة فيها.

وكانت الطريقة السرية التي تم التوصل بها الى اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي في أوسلو انتقاصا للممارسة الديمقراطية من قبل القيادة الفلسطينية التي بدأت تنزع نحو التفرد في صناعة القرار بشكل واضح بعد التزامها بهذا الاتفاق. وقبل اقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا تطبيقا لاتفاق أوسلو الموقع في واشنطن في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣، واتفاق القاهرة الموقع في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤، ساد أوساط المجتمع الفلسطيني شعور بالقلق بأن السلطة القادمة ستقوم على نظام "الحزب الواحد"، وربما "الرجل الواحد". وبعد ان قامت السلطة بالفعل لم تتلاش مثل هذه المخاوف، بل تعززت. وكان السبب في ذلك هو الكيفية التي أدارت بها السلطة الجديدة الاوضاع في غزة وأريحا. فليس هناك من مؤشرات جدية بأن السلطة الفلسطينية معنية باجراء انتخابات ديمقراطية. كما ان الطريقة التي جرت بها التعيينات للمناصب الهامة في السلطة لم تأخذ الخبرة والكفاءة دوما بعين الاعتبار، بل كان العديد منها تعيينات سياسية عشوائية تؤكد على الولاء

السياسي. وفي هذه التعيينات حظي انصار حركة فتح بنصيب الأسد من الوظائف والامتيازات في السلطة الجديدة. من ناحية أخرى، فإن عملية صنع القرار تتركز بشكل أساسي في يد شخص واحد هو رئيس السلطة الفلسطينية. وليس هناك من معايير للمحاسبة او شفافية في الطريقة التي تنفق بها الأموال العامة. وتثير بعض ممارسات السلطة المخاوف والشكوك لدى المواطنين، إذ ان هذه السلطة تقوم باعتقالات متكررة لعدد من افراد المعارضة السياسية والصحفيين بشكل غير قانوني، ومنعت لفترة من الوقت توزيع احدى الصحف المحلية. ولا تزال حالة الاستقطاب تسيطر على المجتمع الفلسطيني، إذ ان السلطة الفلسطينية لم تفلح في التوصل الى اتفاق حد أدنى يضمن اشراك المعارضة في السلطة.

ان عدم اكتمال السلطة الفلسطينية القائمة بسبب غياب السيادة والاستقلال الوطني، والقيود المفروضة على هذه السلطة بموجب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وحالة الانقسام او الاستقطاب السياسي التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بسبب تأييد أو معارضة الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي هي بمثابة عراقيل تقف أمام تطور المجتمع المدني الفلسطيني والتحول الديمقراطي فيه. ولكن هناك من يعتقد بأن هذه العوامل لها أثر ايجابي في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني: "ولعل من المحاسن النادرة للاتفاق الأخير أنه لا يحظى بتأييد شعبي وترفضه أغلبية التنظيمات الفلسطينية الرئيسية العاملة في الأرض المحتلة، إذ ان هذا سيقف عائقاً أمام تشكيل سلطة ائتلافية مبنية على تقاسم الحصص. وبالتالي، يوجد احتمال لأن تتحول الأحزاب الراضية للاتفاق الى

أحزاب معارضة عاملة وفاعلة كعنصر حيوي من عناصر المجتمع المدني" ٦٦.

فرضيات واستنتاجات حول الديمقراطية والتعددية:

ان مسألة البت في موضوع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين هي اعقد ما يكون، وذلك بسبب التشتت وعدم وجود الفلسطينيين في مكان واحد وكيان واحد وعدم خضوعهم لسلطة سياسية فعلية واحدة. لذلك فان هذه المفاهيم وكما أشرنا سابقا وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة، التعددية والمشاركة السياسية في السياق الفلسطيني هي بحاجة الى تأصيل وتعريف وقياس. هناك مثلا من يدعي ان الساحة الفلسطينية تعرف حالة من الديمقراطية لا تعرفها الساحات العربية الأخرى، وهناك في نفس الوقت من يعتقد بأن الساحة الفلسطينية تعاني من غياب صاخر للديمقراطية. ولا توجد وجهة نظر واحدة متفق عليها بشأن وضع وحالة المجتمع المدني في فلسطين. ويضيف الى هذا التعقيد ما هو قائم في الساحة الفلسطينية من انفصام وتضارب في الرؤية في ما يتعلق بطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. فهناك من التنظيمات الفلسطينية من يعتقد بأنه لا يزال يعيش مرحلة تحرر وطني، وبالمقابل هناك من يعتقد بالدخول في مرحلة جديدة، وهي مرحلة بناء الكيان الوطني. وبالطبع فان التعددية والمشاركة والمعارضة التي هي من المقومات الرئيسية للتحول الديمقراطي تختلف في ظل مرحلة التحرر الوطني عنها في ظل مرحلة بناء الكيان. ولذلك يجري الحديث اليوم عن نوعين على الأقل من هذه المفاهيم، نوعين من الديمقراطية والتعددية

٦٦ جعمان، مصدر سابق، ص ١٣٣.

والمشاركة والمعارضة. ففي ظل وجود سلطة وطنية مجسدة في كيان، هناك استحقاقات على كافة ابناء المجتمع افرادا وجماعات ومؤسسات، شاؤا ذلك ام ابوا. وفي ظل وجود كيان لا يستطيع الفرد او الجماعة أو المؤسسة التحلل مما عليهم من استحقاقات للسلطة والقانون. اما في ظل مرحلة التحرر وغياب السلطة المركزية على الأرض فقد كان بإمكان اي فرد او أية جماعة الانسحاب والابتعاد عن المشاركة والمحاسبة.

ومن خصوصية الوضع الفلسطيني ايضا ان المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فيه يخضعان بشكل مباشر او غير مباشر لعوامل خارجية. فهناك اسرائيل، ودول الجوار، ودول أوروبا وامريكا والهيئات الاجنبية التي تلعب دورا في تحديد مضمون مثل هذه المفاهيم والكيفية التي تمارس بها. ان هذه الأطراف الخارجية لديها جداول أعمال خاصة بها لا تتطابق او تتوافق بالضرورة وجدول الاعمال الفلسطيني. فاسرائيل على سبيل المثال معنية بالكيان الفلسطيني بما يحقق لها امنها ولو كان ذلك مغايرا للممارسة الديمقراطية^{٦٧}. كما ان ضعف السلطة والكيان الفلسطيني اللذين يعتمدان بشكل أساسي على الدعم الخارجي يسمح للأطراف الخارجية بممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية. تشترط اسرائيل مثلا استمرارها في تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي مع م.ت.ف باثبات الأخيرة قدرتها على كبح جماح المعارضة ومنعها من القيام بأعمال عنيفة او مسلحة ضد الوجود الإسرائيلي في مناطق الحكم الذاتي.

^{٦٧} صرح اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي في أكثر من مناسبة، بأن الذي يعني اسرائيل بالدرجة الأولى في مناطق الحكم الذاتي هو الاستقرار، وان الديمقراطية تصبح بعد ذلك شأنًا فلسطينيًا داخليًا. القدس، ١٩٩٤/٦/٣.

يتركز الجدل الوطني والسياسي والفكري الدائر في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الراهن حول الديمقراطية وامكانيات اعتمادها كنهج في الحياة الفلسطينية. ان المجتمع المدني، وعلى أهميته، لا يستحوذ على نفس القدر من الاهتمام في هذا الجدل الدائر. وربما كان السبب في ذلك هو مرحلة الانتقال التي يمر بها المجتمع الفلسطيني ومحاولة التأثير في تحديد النظام السياسي الجديد الذي يسعى الفلسطينيون لاقامته.

وفي هذا السياق هناك فجوة كبيرة بين الاطروحات النظرية وبين ممارستها على أرض الواقع. وينطبق ذلك على مستويات عدة بدءا بالممارسة والعلاقات داخل التنظيم او الحزب السياسي الواحد وفي المؤسسات التابعة للأحزاب والتنظيمات، مرورا بالعلاقات بين الفصائل في ما بينها والعلاقات داخل المجتمع ومنظماته المختلفة بشكل عام. ويلاحظ في هذا السياق ان الممارسة الديمقراطية محكومة بموازين القوى القائمة بين الفصائل وباعتبارات أخرى.

وفي سياق الحديث عن الديمقراطية تثار في العادة تساؤلات عدة حول وجود هامش فعلي من الديمقراطية في الساحة الفلسطينية على صعيد التفكير والممارسة، وعن امكانية الحفاظ على هذا الهامش او تطويره واحتمالات التراجع عنه او فقدانه في ظل السلطة الوطنية الناشئة. وهناك بالطبع تساؤلات أخرى حول اذا ما كانت الاشارة إلى الديمقراطية في الاطروحات الوطنية والإسلامية هي أطروحات استراتيجية او تكتيكية، وان كانت السلطة الفلسطينية الجديدة ستراعى وتخدم مثل هذه الاطروحات على صعيد الممارسة.

وعلى الرغم من ان الساحة الفلسطينية عرفت نظاما معيناً للتمثيل السياسي تمثل في صيغة المجلس الوطني الفلسطيني، فان هذا التمثيل لا يمكن ان نطلق

عليه تمثيلاً ديمقراطياً بالمعنى المتداول في الغرب مثلاً، إذ أنه يفتقد إلى الانتخابات العامة الحرة والمباشرة. وعلى الرغم من الاجواء الاحتفالية التي تسيطر على اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، بعكس البرلمانات العربية الأخرى في مصر والأردن مثلاً، وعلى الرغم من التدخل المباشر في عمله من قبل السلطة التنفيذية، فإن المجلس يقدم اطاراً للتمثيل والممارسة التي تشبه الممارسة الديمقراطية. يعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورات شبه سنوية، فمنذ تأسيسه عام ١٩٦٤ عقد المجلس ٢٠ دورة، بينما لم تعقد الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المنضوية في اطاره سوى عدد قليل جداً من المؤتمرات الحزبية السنوية، الأمر الذي ينعكس سلباً على ديمقراطية هذه التنظيمات نفسها، ويقلل من مصداقية شكواها من غياب الممارسة الديمقراطية في المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ٦٨.

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه حول موضوع "الديمقراطية الفلسطينية" هو أنه لا يوجد هناك نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، وأنه من الأدق الحديث عن نظام تعددي (سياسي/اجتماعي) فلسطيني. ومع ذلك، لا بد من الاقرار بوجود بعض السمات أو البدايات أو الممارسات الديمقراطية الفلسطينية التي لا تشكل نظاماً ديمقراطياً متكاملًا.

إن وجود نظام ديمقراطي يقتضي بعض المقدمات كوجود مستوى معين من التطور الاجتماعي-الاقتصادي المصحوب بدرجة عالية من التعليم، أو وجود تراث ديمقراطي، أو وجود قائد أو قيادة ديمقراطية ملتزمة بالديمقراطية التزاماً

٦٨ إن حركة فتح التي تأسست عام ١٩٦١ مثلاً، لم تعقد سوى خمسة مؤتمرات حركية، بينما لم تعقد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تأسست عام ١٩٦٧ سوى ثلاثة مؤتمرات، ولم تعقد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي تأسست عام ١٩٦٩ سوى مؤتمرين. أما حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقاً) الذي تأسس عام ١٩٨٢، فلم يعقد سوى مؤتمرين منذ تأسيسه.

تأماً، وتقوم بفرضها من فوق على المجتمع وتجعلها نمطاً سياسياً معاشاً. إن هذه المقدمات لا توجد منفردة أو مجتمعة بدرجة كافية تبرر القول بوجود نظام، أو حتى لإقامة نظام ديمقراطي في السياق الفلسطيني في الوقت الراهن. ومع ذلك فإن الأفاق لخلق سياق ديمقراطي ليست مغلقة تماماً.

ففيما يتعلق بالمستوى المطلوب من التطور الاجتماعي-الاقتصادي ووجود درجة عالية من التعليم ووجود ثقافة ديمقراطية، يلاحظ أن المجتمع الفلسطيني يفتقد إلى مثل هذه المقدمات التي شكلت الأساس لقيام الديمقراطية في المجتمعات الغربية الرأسمالية. ولا يزال المجتمع الفلسطيني مجتمعاً استهلاكياً يفتقد البنية الاقتصادية الصناعية المنتجة. وبسبب الاحتلال الإسرائيلي المديد تدهور مستوى التعليم والثقافة، وعانى المجتمع الفلسطيني من هجرة الأدمغة إلى خارج الوطن.

وبالنسبة لضرورة وجود تراث ديمقراطي، فقد كان لدى الفلسطينيين، وما يزال، أشكال غير مكتملة وغير متطورة من أنماط التفكير والممارسة الديمقراطية. إن التراث الديمقراطي يعني وجود تجربة طويلة وعميقة من حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والمشاركة السياسية وإجراء الانتخابات وما شابه. ولكن الأهم من ذلك هو وجود تراث من المحاسبة وتدوير السلطة. ولا يمكن أن تكتمل الممارسة الديمقراطية بدون ممارسة المحاسبة وتدوير السلطة التي تتم في الغالب عن طريق الانتخابات.

وإذا ما نظرنا إلى هذه العوامل المكونة للتراث الديمقراطي فإننا نلاحظ أن التراث الديمقراطي الفلسطيني مجتزأ وقليل. فهناك درجة لا بأس بها من حرية الرأي والتعبير، لكن ليس هناك محاسبة وتدوير للسلطة. فنحن قلما نسمع عن

محاسبة مسؤولين في أوساط السلطة السياسية التي تمثلت في م.ت.ف، بهيئاتها القيادية المختلفة. اما بالنسبة لتدوير السلطة فيلاحظ مثلا انه لم يجر اي تدوير للسلطة في المناصب القيادية العليا في الساحة الفلسطينية. وهذا القول ينطبق على جميع الفصائل والقوى بدون استثناء. يلاحظ مثلا، ان السيد ياسر عرفات ظل رئيسا لحركة فتح منذ تأسيسها، وزعيما لـ م.ت.ف منذ عام ١٩٦٩ وحتى اليوم. وظل الدكتور جورج حبش زعيما للجبهة الشعبية منذ عام ١٩٦٧، والسيد نايف حواتمة زعيما للجبهة الديمقراطية منذ عام ١٩٦٩. والسيد بشير البرغوثي امينا عاما للحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حاليا) منذ عام ١٩٨٢، والشيخ احمد ياسين زعيما لجماعة الأخوان في غزة منذ منتصف السبعينيات وزعيما لحركة حماس منذ تأسيسها عام ١٩٨٧، وهلم جرا. لا شك ان هؤلاء هم زعماء وطنيون، ولكن لا يمكن القول انهم ديمقراطيون بالمعنى المقصود، ويجلسون على رأس أحزاب أو تنظيمات سياسية ديمقراطية.

وفيما يتعلق بوجود زعيم وطني ملتزم بالديمقراطية ومستعد لان يقوم باحداث التحول الديمقراطي من فوق، فان مثل هذا القائد او القيادة لا يوجدان في الساحة الفلسطينية (مع ادراك ما يعطى من تبريرات او يقدم من حجج حول طبيعة مرحلة التحرر الوطني ومقتضياتها، وما يقال عن خصوصية الوضع الفلسطيني). اما المقصود هنا بفرض الديمقراطية من فوق، وهو أمر غير مضمون النجاح على أية حال، فهو شيء مشابه لما جرى في بعض الدول حيث فرض النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من فوق من قبل القائد او القيادة السياسية. هناك من يقول ان لينين مثلا فرض الشيوعية على روسيا من فوق، وان عبد الناصر فرض الاشتراكية العربية على مصر من فوق، وان السادات فعل العكس، بالاضافة الى أمثلة عديدة اخرى، وان قادة بعض

الأحزاب أو التنظيمات يحددون الوجهة الايديولوجية والسياسية لاحزابهم او تنظيمااتهم.

من كل ما سبق يمكن العودة مرة أخرى الى الاستنتاج القائل بأن الساحة الفلسطينية لا تعيش حالة من الديمقراطية السياسية الأصيلة، وان الذي يسود هذه الساحة هو نوع من التعددية السياسية والفكرية وليس الديمقراطية السياسية. تولدت التعددية السياسية الفلسطينية، التي تعني قدرا من التحمل والتعايش المشترك في نفس الحيز السياسي من عدة مصادر. فالتعددية السياسية الفلسطينية، شأنها في ذلك شأن الممارسة الديمقراطية الفلسطينية، لا تتبع او ترتكز الى سياق عصري او التزام فكري أصيل. فهي ليست جزءا من القناعة الراسخة او الثقافة المتجددة، بل هي امتداد للتعددية الاجتماعية التقليدية الناشئة عن العلاقات القبلية والعشائرية والحمائلية والعائلية المحكومة بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة. وعلى الرغم من ان مجموعة من التجارب الجماعية الفلسطينية كان يمكن ان تقوض أو تسهم في تقويض مثل هذه العلاقات العمودية، إلا أن عدم اكتمال هذه التجارب بنجاح اصاب عمليات التحول الاجتماعي التي صاحبته بالفشل.

ومن أهم التجارب الفلسطينية التي كان لها ان تضعف العلاقات التقليدية تجربتا النضال الوطني التحرري المتمثلتان في حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة التي بدأت عام ١٩٦٧، والانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي اندلعت في الأرض المحتلة عام ١٩٨٧. يضاف الى ذلك بالطبع تجارب فلسطينية جماعية هامة أخرى كتجربة النكبة عام ١٩٤٨ التي جزأت المجتمع الفلسطيني وشنتت قسما كبيرا من ابنائه، ولكنها لم تقض على العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه. وهناك كذلك تجربة الاحزاب والتنظيمات السياسية التي جاءت لتعزز العلاقات الاقضية في المجتمع الفلسطيني وتوفر اطرا بديلة للاطر التقليدية المشار اليها. ولكن

هذه الأحزاب والتنظيمات لم تحقق سوى نجاح محدود في تفويض العلاقات التقليدية. فبدلاً من المثابرة الجادة والمدركة لضعاف هذه العلاقات، لجأت التنظيمات إلى توظيف هذه العلاقات التقليدية لتعزيز مصالحها الذاتية. كما أن انشغال التنظيمات والأحزاب بموضوع النضال الوطني أبعدها عن الانخراط في نضالات التحرر الاجتماعي.

ومن أهم مصادر التعددية السياسية الفلسطينية تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة تجربة حركة المقاومة المسلحة. لقد أفسح النضال الوطني الموجه ضد عدو خارجي المجال لعمل تنظيمات وأحزاب مختلفة، وكان هذا العدو موضع عملية التنافس بين الفصائل والتنظيمات. ويلاحظ مثلاً أنه كلما تراجع النضال الوطني ضد العدو الخارجي (إسرائيل) كان هامش التحمل بين الفصائل يزداد ضيقاً وتبرز المشاحنات وأحياناً الصراعات. ولكن عندما انشغلت الفصائل في الانخراط في العملية السياسية أو معارضتها، أخذ التوتر والصدامات أحياناً تميز علاقاتها المتبادلة^{٦٩}.

إن موازين القوى السياسية السائدة في الساحة الفلسطينية حتمت من طرفها احترام مبدأ التعددية، وذلك لأنه لا يوجد هناك فصيل واحد يتمتع بقوة كافية لكي يحرم فصيل آخر من الوجود أو العمل. ومن هذا المنطلق أصبحت مراعاة مبدأ التعددية أمراً تفرضه الظروف الموضوعية ومقتضيات الشرعية السياسية. كما أن خشية التنظيمات الفلسطينية من تفرد الأطراف الخارجية بها فصيلاً تلو آخر خلق حالة من التضامن بين هذه التنظيمات ودرجة من التحمل في ما بينها.

^{٦٩} من أبرز هذه الصدامات تلك التي وقعت في عدة مناسبات بين حركة فتح وحركة حماس في قطاع غزة ونحاء أخرى من الضفة الغربية.

واخيرا واذا كان هذا هو وضع التعددية في الساحة الفلسطينية، هذه التعددية التي افزرتها الظروف الجبرية، والتي لا تقوم على قناعات راسخة تؤمن بهذا المبدأ إلا في أوساط نخبوية محصورة، فما الذي بمقدور الفلسطينيين عمله للتحول باتجاه التعددية الأصيلة وبالتالي الديمقراطية، خاصة وان اغلبية من الفلسطينيين تصبو الى تعددية حقيقية تقود في ما بعد الى حالة ديمقراطية تنسجم والواقع الفلسطيني؟ ان تحقيق ذلك ربما اقتضى العودة أولا الى الذات والتراث والخصوصية الفلسطينية على الصعيد السياسي والفكري والعقدي أو الايديولوجي بهدف خلق توليفة (synthesis) او صياغة مقبولة. يتمثل ذلك من الناحية السياسية في السعي لصياغة عقد اجتماعي فلسطيني جديد (اتفاق جديد) يحقق حدا أدنى من الاجماع الوطني ويتسع لمشاركة الجميع، وذلك لان قوى اجتماعية وسياسية جديدة قد برزت، على الأقل منذ اندلاع الانتفاضة، وهي غير مستوعبة في العقد القديم. ومن ناحية أخرى فقد المجتمع الفلسطيني اجماع الحد الأدنى منذ الذهاب الى مؤتمر مدريد وربما قبل ذلك. ومنذ ذلك الحين ليس هناك ما يجمع عليه الشعب من المواقف أو البرامج الوطنية أو السياسية المطروحة. ومن الناحية الاجتماعية لا بد من استيعاب بعض العناصر الايجابية الموجودة في التراث والقيم والعادات والتقاليد والاستفادة منها في صياغة المنظور الجديد.

ويقتضي الأمر أيضا الاستفادة من تراث الآخرين. فالصياغة الفلسطينية الجديدة والخاصة لا بد وان تستفيد من تجارب الشعوب الأخرى. ان العالم مفتوح، وان بعض التجارب في العالم هي أقرب من غيرها للخصوصية الفلسطينية. هناك تجربة جنوب افريقيا، وتجربة الهند، وغيرهما من تجارب العالم الثالث، وهناك بالطبع الانماط الغربية، والتجربة الإسرائيلية. وهناك أيضا ما يوصف بالقيم الكونية التي يعتبر البعض الديمقراطية او بعض مكوناتها جزءا منها. ان

الاشكالية هنا تكمن في كيفية توطين افكار نشأت في سياق خارجي، وفي كيفية صهرها واستيعابها في بوتقة وجعلها جزءا من التراث والثقافة الوطنية الفلسطينية. ان الفشل في توطين الفكر الإنساني القادم من الخارج كان أحد أهم أسباب فشل هذا الفكر في السياقين العربي والفلسطيني. وان هذا الفشل قد يكون السبب الذي دعا بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية الى اعادة النظر في ايدولوجياتها. ومن الأفضل بالطبع الاستفادة من التجارب الفاشلة السابقة لانجاح عملية توطين الأفكار الديمقراطية. لكن هذا التوطين يجب ان يتم بشكل خلاق وليس بشكل سطحي، حتى لا تكون نتيجته الفشل أيضا.



خاتمة

يدور الجدل الأكاديمي والتساؤلات حول اذا ما كان هناك بالفعل ما يمكن ان يطلق عليه مجتمع مدني فلسطيني في ظل الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الفلسطينيون سياسيا وجغرافيا وديموغرافيا. وتوزع اغلبية الآراء الى الاعتقاد بوجود ما يكفي من مقومات المجتمع المدني في السياق الفلسطيني، وذلك بغض النظر عن درجة تطور مثل هذه المقومات. وينطبق الأمر ذاته حول عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، التي ربما كانت هشة، ولكن الآفاق أمام تطورها ليست منسدة تماما. وتثار الشكوك حول امكانيات تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سياق مجتمعي لا يمتلك السيادة الفعلية او الاستقلال السياسي. ورغم هذا الجدل الدائر حول مستوى "مدنية" المجتمع الفلسطيني، ومدى آفاق التحول الديمقراطي فيه، فان المجتمع الفلسطيني يمتلك بالفعل قدرا وافرا من "المدنية" تجلت في الظروف الحرجة التي مر، ولا يزال يمر بها هذا المجتمع. ففي حين غابت السلطة الوطنية وهيكلها وأدواتها التي تقوم في العادة بتنظيم العلاقات المجتمعية وضمان الأمن والنظام في المجتمع، يلاحظ ان هذه العلاقات المجتمعية ظلت قائمة بشكل مرض، وان الأمن والنظام الاجتماعي لم يتعرض لانهيئات بسبب اضطراب او انقسام في المجتمع الفلسطيني ٧٠ .

^{٧٠} يستثنى من ذلك بعض الاخطاء والتجاوزات التي تمثلت في التعامل مع الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال والذي يعتقد بأن عددا منهم تعرض لمقربات قسرية، او ان البعض قتل لأسباب أخرى غير تعاملهم مع الاحتلال.

وعلى الرغم من ان حفظ الأمن والنظام للفلسطينيين في الضفة والقطاع كان يقع على عاتق سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فان هذه السلطات كانت معنية فقط بالحفاظ على أمنها أساسا وضمان مصالح الاحتلال، وقد استخدمت هياكل السلطة القائمة والتابعة لها لضمان تحقيق هذه الأهداف. ولم تبد سلطات الاحتلال أي اهتمام بتنظيم العلاقات المجتمعية الفلسطينية. وقد تجلى غياب السلطة بشكل صارخ اثناء الانتفاضة عندما تعطل دور جهاز الشرطة نتيجة استقالة اعضائه من الفلسطينيين استجابة لمطالب قيادة الانتفاضة. وعندها اصبحت العلاقة بين اعضاء هذا الجهاز من الإسرائيليين وبين السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع علاقة مواجهة عنيفة، وتعطلت اثناء الانتفاضة أيضا أجهزة سلطوية أخرى كالمحاكم.

ورغم ذلك كله، لم يشهد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاعا في وتيرة الجرائم المدنية او النزاعات المجتمعية، بل العكس كان صحيحا، حيث نشأت حالة من التضامن الاجتماعي في سياق النضال الوطني المتجسد في الانتفاضة. وكان من المثير للانتباه مشاهدة المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية وهي تدير شؤونها بنفسها، وتسير الحياة بانتظام بدون تدخل من شرطي ينظم حركة السير في الشوارع، أو يلقي القبض على جناة او مخلين بالأمن. لقد ملأت بعض منظمات المجتمع المدني كالتنظيمات والأحزاب السياسية والأطر التابعة لها أو اللجان الشعبية ولجان الاصلاح الاجتماعي الفراغ السلطوي الناجم عن تعطيل هياكل السلطة، وقامت بدور هام في تنظيم العلاقات المجتمعية وحل العديد من المشاكل المختلفة.

وبعد اقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، وبينما هذه السلطة تستعد لبيسب صلاحياتها لبقية مناطق الضفة الغربية، يدور الجدل الوطني حول مستقبل المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. والسؤال الهام

الذي تظل الاجابة عليه معلقة هو ان كانت منظمات المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي ستحظى في ظل السلطة الفلسطينية بوضع أفضل من الوضع الذي كان سائدا في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

"المجتمع المدني" في فلسطين
الحاجة لاعادة النظر في المفهوم والواقع

علي الجرباوي

لدراسة زياد ابو عمرو عن "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين: اهمية خاصة تتبع من سببين رئيسيين: الأول، أنها من أول الدراسات التي تعنى باستقراء واستشراف عملية التحول السياسي المجتمعي الفلسطيني في المرحلتين الحالية والمستقبلية، من خلال توظيف الآليات التحليلية الحديثة المرتبطة بمفهوم "المجتمع المدني" وعلاقته بتطور الديمقراطية. وبالرغم من أن عودة الاعتبار والاهتمام والاستخدام لهذا المفهوم في الاوساط الأكاديمية لا تزال حديثة العهد، ومع أنه من الواجب التنبه وأخذ الحذر من أن للدوائر الغربية التي أعادت للمفهوم حيويته الحالية أهدافا ومآربا سياسية واضحة، إلا أن مفهوم "المجتمع المدني" أصبح يحتل حاليا مكانة محورية في الفكر السياسي الحديث، ويشكل مدخلا أساسياً لدراسة عملية التحول السياسي في المجتمعات المختلفة. ودراسة الحالة الفلسطينية في هذا الإطار والسياق من شأنها ان تسهم ليس فقط في توفير معرفة أدق بالاوضاع والتحويلات السياسية الجارية على الساحة الفلسطينية، وانما في التطوير الايجابي للمعرفة السياسية المقارنة أيضا.

تكتسب دراسة عملية التحول السياسي للحالة الفلسطينية في هذه المرحلة بالذات اهمية خاصة. فالساحة الفلسطينية تشهد منذ بدء عملية المفاوضات مع اسرائيل التي افتتحت بمؤتمر مدريد للسلام، حراكا نشطا وتحويلات جذرية سيكون من شأنها تقرير الماهية التي سينتبق عنها النظام السياسي في فلسطين. وفي الواقع، لا يوجد تحول سياسي أكثر جذرية من ذلك المرافق لعملية الانتقال من "حكم الثورة الى بناء الدولة". فخلال هذه العملية يجابه "الحلم" حقيقة الواقع، وترتطم الأماني والشعارات بتقيدات الواقع، ويكتشف المجتمع بالعناء ان تحقيق الكيانية السياسية لا يشكل نهاية المطاف، بل مطلع مرحلة جديدة لا تقل خطورة واهمية عن سابقتها. فالأهم من تحقيق الكيانية يكمن في تحديد ماهيتها، وهذا يتطلب من المجتمع خوض التجربة الكبرى: الانتقال من مواجهة الآخر الى

مجابة الذات. وفي هذه المجابهة تتحدد سمات المجتمع وتشكل قواعد النظام المجتمعي القادم. وتدور في ذلك رحى "معارك" ضارية يكون لاستيعابها وفهم مكنوناتها تأثير هام على سياقها ونتائجها. وتأتي دراسة أبو عمرو من هذه الزاوية رائدة، كونها تحاول التقاط ولحاق الاحداث برسم صورة التغيير والتحول الجاري، فيكون بالمقدور التأثير بالمجريات، كون التأثير لن يكون مجديا إلا بفهم السياق واستيعاب آليات عملية التحول والتغيير الجارية داخل رحم المجتمع الآن.

أما السبب الثاني لاهمية الدراسة فكونها، وعن غير ذي قصد من مؤلفها، تأتي مثالا صارخا على مخاطر توظيف آليات تحليلية غريبة المنشأ والسياق والحركة في تحليل حالات وأوضاع مغايرة، دون تمحيص وتدقيق بوجود التوافق المطلوب بين الواقع الموجود والآلية المستخدمة. ويؤدي مثل هذا الخلل البنوي الى امكانية الوقوع في خطر الانجراف لان يتحول الواقع المدروس الى رهينة للآلية المستخدمة، فتأتي التفسيرات هشة والاستنتاجات متسرعة، فبدلا من ان تكون الآلية المستخدمة منها كوسيلة لدراسة وتحليل حالة مجتمعية معينة، تصبح هذه الآلية نفسها الغاية من اجراء الدراسة على حالة معينة. وبذلك تصبح النتائج مدخلا، وتصير الدارسة مجرد حالة تطبيقية محدودة لا تنتج بذاتها أسهاما مستجدا في عالم المعرفة العلمية.

تتمحور ملاحظاتي حول دراسة (ابو عمرو) في نقطتين متداخلتين، احدهما تتعلق بالمنطلق والاخرى بالمنهجية. اما فيما يتعلق بالمنطلق فإن المأخذ على الدراسة هو انها تأخذ المجتمع المدني في فلسطين أمرا وكأنه مسلم به، فتنتقل منه وكأنه حقيقة واقعة لتحلل ظروف نشأته وعناصره وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي. وبالطبع، كان من الاجدى بالدارسة قبل ان تنطلق من تحليل جدوى "المجتمع المدني" الفلسطيني ان تطرح التساؤل الاساسي حول وجود

مثل هذا المجتمع في فلسطين. وبرغم استنتاجات المؤلف حول مجتمع مدني فلسطيني، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن التمهيص في الدراسة يثبت يقينا حالة الوهن الشديد، إن لم يكن العدم الكامل، لهذا المجتمع في الحالة الفلسطينية. وفي رأيي فإن المشكلة الرئيسية التي تنجم من الإيحاء الخاطيء بوجود مجتمع مدني فلسطيني فاعل، ان هذا الإيحاء يؤدي الى استكائة "إيجابية" تحول فعليا دون امكانية تبلور مثل هذا المجتمع في المستقبل. فالقناعة الذاتية بوجود الشيء تضعف عزيمة السعي لامتلاكه. ولماذا سيسعى المجتمع لبلورة "مجتمع مدني" فاعل اذا كان هذا المجتمع موجودا وفاعلا اصلا، إن لمثل هذا الوهم -إن ترسخ في الذهنية الفلسطينية- عواقب واضحة على امكانية التحقق الفعلي للديمقراطية على الساحة الفلسطينية ولطالما أدت بنا الاوهام المتتالية الى سلسلة من التراجعات المتوالية !

يؤدي منطلق الدراسة الحاسم بوجود مجتمع مدني فلسطيني الى وقوعها في مغالطتين منهجيتين. فمن ناحية، يركّز المؤلف في تبيانه لوجود هذا المجتمع على دراسة وتحليل عناصر المجتمع المدني، في حين يُهمل تماما ضرورة التأكد أولا من توفر مقومات هذا المجتمع في الحالة الفلسطينية. والفرق بين العناصر والمقومات في هذه المسألة أساسي. فالمقومات شرط ضروري لوجود المجتمع المدني، وبدونها لا يمكن لمثل هذا المجتمع أن يتبلور أو يدوم، حتى ولو توفرت التنظيمات المجتمعية التي تشكّل من ناحية نظرية العناصر المكونة لهذا المجتمع. فبدون المقومات، كما بيّن جورج جقمان (ص ١٢)، تكون العناصر هياكل مفرغة من المضامين، وبالتالي لا يدل وجودها على توفر "حياة مجتمعية مدنية"، وهي التي تشكّل بالفعل عصب حياة المجتمع المدني. وما جدوى وجود النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات المختلفة في مجتمع سياسي يفتقر لوجود عناصر الدولة الديمقراطية الضرورية لتوفير حيز مكفول

بالقانون يستطيع بواسطته المواطن ان يتحرك بحرية كاملة ليقى نفسه امكانية اختراق الدولة لحقوقه وتسلطها عليه ؟ إن وجود التنظيمات التي تعتبر نظريا من مكونات المجتمع المدني بدون توفر المقومات الضرورية لحمايتها وحصانتها، كالبينة المدنية والثقافة السياسية المشاركة وعناصر الدولة الديمقراطية، لا ينتج سوى واجهة مزيفة تلجأ لها بالعادة النظم السلطوية والديكتاتورية لاختفاء مكوناتها الشمولية، واخفاء مسحة تغليف ديمقراطي على صورتها الخارجية. وفي العادة لا يُبرز التزويق جمالا طبيعيا، وانما يكسي عيوبها داخلية. ولذلك فإن الاستدلال المبسط على وجود مجتمع مدني فاعل عن طريق الانجراف في ابراز ضرورة وجود علاقة حتمية بين توفر تنظيمات مجتمعية، دون تمحيص دقيق لماهية عملها وقدراتها الذاتية المستقلة عن بناء الدولة من ناحية، وتبلور آليات وقدرات مثل هذا المجتمع من ناحية أخرى، لا يخرج عن نطاق الميكانيكية التحليلية. والميكانيكية في التحليل لا تقدم بالعادة دليلا تفسيريا مقنعا او كافيا.

أما المغالطة المنهجية الثانية فتمثل باعتماد تعريف توفيقى فضفاض لمفهوم المجتمع المدني، يشمل من طرف الاحزاب السياسية، ومن طرف آخر الجمعيات الارثية، تاركا مساحة عريضة فيما بينها لاستيعاب مختلف التنظيمات المجتمعية كعناصر أساسية للمجتمع المدني. وبهذه الطريقة الانتقائية التجميعية لعناصر واجزاء من تعاريف متعددة لمدارس ووجهات نظر مختلفة الى حد التباين حول مفهوم المجتمع المدني، يتم الولوج في الدراسة بناء على تعريف عام لعناصر المجتمع المدني، وبما لا يستثنى من اطاره الشامل اي تنظيم مجتمعي على الاطلاق. وبذلك تصبح دراسة عناصر المجتمع المدني مطابقة تماما لدراسة عناصر المجتمع. وبالتالي فإن فضفاضية التعريف المستخدم للمجتمع المدني في دراسة (أبو عمرو) تؤدي من ناحية فعلية الى تطابق

المجتمع المدني في فلسطين بشكل تام وكامل مع المجتمع الفلسطيني. وبالمحصلة، تصبح دراسة المجتمع المدني في فلسطين وفقا لذلك دراسة للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، اذ ينتمي فيها عنصر التخصيص الضروري لتفريق ما هو "مدني" عن "السياسي" عن "الاهلي" في المجتمع.

إذا كان المجتمع المدني هو الحيز الذي يتشكل ضمن المجتمع العام من خلال مجهود جماعي مكتسب ومنظم يشترك به الافراد طواعية من أجل وقاية حقوقهم وحررياتهم ضمن مساحة خاصة يسعى دوما للحفاظ عليها، محمية من امكانية اختراق وتسلط الدولة، فإن لذلك تبعيتين أساسيتين الأولى، أن تنظيمات المجتمع تقسم تبعا للعلاقات التي تنظم عملها وتحدّد مجال نشاطاتها الى ثلاثة أنواع. فعلاوة على التنظيمات "المدنية" التي تنظم طواعية، يوجد داخل المجتمع المدني تنظيمات "اهلية" واخرى "سياسية". والتفريق بين هذه الانواع الثلاثة أساسي وضروري لفهم طبيعة حركة المجتمع الداخلية. كما وأن الانفصال النسبي بينها يعتبر احد اهم مقومات وجود "المجتمع المدني".

تكوّن التنظيمات "الأهلية" ما يمكن تسميته بـ "المجتمع الأهلي"، وهو المرتكز على علاقات ارثية مفروضة على الفرد بفعل روابط وعصبويات يجد نفسه مرتبطا بها بحكم المولد، كتلك القائمة على الدم والعرق والدين واللغة والجهة. وبما ان هذه الروابط والعصبويات ليست من اختيار الفرد، فإن التنظيمات التي تنبثق عنها لا تحقق شرط الطوعية الضروري لانبثاق المجتمع المدني. وحتى لو شكّلت هذه التنظيمات حاجزا أمام هيمنة الدولة على مقدرات الفرد، فإنه لن يكون الحاجز المبتغى لايجاد وتعزيز النظام الديمقراطي، بل على العكس، فإن مثل هذا الحاجز يكون تقليديا، ويعزز النزعة التقليدية داخل المجتمع. وبالتالي فإنه يعرقل، وبصورة موضوعية، من عملية انبثاق المنظمات "المدنية" الطوعية، ويقلص من فاعلية الموجود منها. ولذلك فإن قوة "المجتمع الأهلي"

تناسب عكسيا مع قوة "المجتمع المدني"، وتطور "المجتمع المدني" يحمل في ثناياه انحسارا أكيدا للدور العام الذي تقوم به التنظيمات الأهلية في المجتمعات التقليدية.

إن أهمية التنظيمات المدنية تكمن في أنها تخترق تقليدية المجتمع عن طريق تغيير أساس العلاقات بين أفرادها من منظومة الارثية الى الامتوج الطوعي. وبهذا التغيير يتحرك المجتمع من حالة التقولب والجمودية الى الحركة الديناميكية، ويكون بالامكان عندئذ تطور علاقات مشاركة ديمقراطية، وتبلور نظام سياسي ديمقراطي. ومع أن طبيعة المجتمع التقليدي هي التي يراد تخطيها عن طريق ايجاد علاقات طوعية، فالمجتمع المدني لا يمكن أن يتطور في طبيعة مجتمعية تقليدية، إلا أنه قد يكون بالامكان (كما ذكر المؤلف استنادا إلى رأي عالم الاجتماع السوري برهان غليون، ص ٩) اعتبار بعض الجمعيات الارثية جزءا من عناصر المجتمع المدني، وذلك بناء على تحليل خصائص الحالة المدروسة. ولكن يجب الانتباه الى ان هذا الاعتبار يتطلب كشرط مسبق ان تكون التنظيمات "المدنية" الطوعية قد وصلت الى درجة من التطور داخل المجتمع بما يحول دون أن تتأثر فاعليتها سلبيا من الجمعيات الارثية. اما ان كانت التنظيمات "المدنية" حديثة وهشة التكوين في مجتمع تتأصل فيه الجمعيات الارثية، فإنها على الأغلب سوف تكون مجرد واجهات "عصرية" تغلف مفاهيم وطرق عمل تقليدية تماثل تلك التي تقوم عليها الجمعيات الارثية. وبمنظرة متخصصة لما يدعى بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني (نقابات واتحادات ومنظمات وجمعيات ... الخ) نجد أنها تستأثر بالكثير من سمات ومواصفات الجمعيات الارثية، وللدرجة التي يمكن معها اعتبار تلك المنظمات امتدادا طبيعيا لهذه المنظمات. وعلى كل، فإن التناقض يبدو في الدراسة جليا حين يعتبر المؤلف الجمعيات الارثية جزءا من المجتمع المدني من جهة، ويعود

ليؤكد في مكان آخر أن العصبويات (وهي مرتكز الجمعيات الارثية) تحول دون تطور المجتمع المدني من جهة أخرى !

اما التنظيمات السياسية، فمع انها تتقاطع مع التنظيمات المدنية في كونها قد تتشكل طوعية، كما في الأحزاب السياسية، إلا انها تختلف بعضها عن بعض جذريا في الهدف. فهدف التنظيمات السياسية ومحرك ومحور نشاطاتها، حتى وان كانت مرحليا خارج اطار السلطة، يبقى الاستحواذ على السلطة. ولذلك، وحفاظا على الانفصال النسبي بين أنواع المجتمعات الثلاثة التي تشكل طبيعة العلاقات في المجتمع العام كي يتاح المجال لنمو المجتمع المدني بشكل طبيعي، يجب ان يتم تجنب اعتبار الحزب السياسي جزءا من منظمات المجتمع المدني. فمثل هذا الضم يؤدي، وعلى وجه الخصوص في دول العالم الثالث، الى تشريع مستتر لهيمنة "السياسي" على "المدني" وانتفاء امكانية التفريق بينهما. فالحزب السياسي في مثل تلك البلدان، وخصوصا حزب السلطة، يستحوذ على الكثير من مصادر القوة والنفوذ. ومن الأرجح، واقعا وفعليا، ان لا تتمكن منظمات المجتمع المدني على مضاهاته في الامكانيات. فإذا تم تشريع اعتباره جزءاً من المجتمع المدني، وإذا كانت امكانياته تفوق غيره من منظمات ذلك المجتمع، فإن المتوقع أن يبسط سطوته على تلك المنظمات، ويستحوذ على معظم -ان لم يكن كل- مساحة المجتمع المدني. وتبين هذه المساحة عن طريق اللاحق الطوعي او القسري لمختلف المنظمات "المدنية" بالاحزاب السياسية يصبح المجتمع المدني من الناحية الفعلية مجتمعا سياسيا لا يشكل حاجزا بين الفرد والدولة، وانما يكون الامتداد الطبيعي لسلطتها وسطوتها.

لا يبحث ابو عمرو في دراسته جدوى اعتبار الحزب السياسي جزءا من منظمات المجتمع المدني، بل يخلص منذ البداية الى الاستنتاج بأنها "... اهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قاطبة، وذلك لان هذه التنظيمات والاحزاب

هي المنظمات الاقدم أو الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع، وهي التي أيضا نادت بتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها" (ص ٣٤) ومع أن أعظم نفوذ الأحزاب السياسية في المجتمع، أو مجرد الانتباه إلى أنها المسؤولة عن تأسيس والتحكم بتطور ونشاطات ما يعتبره المؤلف "المنظمات الأخرى" للمجتمع المدني الفلسطيني، يلقى بظلال كثيفة من الشك على مدى وجود واستقلالية وفاعلية مثل هذا المجتمع، إلا أن ذلك لا يدفع (أبو عمرو) إلى أخذ الحيطة والحذر والتروي قبل القبول غير المشروط بالحزب السياسي جزءا من المجتمع المدني. ويبدو أنه يتبنى، وقد يكون عن غير قصد، موقف المدرسة الأوروبية الشرقية بهذا الخصوص. فالدراسات عن المجتمع المدني التي ظهرت في أوروبا الشرقية نتيجة أحداث بولندا، ومن ثم انهيار الكتلة الشرقية، جاءت متأثرة بنفحة ماركسية، واعتبرت على عكس التقليد الليبرالي الغربي الحزب السياسي جزءا أساسيا من المجتمع المدني. وبالطبع، فإن لهذه المدرسة استنتاجات أساسية مترتبة على منطلقاتها. ولا يمكن تفكيك الارتباط بين المنطلقات والاستنتاجات بدون الوقوع في مخاطر ضياع السياق التحليلي. ويجب التنويه مجددا إلى أن انتقائية المداخل النظرية (الجمع بين أجزاء مختلفة من نظريات متعددة) تحمل في ثناياها إمكانية قوية للانزلاق في ولج التوصيف عوضا عن الانهماك في عملية البحث عن التفسير. إن تأسيس معظم المنظمات المجتمعية الموجودة في الساحة الفلسطينية من قبل التنظيمات والفصائل السياسية لم يدمج بين "السياسي" و "المدني" ويعطي الهمينة للأول على الثاني فحسب، وإنما أدى إلى تشويه إمكانية تبلور مجتمع مدني فلسطيني على المدى المنظور أيضا. فالمنظمات المجتمعية تلك اخترقت بفعل نشأتها المشوهة المجتمع الفلسطيني من أعلى إلى أسفل، وكانت امتدادا طبيعيا للتنظيمات السياسية، تتطوق بلسانها وتعمل على تحقيق مصالحها، وتمدّ

لها الاذرع لاختراق المجتمع واحكام سيطرتها عليه. ولكي يتبلور المجتمع المدني ويكون فاعلا يفترض ان تأتي نشأة مؤسساته ومنظّماته ليس فقط بانفصال عن "السلطة" (والتنظيمات والفصائل السياسية الفلسطينية كانت طوال فترة الاحتلال الاسرائيلي هي السلطة)، وانما عن طريق تبلور القدرة الشعبية الطوعية لتنظيم المجتمع من أسفل الى أعلى، ليكون قادرا على مواجهة ضغوط الدولة على المجتمع، والتي تأتي من أعلى الى أسفل.

أما التبعية الثنائية لمفهوم المجتمع المدني كستارٍ يقي الفرد من امكانية اختراق وهيمنة الدولة على المساحة الخاصة بحقوقه وحياته فتمثل بضرورة وجود الدولة كشرط أساسي لتبلور المجتمع المدني. فهذا المجتمع لا يوجد بذاته ولذاته، وانما بعلاقاته التي تتطور نتيجة الحاجة الموضوعية التي يفرضها تدخل "المجتمع السياسي" بـ "المجتمع الأهلي". وعندما يعجز "المجتمع الأهلي" عن مواجهة التحدي تبرز مؤسسات ومنظمات طوعية لتقف حاجزا يحمي الفرد من هيمنة مجتمع الدولة السياسي على حقوقه وحياته الخاصة.

في مسألة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة يجب ايلاء الوضع الفلسطيني اهتماما خاصا، لكون العلاقة بين الطرفين تخرج عن الحالة الطبيعية المطلوبة لتبلور المجتمع المدني وضمان فاعليته. فخلال عقود الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة كانت الدولة موجودة وغير موجودة في آن واحد. وكان وجودها مزدوجا. فمن ناحية، لا وجود لدولة فلسطينية سيادية مستقلة، ولكن كانت منظمة التحرير الفلسطينية، بفصائلها وتنظيماتها ومؤسساتها، تماثل الدولة لمجموع الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين. ولكن، من ناحية أخرى، لم يكن للمنظمة سلطة قانونية رسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كانت هذه السلطة مغتصبة من قبل اسرائيل المحتلة. وبصيغة أخرى، في حين لم تتمتع الدولة التي كانت تمارس فعليا السلطة على الشعب الفلسطيني في الأرض

المحتلة بشرعية قبول ذلك الشعب لكونها كانت دولة مغتصبة ومحتلة، لم تستطع المنظمة التي منحها الشعب شرعية القبول واعتبرها بمثابة دولته الوطنية ممارسة سلطتها القانونية الرسمية عليه بسبب الاحتلال الاسرائيلي. ونتيجة لهذه العلاقة غير الطبيعية بين الشعب من جهة والدولة التي تمارس السلطة الفعلية عليه من جهة أخرى، خاضت المنظمة التي يعترف بها هذا الشعب جنباً الى جنب معه في نضال لتخليص الأرض من الاحتلال واقامة الحكم الوطني فيها.

خلال مرحلة النضال الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي قامت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي القيادة المبعدة قسرياً عن الوطن، بمحاولات دؤوبة مستمرة لمدة اذرعها وبسط سلطتها في الأرض المحتلة، إذ كان ذلك جزءاً اساسياً من المعركة الدائرة لتحرير الوطن. وكان طبيعياً في هذه المعركة المحتممة مع اسرائيل ان تقوم التنظيمات والفصائل السياسية الفلسطينية - المنضوية تحت لواء المنظمة في البداية وتلك التي شكّلت المعارضة الاسلامية لها لاحقاً - بانشاء مختلف المنظمات المجتمعية داخل الأرض المحتلة. من نقابات واتحادات وجمعيات ومجالس متنوعة. وجاء هذا الانشاء بهدف تنظيم المجتمع لمقاومة السلطة الاحتلالية، وكان بذلك ميسراً منذ البداية. ولم يخطر ببال احد طرح موضوعة وجوب الفصل النسبي بين هذه المنظمات المجتمعية عن التنظيمات السياسية الفلسطينية. فالهدف لم يكن حينئذ تنظيم العلاقات الفلسطينية الداخلية، بل مواجهة الاحتلال واقامة السلطة الوطنية، وهو هدف تطّلب "الوحدة الوطنية" الشاملة والكاملة. وبمعنى آخر، تم نتيجة الظروف الموضوعية التي خلقها واقع الاحتلال تغليب "السياسي" على "المدني" في المجتمع الفلسطيني. وكان المتعارف عليه وطنياً ونضالياً قبول الشعب باختراق المنظمة - الدولة للمجتمع الفلسطيني من أعلى الى أسفل.

ولما كانت الموارد المادية للمنظمة محدودة، والنظرة الفلسطينية لانشاء المنظمات المجتمعية في تلك المرحلة النضالية ايجابية، واهتمام اطراف غربية بتلك المنظمات علانية لدوافع اختراقية، بدأت مع الوقت -وخصوصا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات- علاقة اعتمادية بين عدد متنامي من تلك المنظمات على مصادر دعم اجنبية. وأدت هذه الاعتمادية المتزايدة الى نتائج هامة يبرز منها في هذا السياق اثنتان. الأولى، زيادة التأثير الخارجي في تحديد برامج عمل وأهداف الكثير من هذه المنظمات. فتقديم الدعم المتوالي من طرف ونمو اعتمادية الطرف الآخر على هذا الدعم لضمان الوجود يتبعه، كما هو معروف، ثمن يتمثل بزيادة الطرف المتبرع على الطرف المتلقي بشكل عام، خصوصا كي يتم تأمين استمرار تدفق هذا الدعم وتناميه من عام لعام. والثانية، نمو شريحة منتفعة، مرتبطة بمصادر التمويل، ومنفصلة عن دينامية وسياق المجتمع المحلي. فقد بدأت مجموعة من الموظفين التابعين لهذه المنظمات، وهي بالطبع غير حكومية لأن سلطة الاحتلال الاسرائيلي هي الحكومة الموجودة على أرض الواقع، تتكاثر وتعامل من قبل الممولين الاجانب وفقا لمعايير تختلف من ناحية الرواتب على الأقل عن تلك المطبقة داخل المجتمع. واصبحت هذه الشريحة، هي شريحة وكلاء في الواقع تتمتع بأفضلية وظيفية تعتمد على استمرار الارتباط بالخارج. وأدت زيادة تأثير الدعم الخارجي في عمل الكثير من المنظمات المجتمعية الفلسطينية من ناحية، ونمو شريحة الوكلاء الفلسطينيين المتكئة على استمرار هذا الدعم من ناحية أخرى، الى انفصال هذه المنظمات عن المجتمع. فعندما يكون التمويل خارجيا تنقلص الحاجة الاعتمادية على دعم المجتمع ذاته، وتصبح المنظمات "معلقة" فوق المجتمع وليست نابعة منه، أو متحركة وفقاً لسياقه الذاتي. ويصبح استمرار

هذه المنظمات معتمداً بالاساس على مصدر تمويلها الخارجي (ويأتي من أعلى)، وليس على تحصيلها للدعم الجماهيري (ويأتي من أسفل).

مع كل هذه التحفظات التي يجب ان تبقى بالاعتبار، لعبت المنظمات المجتمعية الفلسطينية دوراً ريادياً بارزاً في عملية مقاومة الاحتلال، فقد شكلت غالبيتها واجهة من التنظيم السياسي الفلسطيني المناهض للاحتلال الاسرائيلي. وأدى القيام بهذا الدور الايجابي لوصول العديد من الباحثين والمراقبين، ومن بينهم أبو عمرو، الى الاستنتاج بوجود مجتمع مدني فلسطيني حيّ وفعال. وباعتقادي فإن هذا الاستنتاج جاء متسرعاً لان المواجهة الظاهرية بين منظمات مجتمعية فلسطينية اعتبرت "مدنية" مع سلطة الدولة الاحتلالية اخفت حقيقة العلاقة التابعة للكثير منها مع التنظيمات والفصائل السياسية الفلسطينية، واعتمادية معظمها على مصادر الدعم والتمويل الاجنبي.

إن المجتمع الفلسطيني، وبعكس استنتاج دراسة أبي عمرو من "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، لا زال يفتقر من الناحية الموضوعية لوجود المقومات الاساسية الضرورية لتبلور مجتمع مدني فاعل. وما العناصر التي تستخدم كإحياءات خاطئة على وجود هذا المجتمع سوى إرهابات جنينية مشوهة ستؤدي إن لم يتم تعديل مسارها وتقويم علاقاتها المجتمعية الى تغييب الامكانية الحقيقية لتبلور مثل هذا المجتمع في الساحة الفلسطينية الآن. ومن نافلة القول أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، رغماً عن محدودية سلطتها وصلاحياتها، وضع المنظمات المجتمعية الموجودة في فلسطين امام اختبار حاسم، وبيّن مدى الحاجة لتطور مجتمع مدني فلسطيني قادر على مجابهة امكانية هيمنة هذه السلطة على المساحة الخاصة بحقوق وحريات الفرد الفلسطيني. وما علامات استكانة المنظمات الموجودة حالياً على الساحة الفلسطينية للقيام بهذا الدور الحيوي الآن سوى محفزات للبدء بعملية البناء

الديمقراطي في فلسطين. وهذا هو التحدي الأكبر للمجتمع الفلسطيني اثناء وبعد
ازالة الاحتلال الاسرائيلي.

أي مجتمع مدني؟؟!!

عزمي بشارة

كان لموضوعة المجتمع المدني المنتشرة في العقد الاخير اثر بالغ في المناطق المحتلة عام ٦٧، التي وجدت نفسها وقد اختزلت فلسطين فيها رغما عنها، تلعب دور فلسطين وتعشق الدور الذي تمثله، وهو تمثيل لواقع (simulation) أكثر مما هو واقع. وربما كان علينا ان نسأل، ونحن لا نفعل ذلك، هل يوجد مجتمع فلسطيني، قبل أن نسأل: هل يوجد مجتمع مدني فلسطيني؟ فبأي معنى يشكل فلسطينيو الضفة والقطاع والجليل والمثلث والنقب ولبنان وسوريا والاردن مجتمعا فلسطينيا؟ لقد كانت هنالك حركة وطنية فلسطينية تمثل بحضورها (مرة أخرى simulation) وجود كيان شعب فلسطيني مرموز اليه بوجود م.ت.ف، ولذلك ايضا هذا العشق الفلسطيني المدمر للرمزية. ولكن ماذا تبقى من هذا الشعب الاعتباري المعنوي المعبر عنه سياسيا؟ يعتقد البعض انه في غياب السياسة يبقى "المجتمع الفلسطيني" -والواقع انه مع أقول السياسة او المجتمع السياسي الفلسطيني بتكوينه القديمة يبدأ مجتمع الضفة والقطاع في افضل الحالات، وليس المجتمع الفلسطيني ولا المجتمع المدني الفلسطيني. فالاول، اي المجتمع الفلسطيني، غير قائم كوحدة اجتماعية من أي نوع، والثاني أي المجتمع المدني يجب ان يدل على وجوده في الضفة والقطاع انطلاقا من تعريف نظري او نموذج نظري محدد له، ونماذجه النظرية كثيرة. هذا عدا الضرورة النظرية التي لا يمكن اهمالها لتبرير الحاجة الى استخدام مفهومه، أي للإجابة على السؤال: ماذا يساعد هذا الاستخدام من الناحية النظرية؟ ٧١

٧١ يجد الكاتب في الورقة موضوع النقاش نفسه مضطرا الى معالجة مجتمع الضفة والقطاع على انه المجتمع المدني الفلسطيني ثم يعكس هذا ويجعلها المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ثم يعود فيستخدم مصطلح "مجتمعات فلسطينية"، كل ذلك لانه يحاول تجنب معضلة يثيرها مفهوم المجتمع الفلسطيني، وهي هل يوجد أولا وقبل كل شيء مجتمع فلسطيني؟

وقد توافق حلول مفهوم المجتمع المدني على المناطق المحتلة مع ضهور شديد في السياسة والمجتمع عقب ازمة الانتفاضة التي بدأت تستنفذ طاقتها وطاقمة المجتمع، ثم افولها ونجاح اسرائيل في فرض شروط الهزيمة على السياسة والمجتمع الفلسطينيين، متمثلين بقيادتهما الشرعية والتاريخية م.ت.ف. ومرة اخرى لعب دور المجتمع المدني دور المشبوه خارج اوروبا، دور القابلة المتستره على عملية اجهاض سياسية، عملية لا-تسييس، او دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية، ثم يدير ظهرة للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية، والواجب هو ليس خوضها وانما بناء المجتمع المدني.

وقد ارتفعت مؤخرا اصوات عربية تنقذ تقليعة المجتمع المدني الجديدة^{٧٢} هذه من منطلقات متتورة وديمقراطية، وليس من منطلق رفض الافكار المستوردة. ذلك لأن الديمقراطية العربية المتعثرة في مرحلتها الراهنة في امس الحاجة الى مفهوم المجتمع السياسي الديمقراطي، وليس الى الانتقال الى مفهوم غامض يسترخي خارج السياسة في اسوأ الحالات وتتيح كثرة معانيه وغموضه أن يتم تطويعه في خدمة عدة انواع من السياسات في أفضلها.

^{٧٢} انظر دلال البزري، غرامشي في اللبوانية في عمل المجتمع المدني من الاعراب، بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤. ووحيد عبد المجيد، تعظيم اهمية "المجتمع المدني" يعطي صورة القائمة للعالم العربي، الحياة، ٩٥/١/١٥. انظر ايضا: عزمي بشارة: ما معنى الحديث عن "ديمقراطية فلسطينية" في: البديري وآخرون، الديمقراطية الفلسطينية اوراق نقدية، (رام الله، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩)، ص ١١٩، ١٤٤.

أولاً: نظرياً

عاد المجتمع المدني الى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات تمرد المجتمع (المدني) ضد الدولة الاشتراكية في مفاهيم نظرية، خاصة بعد تحدي حركة تضامن العمالية (التي ضمت ملايين العمال والمتقنين) النظام الاشتراكي في بولندا في نهاية السبعينيات. وقد غاب مفهوم المجتمع المدني من النظرية السياسية عقوداً طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطيء قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الاساسية التي سادت خلاله في الغرب وفي الشرق، وذلك بعد ان زالت في هذه النظريات الحاجة النظرية التي يسدها والخصوصية التي يعبر عنها. وقد تذبذب الفكر الاشتراكي بين اعتبار المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي وهو خطأ ولكنه ليس خطأ فادحاً، لأن فيه جانباً من الحقيقة، خاصة فيما يتعلق بالتكون التاريخي للمجتمع المدني، وبين اعتبار المجتمع المدني قائماً ما دامت الدولة قائمة، ولكن الهدف هو ذوبان الدولة في المجتمع وبالتالي زوال الحاجة الى مفهوم المجتمع المدني. ولكن هذا التيار انتهى الى اذابة المجتمع في الدولة واذابة الحاجة الى المجتمع المدني بالحديد وبالنار. اما الفكر القومي الراديكالي فلم يترك للمجتمع المدني حيزاً يشغره بعد ان ربط في تعريفه للامة ربطاً محكماً، بل وعضوياً، بين الفرد والمجتمع والدولة.

اما في الفكر الليبرالي الكلاسيكي فلم يترك متسعاً لحيز عام خارج المقابلة بين المواطن والدولة والسوق. فكل ما هو حيز عام وليس دولة هو سوق، وكل ما هو ليس حيزاً عاماً هو حيز خاص. وكان المجتمع المدني في يوم من الايام هو ذلك التصور لمجتمع خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق، ثم اصبح يرتبط بتوسيع حقوق المواطنة مقابل الدولة. ولكنه زال بتحقيقه في مفاهيم

السوق والمواطنة والديمقراطية التمثيلية وغيرها. لقد تحققت في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية مفاهيم مختلفة تاريخية للمجتمع المدني، وبعد كل تحقق له كان هذا المفهوم يظهر من جديد بمعنى جديد اي كحامل لمطالب جديدة، أي انه وليد لفرز جديد كل مرة او لتمفصل جديد للوحدة الاجتماعية-السياسية السائدة.

وعليه فلاإن المجتمع المدني يمتص في العملية الديمقراطية التي من المفروض انها انطلقت منه بموجب بعض النظريات^{٧٣}. المجتمع المدني في هذه الحالة (الأوروبية) هو العملية ذاتها أي عملية الديمقراطية. وهو من ناحية أخرى جانب محدد من عملية الديمقراطية أي ذلك الجانب الذي يميز مرحلة تاريخية محددة، دائما في علاقة المجتمع مع الدولة، وليس في علاقة الدولة بذاتها او المجتمع بذاته. ولكن امتصاص او استيعاب المجتمع المدني في الديمقراطية ليس السبب الوحيد لغيابه، بل يجب ان يضاف الى ذلك انتصار المدرسة الليبرالية في الديمقراطية على ما سواها، وخاصة تلك الجمهورية التي تعترف بوجود حيز عام خارج القرار الفردي للأفراد وخارج الدولة، والرايكاية التي ترى ضرورة تبني انماط من الديمقراطية المباشرة. وما زالت تعريفات المجتمع المدني عند نهوضه تركز على هذين العكازين: العكاز الجمهوري المنطلق من الخير العام (public good) وعكاز الديمقراطية المباشرة كبديل للديمقراطية التمثيلية في الحالات المتطرفة وكمكمل لها في الحالات الاخرى.

وعملية التامفصل والفرز مستمرة بعد "ظهور" المجتمع المدني كمفهوم. في حلقة الأولى، عند توماس هوبس حيث لم يكن هذا المفهوم منفصلا عن الدولة، بل كان مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة من السماء، (الحكم بالحق الالهي)،

^{٧٣} هذه النظريات هي الاساس الفكري للترويج له عربيا، فلكني نصل الى الديمقراطية يجب ان نبني المجتمع المدني اولا، هذا ما يقوله المروجون.

الى الارض، (الحكم على اساس العقد الاجتماعي)، وان كان تصور الحكم الذي رافقه دكتاتوريا مطلقا، وان لم ينفصل المجتمع المدني في هذه البداية عن المجتمع السياسي.

وافترض طبيعة المجتمع او تخيل وجوده دون دولة (عند جون لوك بشكل خاص)، هو نفس افتراض الناس افرادا أو افرادا اجتماعيين في حالتهم الطبيعية اي دون دولة، هو الافتراض الذي يبنى عليه المجتمع المدني في حلقة الثانية كمجتمع مدني قائم بذاته اي بانفصال عن الدولة. وهذا هو الوجود الاول غير المنعكس (اذا رأينا تاريخ الافكار بمنظور هيغلي) لمجتمع خارج الدولة، أي قبل توسطه عن طريق المؤسسات الاجتماعية (المدنية). وهي اضافة اضافها مونتسكيو وفيما بعد توكفيل برؤية المجتمع المدني كوسيط يوازن الدولة ويحد من تأثيرها المباشر على الافراد، او يمثل الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة على حد تعبير هيغل في فلسفة الحق. وفيما قبل اعتبر هوبس المؤسسات الاجتماعية او ما اسمها بالاتحادات (leagues) جزءاً لا يتجزأ من الحيز الخاص الذي لا يطاله القانون، اي ما تتركه الدولة بارادتها الحرة خارج نطاق اوامرها. لقد كانت الدولة بالنسبة له هي المجتمع المدني أما الاتحادات فهي التشكل الاول الاجتماعي للحيز الخاص.

وقد تحول افتراض لوك وغيره لمجتمع خارج الدولة فيما بعد، اي في النظرية الليبرالية، الى السوق. وبعد ان كان المجتمع المستند الى العلاقات المتبادلة بين الافراد في السوق هو ما ينتج مجتمعا مدنيا خارج الدولة اصبح السوق هو نموذج المجتمع، ولم يعد هنالك حاجة لمصطلح المجتمع المدني.

وهكذا انتقل المجتمع المدني من مرحلة الى اخرى مسجلا في ارشيف ذاكرته تمايزات جديدة، ولكن في كل حالة نحن امام الانسان كفرد والمجتمع كعلاقة

متبادلة (اجتماعية) بين الافراد، وامام دولة متميزة عن كليهما. وفي كل واقع ينضوي مفهوم المجتمع المدني تحته (وليس هو تحت المجتمع المدني كتعريف عام مفروض عليه)، نقف امام تفتيت او تجزئة او تجاوز للوحدة العضوية بين الفرد والجماعة (البنى الجمعية) من ناحية، وتمييز بين الدولة والمجتمع من ناحية أخرى. وهي تميزات تعيد انتاج الوحدة على أساس توسطها أي توسط عناصرها المتميزة الى فرد ومجتمع ودولة عن طريق تنظيم العلاقة بينها كعلاقة حقوقية. هذه شروط نظرية وتاريخية في آن واحد لاستخدام مفهوم المجتمع المدني الذي عبر في كل دورة تاريخية عن تمفصل مثل: (١) الفرز بين الحيز الخاص والعام و(٢) بين البنى الاجتماعية و بين البنى العضوية او الجمعية، و بين البنى والمؤسسات المدنية والايديولوجية، و(٣) الفصل بين آليات السوق وآليات السلطة، و(٤) بين آليات السلطة والآليات الاجتماعية، و(٥) بين آليات السوق والآليات الاجتماعية، (وهذا التمييز الاخير يميز استخدامات المجتمع المدني في مرحلتنا) (٦) والفصل بين الكنيسة والمجتمع والدولة، (٧) والتمييز بين الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وغير ذلك.

لقد أصبحت عملية الفرز التي تعيد انتاج الوحدة الاجتماعية السياسية اكثر توسطا، اي اكثر غنى، وهي باختصار واقتضاب شديدين جوهر عملية المجتمع المدني في التاريخ^{٧٤}. وعندما طرح هذا المفهوم من جديد في سياق احداث

^{٧٤} للأسف الشديد يتبنى المثقفون العرب دائما واحدة من هذه الحالات باخراجها على انها المجتمع المدني وذلك من سياقها التاريخي وزرعها في الحالة العربية دون تقديم كشف بالحالات الاخرى، والورقة موضوع التعقيب لم تخرج عن هذا التقليد بل ولم تحاول ان تقدم تفسيراً واحداً مشابهاً للمجتمع المدني ولذلك اختلف المفهوم من جزءاً الى آخر في النص ذاته ولذلك ايضا وردت تناقضات في استخدام المجتمع المدني تارة باعتبار الاحزاب والفصائل جزءاً منه وطورا خارجه، تارة في تحديد الفصائل الفلسطينية كسلطة وطورا كجزء من المجتمع المدني. اما حول كون البنى الجمعية جزء من المجتمع المدني فيجب

بولندا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات^{٧٥}، ثم في سياق التحرك الشعبي في أوروبا الشرقية باكملها عام ٨٩، بدأ عند ذلك ان المجتمع المدني يطرح نفسه من جديد اساسا لقيام الديمقراطية. ولم يجف الحبر اصلا عن تقليد غربي كامل يدعي ان أب الديمقراطية الشرعي كنظام سياسي هو الحد من استبداد الدولة عن طريق المجتمع المدني (الاقطاع والكليروس في حالة أوروبا الملكية، او ما سمي بالطبقات السياسية في حينه estates) الذي واجهه او وازن قوة الدولة. وهذا التقليد الفكري يرى ان خصوصية الاقطاع الاوروبي هذه مقابل الاستبداد الشرقي هو الذي جعله الرحم الذي حمل الديمقراطية الأوروبية، خاصة في سياق الصراع بين البرلمان والملك في إنجلترا، وبعد ذلك في فرنسا. لقد بدأ المجتمع المدني (civil society) طريقه اذا كتعبير عن المجتمع الراقي (high society) في علاقته مع الملك. ولم يشهد الاقطاع

التميز دون شك في داخلها بين بنى حمالتية، وبين المؤسسات اهلية. الاستشهاد بموقفين حول الموضوع موقف برهان غليون وموقف سعد الدين ابراهيم، لا يكفي.

فالرفقان أنفسهما ميكانيكيان ولا يتعاملان مع الحالة العربية بمجدلية، أي كعملية تطور، وذلك لأن مفهوم المجتمع المدني بذاته وعندما يفرض فرضا يساعد على تثبيت عناصر الحالة العربية دون رؤية تضاعل عناصرها. فتسمية الحمولة او العشرة مجتمعا مدنيا او عدم تسميتها لا تفيد كثيرا في فهم دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ولا على فهم التغير الطارئ على هذا الدور باستمرار، وهذا هو في هو التحدي. واذا لم يصلح المفهوم في مواجهة التحدي، فهذا ذنب المفهوم واستخدامه وليس ذنب الواقع: "رمادية يا صديقي كل نظرية وخضراء يانعة هي شجرة الحياة"، او ربما العكس.

^{٧٥} حول ارتباط احياء المفهوم مع احداث أوروبا الشرقية في العقد الأخير انظر:

- (1) Andrew Arato, "Civil Society Against the State: Poland 1980-1981", *Telos* 47, (Spring 1981) وأيضا "Empire vs. Civil Society: Poland 1979-1983", *Telos* 50, (Winter 1981-1982)
- (2) John Keane (ed.), *Civil Society and the State*, (London: Verso, 1988).
- (3) John A. Hall, "In Search of Civil Society" in John A. Hall (ed.), *Civil Society: Theory, History, Comparison* (Cambridge: Polity Press 1995), p. 1-32.

الشرقي مثل هذه التوازنات بين القوى المتصارعة في تاريخه، فالملك في تلك الحالة هو المالك الوحيد وصاحب السلطات المطلقة وفي النهاية أيضا الفرد (individual) الوحيد كما يقول هيغل.

وهذا التقليد النظري بالذات هو أيضا الحجة الفكرية الوحيدة للترويج لمفهوم المجتمع المدني في الشرق الأوسط في ايامنا، اي هذا هو "الاساس العلمي" المستتر او السافر لضرورة تبني هذا المفهوم. كأن بناء الديمقراطية الغربية يجب ان يعود عندنا عودة التاريخ على ذاته. لقد اصبحت الديمقراطية نظاما سياسيا متكاملا، وبالامكان التعلم منه دون توقع عودة العملية التاريخية ذاتها، فاسقاطات هذا التوقع هي استحالة تطبيق الديمقراطية لاستحالة عودة التاريخ على ذاته. شرط الديمقراطية التاريخي المعاصر هو توفر مقوماتها كنظام وهذا ما يتوجب على منظري الديمقراطية العربية مناقشته.

وسرعان ما انهار احتفال المجتمع المدني في أوروبا الشرقية ليحل محله خريف القوميات والمجموعات الاثنية والعرقية، وتبين انه ليس كل مواجهه للمجتمع مع الدولة هي مواجهة تقدمية، فقد تكون المواجهة مع الدولة عبارة عن رد فعل معاد للحدثة، عندها يتحول المجتمع باسره الى بنية عضوية متخيلة بدل البنى الجمعية التي ذهبت الى غير رجوع، وبدل مفهوم الامة الحداثية والمجتمع المدني يحل المفهوم الاثني/العرقى او الثقافي للقومية.

ومع ان اعادة احياء مفهوم المجتمع المدني قد تم في سياق أوروبا الشرقية إلا أن استيعابه نظريا في المرحلة الراهنة تم في أوروبا الغربية وأمريكا اللتين تشهدان نقاشا مستمرا لا ينقطع حول المفهوم، تحول الى صناعة نظرية كاملة يصعب الاحاطة بجميع جوانبها من مراكز ابحاث ودوريات ومؤتمرات وغيره. وكانت قد نشأت في البلدان الرأسمالية المتطورة منذ الستينيات عملية

فرز جديدة للوحدة الاجتماعية السياسية: الثورة الثقافية ثم حركات الحفاظ على البيئة والحركات النسوية وحركات السلام والمبادرات المحلية للمواطنين في قضايا الصحة والبيئة والتخطيط المدني والاجتماعي^{٧٦}، وكل هذا في مواجهة مع بيروقراطية الدولة من ناحية ومع قوى اقتصاد السوق المندفعة نحو الربح من الناحية الأخرى. لقد نشأ حيز عام لا تحكمه آليات السلطة وآليات الربح فقط، ولكنه قائم في علاقة جدلية مع الدولة والسوق، أي لا يدير ظهره للعملية السياسية. بالإضافة الى ذلك حدثت ثورة شاملة في المنظمات الكنسية والجمعيات الخيرية باتجاه أكثر تورطاً في قضايا المجتمع العامة والقضايا السياسية ذات الأثر على طابع المجتمع ومدى ديمقراطيته وعدالته، وباتجاه الاستعداد لابتداء وجهه نظر في هذه القضايا.

لقد مر الغرب بعدة تمفصلات، ونشأ حيز عام سياسي اجتماعي متميز عن آلية السطوة وآلية الربح، ولكنه ليس جزءاً من الحيز الخاص، كما أنه ليس مجرد مجموع حسابي للحيز الخاص. وهذا الحيز العام هو القطاع الاجتماعي السياسي الذي يعبر عنه المجتمع المدني بمعناه الضيق، وهو موضوع الحوار في النظرية السياسية في الغرب في هذه الايام. وشرط وجوده هو تحقق تمفصلات أخرى عديدة خلال اقامة النظام اللبرالي الديمقراطي كما نعرفه. والديمقراطية المباشرة التي يدعى ان مؤسسات هذا الحيز تمارسها، وذلك باسراك الفرد مباشرة في معالجة شؤون مرئية وشفافة تمسه مباشرة، هي ديمقراطية ممكنة على أساس وجود ديمقراطية تمثيلية مغتربة عن الفرد متحققة في المجتمع السياسي، خاصة في عملية تداول السلطة وموازنتها ومراقبتها

٧٦ على اساس ثورة شاملة في قوة الانتاج ادت الى توسيع الطبقات الوسطى والتخفيف والتكثيف والعمال القنيين مع فرز في داخل هذه الطبقة وتقلص قوة الطبقات القديمة التي احتكرت الصراع الاجتماعي منذ القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن.

ومحاسبته. الأولى تعمل في اطار الثانية ولا تعتبر بديل لها وانما هي مكمل لها. ويدور اصلا نقاش جدي حول مدى ديمقراطية هذه المؤسسات المدنية، ومدى اوليغاركيته، ولا يضر خوض هذا النقاش فلسطينيا ايضا. كما يدور نقاش لا يقل اهمية حول مدى "نقاوة" هذه المؤسسات فعلا من آليات السطوة والربح.

ولكن على اي حال يبقى هنالك في السياق الغربي كيان اجتماعي سياسي يوظفه مفهوم المجتمع المدني المعاصر، ويحوّله الى جزء من عملية الديمقراطية التاريخية، بل ويمكن اعتباره آخر تجلياتها. وفي حين تحول النقاش حول المجتمع المدني في أوروبا الشرقية بقدره قادر الى نقاش حول المسألة القومية عاش المفهوم ربيعا مجددا في أوروبا الغربية حيث نشأ هذا الكيان الاجتماعي الذي يتلخص بالحيز العام خارج الدولة والاقتصاد والبنى العضوية. ولقد ثبت ان تعريفا للمجتمع المدني يتلخص في المقابلة بذاتها مع الدولة لا يعني إلا تدهور المجتمع الى مرتبة الانتماءات العضوية للأفراد، او الى مرتبة القومية الاثنية مقابل الدولة متعددة القوميات. وهذا هو السر في تحول موضوع المجتمع المدني الى نقاش حول المسألة القومية في غالبية دول أوروبا الشرقية. للمجتمع المدني شروط تتجاوز الاقتصار على عملية المقابلة مع الدولة، ولكنه من الناحية الأخرى لا يقوم خارج دائرة الاقصاء المتبادل مع الدولة ٧٧.

٧٧ ولهذا فان ملاحظة الطاهر لبيب. حول قيام مجتمع مدني فلسطيني خارج دائرة الاقصاء المتبادل مع الدولة واعتبار هذه هي خصوصيته غير مفهومة. الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، ١٥٨ نيسان ١٩٩٢، ص ١٠٣. فان ما يستحق الذكر من مؤسسات مدنية فلسطينية قد قام في اطار الاقصاء المتبادل مع دولة الاحتلال، ولكن هذا ايضا مجرد ذاته لا يحسم في السؤال: هل تستحق هذه المؤسسات تسمية المجتمع المدني وماذا تعيد هذه التسمية في فهم دورها؟ خاصة وان شروط المجتمع المدني الاخرى غير متحققة.

فخارج الاقصاء المتبادل مع الدول قد تقوم امور كثيرة، ولكن لا يقوم مجتمع مدني، لأن اصول المجتمع المدني التاريخية هي في المجتمع السياسي، ثم في الاقصاء المتبادل مع المجتمع السياسي، وبعد ذلك مع الاقتصاد. الحديث اذا عن المجتمع المدني الفلسطيني، مثلاً، خارج دائرة الاقصاء المتبادل مع الدولة هو كلام لا معنى له، وفي غياب الدولة الفلسطينية (وهي ما زالت غائبة) تتطور المنظمات المجتمعية التي يود البعض تسميتها دون مبرر واضح "مجتمعا مدنيا"، في فضاء الاقصاء المتبادل مع دولة الاحتلال. وفي تلك المرحلة كان المجتمع المدني هو المجتمع السياسي ولم يكن من الممكن ان يكون غير ذلك.

ثانياً: عربياً

في الوطن العربي حيث احتقل بمفهوم المجتمع المدني احتقالا بهيجا بدأت عملية ديمقراطية للحياة السياسية من اعلى وفي خدمة النخبة الحاكمة في الأردن واليمن والجزائر وتونس ومصر، وقد شهدت هذه العملية ذاتها انتكاسات عديدة. وجرى كل ذلك خلافا للنظريات حول الانتقال للديمقراطية في العالم الثالث، تلك التي تبدأ بالاصلاحات "من فوق" في أعقاب انتفاضة جماهيرية حول قضايا اقتصادية معيشية عادة، الى ان تنشأ حالة تفقد فيها عملية الاصلاح السيطرة على ذاتها، وتبدأ عملية ديمقراطية سياسية شاملة^{٧٨}. لم يفقد الاصلاح من اعلى في الوطن العربي زمام المبادرة، وبقيت السلطة هي مصدر "الديمقراطية" لا العكس. وفي الجزائر فقد الاصلاح زمام المبادرة بالاتجاه

^{٧٨} انظر: G. O'Donnel & P. Schmitter, *Transitions from authoritarian Rule*, (Baltimore & London, 1991)

المعاكس، اي قامت القوة المعادية للديمقراطية، خاصة العسكرية بانقلاب على الاصلاح بحجة عدم قدرته على حماية ذاته من الاسلاميين.

وقد تم الاصلاح المنتكس في الوطن العربي على قاعدة فشل بين ومعلوم في العمل السياسي القومي واليساري منذ عام ٦٧، بعد هزيمة المشروع السياسي القومي العربي (الوحيد على الساحة العربية الذي يستحق اسم مشروع منذ بداية القرن)، وتحالف هذين التيارين مع أنظمة قطرية ومراهنته على اخرى، فشلت جميعا في ايجاد بداية حل للقضايا التي تواجه الانسان العربي من تثبيت حدود الدولة الموجهة ضده أساسا، وهو الاجنبي الوحيد عليها، الى فقدان حدود السلطة الى القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبعد احتلال التيارات الاسلامية السياسية للفراغ السياسي الناشئ عن الفشل، تلك التيارات التي كانت تطور طريقها السياسي الخاص منذ بداية هذا القرن مارة بعده انقلابات وتحولات. لقد احتل المجتمع السياسي أنظمة ملكية محافظة وديكتاتوريات حديثة من مختلف الانماط من ناحية ومن ناحية اخرى تيارات العمل الاسلامي المختلفة. في هذه الظروف ادار متقفو اليسار والحركات القومية ظهورهم للعمل السياسي او للمجتمع السياسي، وبدل الاعتراف بالفشل راح البعض ينظر الى حسم المعركة في مكان آخر غير المجتمع السياسي، وهذا المكان هو المجتمع المدني. وبدلا من خوض معركة الديمقراطية على ساحة الدولة بالتنظيم السياسي المساند من قبل المؤسسات المجتمعية، انطلق نشيطو الاحزاب سابقا في "منظمات غير حكومية" ومراكز ابحاث وغير ذلك، مطلقين على هذه المنظمات تسمية المجتمع المدني. واشغال شواغر المنظمات غير الحكومية بحزبين سابقين هي من ظواهر المرحلة التي قلما يشار اليها في الابحاث المنشورة عن هذه المؤسسات.

وليست هذه القضايا الوصفية حكما معياريا على المنظمات غير الحكومية، فهي اطارات هامة قد تشكل - اضافة الى مساهمتها في تقديم الحلول للعديد من المشاكل العينية التي يعاني منها السكان - قاعدة لا بأس بها للعمل السياسي الديمقراطي في المستقبل، خاصة اذا انتقلت للعمل بالتنسيق فيما بينها على المستوى القومي (networking)، اي اذا دخلت معترك القضايا العامة وليس القضايا الجزئية فحسب، واذا حاولت ان تعيد انتاج ذاتها مجتمعيا باستقلال عن الدولة ٧٩، وليس باموال المساعدة الاجنبية الضرورية في المرحلة الاولى والتي قد تتحول في النهاية الى عائق امام تطور التسيير المجتمعي الذاتي في العلاقة مع الدولة. المطلوب في هذه الورقة ليس الحكم معياريا على هذه المنظمات وانما تلمس نقاط ضعفها ونقاط قوتها والسبب الذي يدعو البعض الى اطلاق تسمية المجتمع المدني عليها.

التحدي الثاني المطلوب مواجهته في هذه المرحلة يطرحه ارتباط مقولة المجتمع المدني بمقولة الامة الحديثة. كلاهما يقف امام الدولة كمصدر لشرعيتها في الحالة الديمقراطية، ولكنهما في هذه الحالة يعبران عن جانبين مختلفين لعلاقة المجتمع مع الدولة ومع ذاته. اما اذا لم تجد الامة تعبيراً سياسياً عنها في الدولة او في التوق على الاقل للدولة، فلا مكان للامة الحديثة، امة المواطنين، الامة السياسية، ولا للمجتمع المدني. والعلاقة المباشرة بين الموضوعين في الحالة العربية هي فقدان الانظمة القائمة للشرعية المدنية واضطرابها الى الاعتماد على نشاط الاجهزة الامنية. ومن غير الممكن ان

٧٩ من الامور التي تستحق لفت النظر والتي لا تلاقى اهتماما في الاجمات المنشورة حول المجتمع المدني هو قدرة المنظمات الجماعية والتقليدية الاهلية مثل لجان الزكاة والاقواف وغيرها على انتاج ذاتها محليا دون دعم خارجي امام الدولة، وهذه احدى تناقضات فرض مفهوم المجتمع المدني من أعلى فما هو مفروض ان ينضوي تحته لا يلي شروطه ويلبها ما ليس من المفروض جوهريا ان ينضوي تحته.

نبحث عن المجتمع المدني العربي في المواجهة مع الاستبداد إلا بعلاقة متينة مع عملية تشكل الكيان السياسي للامة (العربية) في الوعي على الاقل (هذا لا يعني بالضرورة الوحدة العربية كما تخيلت في الخمسينيات والستينيات، بل الانطلاق من وجود الامة الواحدة من اجل البحث عن سبل ووسائل تكاملها وتعاونها). وعدم تحقق الامة في الوعي لا يقيم مقامها امة سورية واخرى يمنية وثالثة جزائرية ورابعة لبنانية .. الخ، بل يجعل مكانها في الوعي انتماء علويا وآخر سنيا وثالث جنوبياً ورابع شمالياً وخامس حضرياً، بل وحتى الانقسام الفكري في الجزائر بدأ يظهر وكأن الجزائريين انقسموا الى امتين واحدة علمانية فرانكوفونية النزعة، والاخرى اسلامية عربية النزعة. على اساس هذه الانتماءات ما قبل القومية لا ينشأ في الوعي مجتمع مدني قائم على العلاقة بين المواطن بانتماءاته المختلفة في حيزه الخاص، وبين الامة (التي يتسع فيها المجال للعديد من الانتماءات) والدولة التي تعبر عن الكيان السياسي للامة.

وفقدان وعي الامة الحديثة لا يقيم بدلها أما جزئية بل يقيم وعياً ما قبل قومي، وهو ابعد ما يكون عن روح وثقافة المجتمع المدني الذي يبني على علاقة التبادل المباشرة بين المواطن والمواطن وليس بين الحمولة والحمولة او بين الطائفة والاخرى.

هنالك اذا ثلاثة أسباب تدعونا الى عدم ادارة الظاهر للعملية السياسية وتحويل المجتمع المدني الى شاهد زور يبرر الغياب عن ساحة المجتمع السياسي:

- ان المجتمع المدني يقوم فقط في فضاء الاقصاء المتبادل مع الدولة. هذا هو الفرق أيضاً بين الحرية السياسية وحرية البدوي الشعاعية، بين المجتمع الطبيعي وبين المجتمع المدني.

- ان هنالك ارتباطاً لا تتقصر عراه بين تشكيل الامة وتشكيل المجتمع المدني الذي يعني انتماء قائماً على المواطنة وليس على العقيدة أو قرابة الدم أو غيره.
- ان المعركة من اجل الديمقراطية هي معركة سياسية، معركة على السلطة أولاً وأخيراً.

ثالثاً: فلسطينياً

الوضع في الحالة الفلسطينية يضيف تعقيداً الى الصورة. والحوار حول موضوع المجتمع المدني تداخل مع هزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية بفصائلها السياسية المتعددة وعدم تمكنها من تحقيق تصفية الاحتلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ورافق ذلك نشوء سلطة فلسطينية ينظم عملها الاتفاق مع سلطة اجنبية هي سلطة الاحتلال، تفتقر الى السيادة وتقتصر سلطتها على تنفيذ المهام المتفق عليها. وقد تطلب ذلك اقامة اجهزة بيروقراطية واسعة من اجل بناء القطاعات التي تقع ضمن نطاق السلطة، ومن اجل توفير الوظائف لقاعدة السلطة السياسية او من اجل توسيع هذه القاعدة، خاصة في ظروف الازمة الاقتصادية ونضوب موارد الدخل من عائدات العمل في اسرائيل وفي منطقة الخليج العربي.

النقاش حول موضوع المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية:

١. وجود جهاز بيروقراطي سلطوي وعدم وجود دولة سيادية وبالتالي تراكم ضباب كثيف يلف موضوع المواطنة، وهي موضوع المجتمع المدني

الاساسية ^{٨٠} . وفي ظروف غياب المواطنة، خاصة المواطنة الديمقراطية، تبرز الانتماءات العضوية او الجمعية كمنظم للعلاقة بين الافراد، وبين الافراد والسلطة (وغالبا ما تجري السلطة تعييناتها بموجب الانتماءات القبلية والحمائلية والجهوية) وكاطار يوفر الحماية للمواطن في علاقته مع السلطة ومع الافراد الآخرين، بدلا من الحماية التي توفرها حقوق المواطن. والانتماءات الجمعية التي تشهد المناطق المحتلة عام ٦٧ نهوضا لم يسبق له مثيل، خاصة مع الوهن الذي اصاب الحركة الوطنية. هذه الانتماءات هي الوسيط بين الفرد والسلطة، وهي الحائل بينهما، أي هي التي تقوم بالوظائف التي كان من المفروض ان يقوم بها المجتمع المدني، ولكن هذا لا يبرر اطلاقا اطلاق تسمية المجتمع المدني عليها، فهي انما تقوم بهذه الوظائف عن طريق قمعها لشخصية الفرد ولحقوقه الفردية. والفرد مشتق من الانتماء اليها بدل أن تكون هي المشتقة من حقه كمواطن بالانتماء اليها. إن التخلف يقدم هنا حماية من حداثة غير ديمقراطية، والحداثة لا تحمي ذاتها من ذاتها.

٢. غياب سيادة الدولة يعني في الوقت ذاته غياب المقابلة بين الدولة والمجتمع التي ينشأ في سياقها المجتمع المدني بمعناه المتوسط غير المباشر.

٣. في حالة الاعتراف النظري على الاقل باستمرار وجود احتلال قام المجتمع السياسي الفلسطيني، حركة التحرر الوطني على وجه العموم، بدور المجتمع المدني، وهذا ايضا لا يعني انه اصبح مجتمعا مدنيا. ولكن منذ اوسلو

^{٨٠} المجتمع المدني civil society مشتق من لسان civil اي مواطن، وليس من لسان مدنية او تمدن civilization كما يعتقد البعض. buergerliche بالالمانية من لسان Buerger بالالمانية اي مواطن. والمواطنة بالاصل هي طبعاً مواطنة في المدينة، gesellschaft المدينة الحرة في أوروبا أواخر القرون الوسطى.

لا يرافق غياب الدولة السيادية مواجهة مجتمعية شاملة مع الاحتلال، ولذلك لم تعد الحركة الوطنية تؤدي هذا الدور.

٤. الضعف الشامل الذي طرأ على منظمات المجتمع السياسي، وهي في الحالة الفلسطينية الفصائل السياسية التي لعبت مع تنظيماتها الجماهيرية التابعة لها ونقاباتها وجمعياتها واتحاداتها وحتى قواها الضاربة في مرحلة قصيرة دورا في تنظيم الحياة الاجتماعية اضافة الى دورها السياسي. ويرافق هذا الضعف الشامل نزعتان يجب التوقف عندهما: (أ) نفور شعبي، خاصة لدى قطاعات الشعب المسيية، من نظام "الكوتا" (المحاصصة)، الفلسطيني الذي كان سائدا حتى هذه المرحلة، والذي أدى الى اقتسام المواقع السياسية و "الموارد" في حركة التحرر الوطني، بما في ذلك في المؤسسات النقابية والشعبية بنوع من توازن المصالح بين الفصائل حال دون نشوء اي نظام من المراقبة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية. وقد جرى الخلط في حينه بين تعددية الفصائل المتوازنة والمتوافقة ضمن حدود معلومة وبين الديمقراطية، وبين الثرثرة والمساءلة، وبين التذمر والنقد، وبين شتم القيادة في الغرف المغلقة وتملقها في الحيز العام، واعتبار كل ذلك نوعا من البراغماتية. (ب) احتراف (professionalisation) العمل السياسي او تحويله الى مهنة لدى قطاعات واسعة جدا تضم عشرات الالوف من كوادر المنظمة والفصائل وذلك في ظل مرحلة تدفق الاموال الخليجية وغيرها، وفي مرحلة تبني بعض الفصائل من قبل بعض الانظمة العربية. وقد امتدت هذه النزعة، اي نزعة الاحتراف الى المناطق المحتلة في الثمانينيات بشكل خاص فنشأت فئة واسعة نسبيا من نشيطي الفصائل الذين يعناشون على العمل السياسي الحزبي. ومع احتدام ازمة الفصائل السياسية وانقطاع المصادر المالية من الخارج بعد حرب الخليج احتجبت التمويل عن محترفي الداخل فنشأت الحاجة الى مصادر تمويل أخرى.

وقد عرضت هذه المصادر ذاتها عن طريق صناديق الدعم المالي، والتنمية الغربية التي اقتصر نشاطها في الماضي على الأنشطة الاهلية والخيرية المباشرة وامتد ليشمل منظمات غير حكومية ومشاريع تنموية .. الخ. واصبح هذا هو المتنفس الاساسي لفئة من محترفي العمل السياسي خاصة من الفصائل اليسارية والتقدمية فقدت مصدر رزقها، وهي أولى الفصائل المتضررة من وقف التمويل، ومن حركة فتح. فشهدت نهاية الثمانينيات والتسعينيات عملية انتقال كوادر من العمل في الفصائل السياسية الى المبادرة الى اقامة منظمات غير حكومية بحثية وتنموية وصحية ونسوية والعمل فيها.

هذه هي القاعدة الاجتماعية الاقتصادية لانتشار المؤسسات غير الحكومية في الفترة الاخيرة، واذا اضفنا الى ذلك أزمة الثقة بالعمل السياسي والفصائلي، تكتمل الصورة التي تؤدي الى انتقال الكثيرين من المروجين للفكر السياسي المؤدلج سابقا الى الترويج لفكرة المجتمع المدني كشرعية فكرية للتغيير الطارئ على نشاطهم السياسي. وكلما يتم التعرض الى هذه الظاهرة الواقعة فعلا والمستمرة الاتساع. ويبقى السؤال عن مدى الطاقة الديمقراطية والنقدية الكامنة في هذا التحول. فالظاهرة قائمة وازمة العمل السياسي بالاساليب القديمة ماثلة، ومجرد الحكم السلبي عليها والحنين الى العمل السياسي الثوري لا يفيد شيئا. قلنا ان سلبية هذه الظاهرة الاساسية هو في (١) احتمال ادعائها احتلال مكان العمل السياسي الحزبي، (٢) في عدم قدرتها على انتاج نفسها اجتماعيا بارتباط مع المجتمع المدني الفلسطيني خلافا للبنى الجمعية التقليدية والاسلامية، واضطرارها الى الاعتماد شبه الكلي على مصادر التمويل الخارجية التي لا تفتقر الى جدول اعمال خاص بها.

ولا تخلو هذه الظاهرة بالطبع من ايجابيات قائمة فعلا اهمها:

- التحول في مجال التنمية والخدمات المختلفة الى نوع من المهنية، خاصة وأن اموال الدعم الخارجي تتطلب انماطاً من المحاسبة والمساءلة حول تنفيذ المشاريع تختلف عن متطلبات "اموال الصمود" في حينه. وتعتبر المهنية وحتى مراعاة الشكليات في هذه الحالة تطوراً محموداً دون شك اذا ما قورنت برفع الشكليات وشخصنة المؤسسات التي تعاني منها مجتمعاتنا.
- نشوء قطاع كبير نسبياً يقدم بعض الخدمات المدنية ويتواجد في البداية على الاقل خارج نطاق عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطينية المرتبطة والمكبلة بالاتفاق مع الاسرائيليين. ولا بد ان تجري محاولات من قبل السلطة الفلسطينية للتغلب على هذه الاستقلالية النسبية، لاسباب تتجاوز التقاليد السياسية المعتادة على احتكار التمويل والادوار ثم توزيعها محاصصة، (وهذه هي "الديمقراطية" الوحيدة التي تعرفها قيادة م.ت.ف). فبالاضافة الى هذا التقليد القائم الذي أصبح يشبه العقليّة، فإن السلطة الفلسطينية الضعيفة نحو الخارج، اي في علاقتها مع اسرائيل والعالم العربي، تحتاج الى السيطرة على الشؤون الداخلية على الاقل لان هذا هو المظهر الوحيد المتوفر للسيادة التي تتعطش لها.

وسوف تزداد محاولات السلطة هذه بانتقال المنظمات غير الحكومية الى التنسيق فيما بينها وتحويلها الى قوة قومية قطرية تعبر عن اهتمام ليس بقضاياها الجزئية فحسب ^{٨١} وانما ايضا بقضايا ذات طابع مجتمعي سياسي عام -التنسيق بين المنظمات غير الحكومية واقامة الشبكات فيما بينها عن

^{٨١} انظر نقد نزع هذه المنظمات الى الجزئية عند Norberto Bobbio, *The Future of Democracy*, (Oxford 1987), p. 50-91

طريق استثمار وسائل الاتصال الحديثة ومدفوعة باهتمامها بقيام حيز عام مجتمعي خارج السلطة ولكن بتفاعل جدلي نقدي معها هذه هي الخطوة الأولى للمنظمات غير الحكومية التي تقترب بها من مفهوم المجتمع المدني. ولكن يجب ألا ننسى هنا ان عملية التنسيق واقامة الشبكات تدخل الى الحساب عنصرًا جديدًا وهو ووجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية شكلاً، ولكن المرتبطة بالسلطة فعلاً (كما هو الحال في العديد من دول العالم العربي). وهنا ينشأ نقاش يجب ان يخاض. شبكات المنظمات غير الحكومية ليست تمثيلية، ولا تهدف الى تمثيل المجتمع وبالتالي هي ليست مضطرة الى ضم جميع المنظمات غير الحكومية اليها في اتحادات. اما اذا وقعت في هذا الوهم، فسوف تكون النتيجة سيطرة السلطة عليها وذلك باقامة وضم اغلبية من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالسلطة. ان عدم تمثيلية المنظمات المدنية خلافاً للبرلمان واجهزة الدولة الديمقراطية وخلافاً للنقابات والاتحادات التي قد تسيطر عليها احزاب السلطة هو سر قوتها امام الدولة وليس سر ضعفها.

وهذا لا يعني بتاتا ان الاحزاب والاتحادات النقابية لا تشكل جزءاً هاماً من عملية المجتمع المدني خاصة في حالة السعي نحو الديمقراطية. وقد سبق وقلت ان الأحزاب هي الطليعة الأكثر اهمية في عملية الديمقراطية، وتغييبها الجاري فلسطينياً بانهايار المجتمع السياسي الفلسطيني هو الخطر الاساسي، ولكن الهدف من هذا التصنيف هو عدم خلط المفاهيم، فالمنظمات غير الحكومية ليست هي المجتمع المدني جل جلاله كما يدعي بعض الباحثين، ولكن تأطيرها الذي يدفع بها باتجاه المساهمة في تطوير المجتمع هو تأطير لمنظمات مدنية تعمل في قطاعات مجتمعية جزئية، وتتلمس مصالحها المشتركة ومساهماتها المشتركة في قضايا المجتمع بشكل عام وليس تأطيراً لاحزاب او لاتحادات نقابية، واذا تم الخلط بين هذه الجوانب فسوف تكون النتيجة ان تخسر هذه المنظمات

خصوصيتها، كما تخسرهما النقابات والاحزاب، وبالتالي تفقد جميعا مساهمتها في عملية ديمقراطية المجتمع.

ينشأ عن الصدام بين المنظمات المدنية وضيق أفق السلطة وهم سبق وان حددنا اصوله الفكرية يخلط بين هذه المنظمات غير الحكومية والنخبوية عادة وبين مفهوم المجتمع المدني. واعتبار المنظمات المدنية هي التجسد المعاصر للمجتمع المدني في أوروبا ناجم عن:

• وجود هذا القطاع خارج اعتبارات الربح القائمة في السوق وخارج اعتبارات القوة والسيطرة القائمة في الدولة. وفي هذه الحالة يخرج بعض المنظرين ٨٢ الاحزاب السياسية من اطار المجتمع المدني. ومن الواضح لماذا لا نستطيع اقصاءها عن هذا الاطار في العالم الثالث والدول غير الديمقراطية بشكل عام. فالحديث من منطلق توفر الديمقراطية للبرالية والتعددية الحزبية يختلف عن منطلق غياب الاحزاب او منعها من ممارسة نشاطها بحرية. هنالك فرق جوهري بين المجتمع المدني كمفهوم بعد تأسيس الديمقراطية والمجتمع المدني كمفهوم في مرحلة ما قبل تأسيس الديمقراطية

• تجاوز هذا القطاع للانتماءات الجمعية وتشكله على اساس المصلحة المشتركة او الايديولوجيا وغير ذلك.

• عقلانية عملية اتخاذ القرار في هذا القطاع وانطلاقها من خلال حوار مباشر بين المعنيين دون وساطة تمثيلية ودون وساطة وسائل الاعلام ومشهديتها ... الخ. وموضوع مشهدية وسائل الاعلام ونزعتها التوتاليترية

Larry Diamond, Rethinking Civil Society: "Toward Democratic Consolidation", *Journal of Democracy* 5/3 (July 1994), p. 7.

محتد في الغرب، في حين أن ما نحتاجه في بلادنا هو شفافية هذه المؤسسات لوسائل الاعلام ودور اكثر نفاذية لصحافة تبحث عن الوقائع (facts). فالاعلام الغربي اصبح في مرحلة خلق الوقائع واعادة انتاجها بحسب قوانينه، قوانين العرض والطب، وهي المرحلة التي تستدعي حماية المجتمع المدني منه. اما اعلامنا فما زال في مرحلة تجاهل الوقائع والخوف من ذكرها، اي ان المجتمع المدني ما زال بامس الحاجة الى دوره الغائب.

• تجسيد هذه المنظمات ديمقراطية مباشرة، يمارس فيها المواطن محاولة واحدة على الاقل للسيطرة على امور متعلقة بنوعية حياته، مقابل الديمقراطية التمثيلية، التي يغترب فيها المواطن ويستلب عن عملية اتخاذ القرار في شؤونه. وفي مجتمعنا ما زالت الديمقراطية التمثيلية ذاتها غير قائمة.

اضافة الى ذلك فإنه من الواجب اصلا مناقشة هذه الاعتبارات حتى على المستوى الأوروبي:

• هل تسود في هذه التنظيمات ديمقراطية ام اوليغاركية في العديد من الحالات؟

• هل تتواجد هذه المنظمات فعلا خارج اعتبارات الربح والسيطرة؟.

• هل تقوم القرارات فعلا على اساس الحوار العقلاني المباشر ام يتحكم بها في الكثير من الاحيان التعصب الايديولوجي والفكري الذي قد يقوم مقام الانتماءات العضوية؟ - ألا يشكل التعصب الايديولوجي اطارا للانتماء يسمح بقدر من التسامح في حدوده ولا يمارس الحوار والتسامح العقلاني مع من لا ينتمون اليه؟.

• ألا توجد حلول وسط مع الاطراف الممولة لهذه المنظمات، ألا تستثمر هذه المنظمات المشهدية الاعلامية في الغرب من اجل التأثير على القرار السياسي في مجالاتها، وهل يمكن تجنب هذه المشهدية في عصرنا عند من يريد ان يؤثر سياسياً؟

لا توجد اجابات قاطعة عن هذه الاسئلة، ومن الواضح ان اهم ما في الأمر هو طرحها وبالتالي محاولة تحديها عملياً لاعطاء الاجابة الاكثر ديمقراطية عليها في الممارسة. لا يكمن الحل في تجاهل هذه الاسئلة والاحتفال بالمجتمع المدني، كما لا يكمن في كلبية (cynicism) تساو بين الصالح والطالح، بين الاجابة الاكثر ديمقراطية على هذه الاسئلة والاجابة الاقل ديمقراطية.

هذه بعض تناقضات موضوعة المجتمع المدني في عصرنا. ولكن هذه "الاجابيات والسلبيات" قائمة في اطار عملية فرز نسميها الحداثة استمرت مئات السنين. وهذا الصراع المحمود يدور في اطارها وحيزها الذي تم تحقيقه في مأسسة ودمقرطة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة. اما في حالتنا فان المنظمات المدنية وهي تخوض مثل هذه النقاشات الالفة الذكر انما تخوضها في موضع تاريخي آخر واطار اجتماعي سياسي مختلف، ولا يمكن قصر مقولة المجتمع المدني عليها، ولا حتى من اجل تسهيل البحث عن الباحث.

والسؤال الذي لا يمكن تجنبه^{٨٣} هو لماذا نحتاج الى مقولة المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، ألا تثير هذه المقولة الاربك وخلط الظواهر الاجتماعية والسياسية بدلا من فصلها^{٨٤}، كيف تساعد هذه المقولة على فهم افضل للمجتمع

^{٨٣} ولا ادري كيف استطاع الكاتب في الورقة موضوع المناقشة ان يتجنب هذا السؤال.

^{٨٤} الاصرار على استخدام مقولة المجتمع المدني تؤدي الى ارتباك شديد يزداد كلما امعن مؤلف الورقة في محاولته مزاجتها مع الحالة الفلسطينية: (١) هو لا يحسم في النقاش النظري حول تعريف المجتمع المدني،

الفلسطيني وللتحولات السياسية والاجتماعية الجارية فيه. كون هذه المقولة سلعة رائجة في الصناعة الاكاديمية في الغرب ليس مبررا كافيا. عندما يحتدم النقاش حول الديمقراطية في مفترق طرق تاريخي في التطور الاجتماعي والسياسي في الغرب نبدأ نحن بمناقشة "الاسلام والديمقراطية"، و"الديمقراطية والمرأة العربية"، و"الديمقراطية والقضية الفلسطينية"، واذا طرح على جدول الاعمال الفكري هناك موضوع المجتمع المدني وبوشر بازالة غبار موسوعات العلوم الاجتماعية عنه، نبدأ نحن ببحث "المجتمع المدني الفلسطيني"، و"الاسلام والمجتمع المدني"، و"نحن والمجتمع المدني" ولكن عن اي مجتمع مدني نتحدث؟ ولماذا؟

لا يكلف الباحث نفسه عناء خوض النقاش حول نظرية وتاريخ المفهوم، بل يكتفي بسررد بعض التعريفات الغربية بالسرعة الممكنة واختيار ما يلائمه منها بصيغة: "المجتمع المدني هو ..."، ثم يبدأ بمحاولة المزوجة بين هذه الصيغة

(٢) ثم يحسم لاحقا في تركيبة المجتمع المدني الفلسطيني عندما يقرر أنه: "الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات الطلابية والشبابية، المنظمات النسوية، الجمعيات المهنية، المنظمات الطوعية، والمنظمات الارثية". (٣) وفي مكان آخر يقول ان الاحزاب هي منظمات المجتمع المدني ولكنها ليست "منظمات عادية". (٤) ولكنه في بداية النص يجعلها جزءاً من السلطة، ففي المناطق المحتلة في رأيه توجد ثلاثة مصادر للسلطة أ. الحكم العسكري الاسرائيلي، ب) التنظيمات والاحزاب السياسية المتواجدة في الضفة والقطاع، ج) قيادة م.ت.ف وهيئاتها ومؤسساتها الموجودة في الخارج. وكان المؤلف في بداية النص قد قرر ان المجتمع المدني في الضفة والقطاع هو المجتمع المدني الفلسطيني الوحيد "لانه يمتلك من الناحية الشكلية على الاقل معظم خصائص المجتمع المدني". هذه الخصائص لم تُعرف كما لم يحدد ماذا تعني عبارة "الناحية الشكلية على الأقل؟"

وما زلنا غير قادرين على اثبات مجرد وجود مجتمع فلسطيني في الضفة والقطاع بجمعهما، فكم بالحري ما بجمعهما ببقية "المجتمعات" الفلسطينية، فهل نحتاج الى مقولة المجتمع المدني لكي نثبت وجود مجتمع فلسطيني ام نحن بحاجة الى المجتمع السياسي لنحافظ على وجود شعب فلسطيني تجمعهم حركة تحرر.

وبين الظواهر الاجتماعية التي يختارها^{٨٥}. هنا تبدأ عملية التصنيف الى منظمات اهلية وغير حكومية ثم تصنيف المنظمات غير الحكومية الى انواع والاهلية الى انواع. ولكن لو كان للمجتمع المدني اهمية كمفهوم لكان هو الاساس لعملية التصنيف ذاتها ونقادها من داخلها. اما عملية التصنيف المفروضة فرضا فهي عملية تسمية. اي تسمية قطاعات معينة باسم المجتمع المدني. ولكن ما هي الفائدة النظرية والعملية المرجوة من اطلاق تسمية المجتمع المدني على ظواهر قائمة ونعرفها؟

ليس هنالك مانع مبدئي ولكن لا فائدة خاصة في ذلك، ولكننا لم نسمع تبريرا مقنعا حتى الآن سوى رغبتنا الاكيدة باستخدام مصطلح تقوم عليه مراكز ابحاث كاملة ونشرات اخبارية ودوريات علمية وعدد لا يحصى ولا يعد من المؤتمرات والندوات. واذا اراد المثقف من العالم العربي ان يقدم ورقة علمية

^{٨٥}الكاتب محمد مصلح يختلف عن مؤلف الورقة موضوع المناقشة في أنه اعتمد تعريفا محددًا للمجتمع المدني، مع أنه تعريف انتقائي ولا تاريخي من النوع المذكور أعلاه وذلك بقصره على التنظيمات التطوعية. "يتعلق المجتمع المدني بخليط من المؤسسات التي تشمل: الاتحادات والنوادي والجمعيات الخيرية والمنظمات الدينية وغير ذلك من المجموعات التي تتفاعل وتتواصل فيما بينها بروح من المدنية والتسامح. بحيث يكون هذا التفاعل غير ناجم فقط عن مصلحتها الذاتية وإنما عن الصالح العام أيضاً". ويدعي الكاتب ان التعريف أت من الغرب ولكنه قابل للتطبيق على المجتمعات الأخرى، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي لشيء هذا المفهوم في أوروبا بعد انجاز عملية الديمقراطية. ولذلك يقع هذا الكاتب ايضا في مجموعة من التناقضات لتبرير استخدامه لهذا المفهوم في سياق الاحتلال والاصرار على تمييزه عن المجتمع السياسي الذي يطلق عليه التسمية العامة المعادية للحزبية: "الدكاكين".

Muhammad Muslih, "Palestinian Civil Society" in Augustus Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*, (Leiden, N.Y., Koln: E.J. Brill 1995), p. 241 .

لا ينطرق كاتب الورقة موضوع المناقشة بناتا لهذه المقالة التي نشرت بصيغتها الاولى في:

The Middle East Journal (Spring 1993)

في اطارها فما عليه إلا ان يسميها المجتمع المدني و ... واو العطف كلية القدرة، فهي قادرة على جمع اي شيء بكل شيء.

منشورات مواطن

• سلسلة دراسات وأبحاث:

١- حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

بقلم: برهان غليون عزمي بشارة

جورج حقمان سعيد زيداني

٢- المجتمع المدني: عزمي بشارة (فيد الاعناد)

• سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١- الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

بقلم: ربي الحصري علي الخليلي بسام الصالح

٢- المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

بقلم: عزت عبد الهادي أسامة حلي سليم تمّاري

٣- الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية

بقلم: موسى البديري جميل هلال

جورج حقمان عزمي بشارة

٤- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباري و عزمي بشارة

منشورات مواطن

• سلسلة ركائز الديمقراطية:

- ١- حلیم بركات، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
- ٢- فاتح عزام، حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
- ٣- أسامة حلي، سيادة القانون
- ٤- علي الجرباري، الثقافة السياسية المساندة (قيد الاعداد)
- ٥- وحيد عبد المجيد، دور المعارضة في النظام الديمقراطي (قيد الأعداد)
- ٦- جميل هلال، دور الدولة في النظام الديمقراطي (قيد الاعداد)
- ٧- منار الشوريجي، الديمقراطية وحقوق المرأة (قيد الاعداد)
- ٨- محمد السيد سعيد، المحاسبة والمساءلة في النظام الديمقراطي (قيد الاعداد)
- ٩- نبيل عبد الفتاح، التعددية السياسية والفكرية (قيد الاعداد)

• سلسلة مبادئ الديمقراطية:

كراسات موجزة تعرف بشكل مبسط بعناصر أساسية من النظام الديمقراطي:

- ١- ما هي المواطنة؟
- ٢- فصل السلطات. (قيد الأعداد)
- ٣- الحريات المدنية. (قيد الأعداد)
- ٤- استقلال القضاء. (قيد الأعداد)
- ٥- التعددية السياسية والفكرية. (قيد الأعداد)
- ٦- المحاسبة والمساءلة. (قيد الأعداد)

المؤلف

زياد أبو عمرو: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت، يحمل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية وله عدة كتب وأبحاث منشورة بالعربية والانكليزية، متخصص في شؤون الوطن العربي والشؤون الفلسطينية والحركات الاسلامية في فلسطين.

المناقشان

علي الجرباوي: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت، يحمل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية. له عدة أبحاث ودراسات منشورة بالعربية والانكليزية، متخصص في الشؤون الفلسطينية وفي قضايا التحديث والتنمية.

عزمي بشارة: عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت، يحمل شهادة الدكتوراة في الفلسفة، متخصص في الفلسفة السياسية والفكر المعاصر، له عدد من المؤلفات والأبحاث المنشورة بالعربية والانكليزية والألمانية.